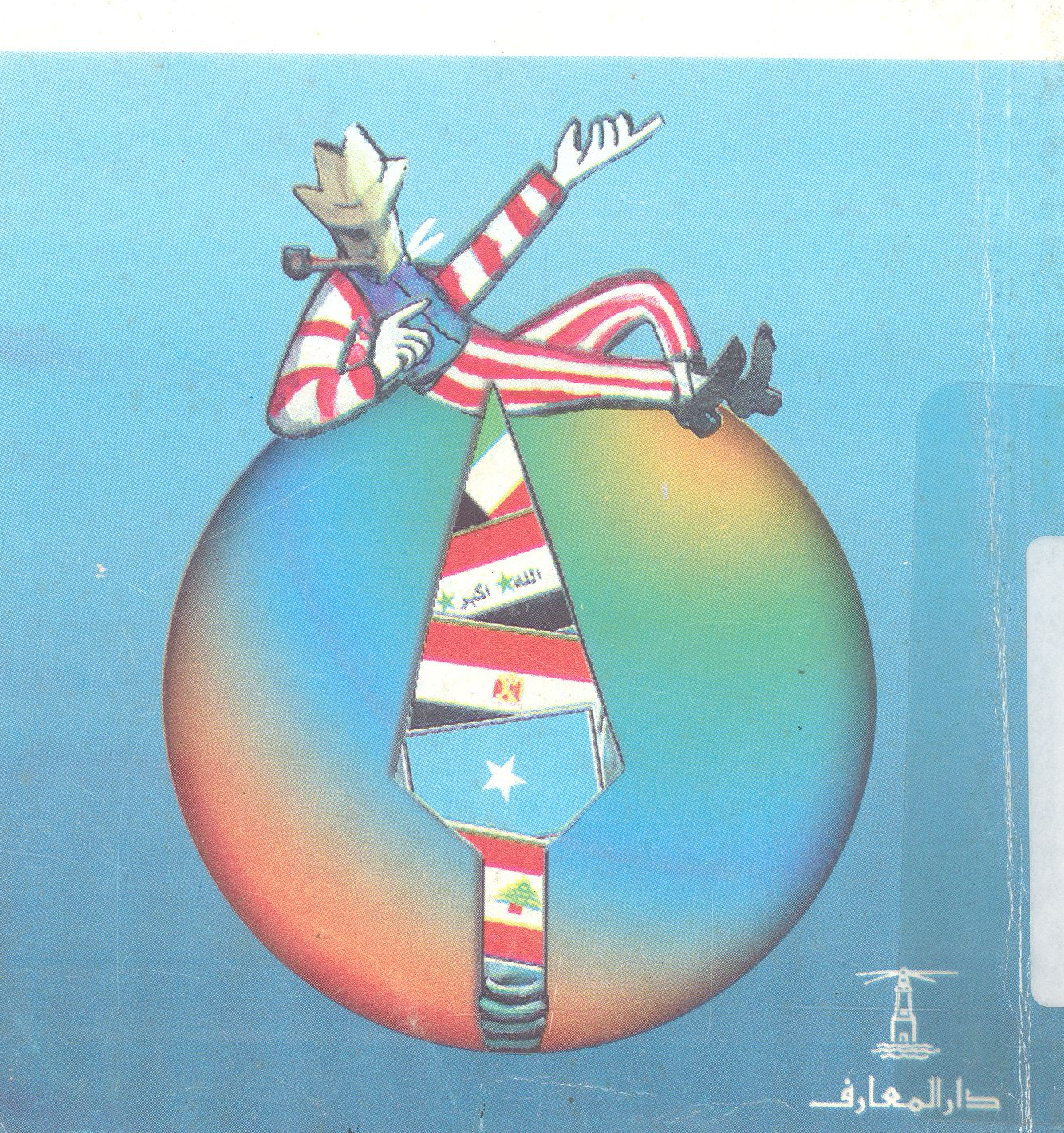
دكتور محمد رؤوف حامد

الوطنية فى مواجهة العولمة

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف



اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

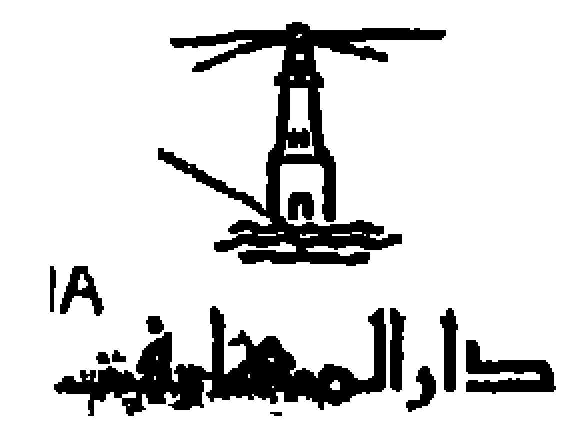
[٦٤٧]

تصميم الغلاف : منال بدران

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

دكتور محمد رؤوف حامد

الوطنية في مواجهة العولمة



إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الإهداء

- إلى ذكرى شهداء الوطن فى حروب ٤٨ و ٥٦ و٦٧ والاستنزاف و١٩٧٣ .. ،

- وإلى المؤمنين فكرا وفعلا بأن فى عظم شأن وهيبة الوطن المدخل الرئيسى للتفاعل الأمثل مع المتغيرات العالمية ، فى كل وقت وفى اى مجال . . ،

- إلى امى . . .

- وإلى «سلوى» .. زوجتى .

مقدمة

يعتمد علو أى بناء على قدر قوة ومتانة الأساس تحت الأرض . وبالمثل، إذا كان لشئون بعض الدول والمؤسسات ازدهار على المستوى العالمى، فإن هذا الازدهار لم يكن ليقوم ويتزايد، ولا يمكن أن يستمر ويتواصل دون أساس متين يتمثل فى قوة الوطن (أو فى القوة التى فى الوطن) .

ما نود أن نقول إذن هو أن ازدهار الدول والمؤسسات فى زمن العولمة هو امتداد لتقدم منظومة الوطن، وبالتالى فإن قدر الإنجاز فى التنافسية العالمية ، وقدر التواصل الإيجابى مع الآخرين على المستوى العالمى، يعتمدا على مدى وجود ركيزة صحيحة يستندا عليها عند ممارسة القفز إلى الهدف المطلوب (أو الممكن) فى البيئة العالمية . وبدون الركيزة المناسبة من قوة الوطن فإن التفاعل على المستوى العالمى (سواء فى أطر العولمة أو من منظور العالمية) لا يكون صحيحا ، ولا يتم بالأبعاد المناسبة .

وهكذا، يمكن القول أن نجاح مصر الدولة والشعب والمؤسسات (وكذلك نجاح الدول النامية بوجه عام) فى التفاعل مع المتغيرات العالمية (والتى توصف بعض أوجهها الحالية بالعولمة) يعتمد على صحة وقوة منظومة الوطن . إن هذا الاعتبار هو الذى قادنا إلى طرح مفهوم (الوطننة) كمدخل لمصر وللدول النامية للقرن الـ ٢١ (الباب

الأول) ، مؤكدين الحاجة إلى فكر عالم - ثالثي يبزغ من خلال خصوصياتنا فى الخلفيات والحاجات والإمكانيات والأهداف .

هذا ، ويتطلب البناء الوطنى الصحيح فى ظل تحديات البيئة العالمية المحيطة الانتباه إلى إدارة الإبداع الوطنى (الباب الثانى)، وكذلك الوعى النقدى بدور النخبة (الباب الثالث). وإذا كان الوطن هو أساس لقوة تفاعل الدولة ومؤسساتها فى البيئة العالمية، فإن القوة الوطنية فى العلم والتكنولوجيا هى الأساس فى قوة وتقدم الوطن (الباب الرابع) .

إن للتقدم متطلبات ومقتضيات منظومية تتضح أسسها فى إدارة الإبداع الوطنى، وفى نقد النخبة، وفى العلم والتكنولوجيا، وهو الأمر الذى ينعكس استيعابه على تقدم الوطن ككل، وتقدم كل منظوماته (أو مؤسساته ووحداته). إنها أمور تنطبق على كل أنماط ومجالات الحياة الإنسانية داخل الوطن، وعلى امتداداتها وتفاعلاتها على المستوى العالمى، وهذا هو ما يمكن ملاحظته فى الباب الخامس والأخير من هذا الكتاب، والذى قصدنا فيه أن نشير إلى نموذج وطنى (س) ونناقش أوضاعه وتفاعلاته مع المتغيرات العالمية .

وجدير بالذكر أن فصول الكتاب ترتكز على رؤى وأطروحات أساسية قدمناها فى محاضرات أو دراسات أو مقالات من خلال منابر مصرية عديدة .

وهنا ننهى هذه المقدمة ونترك القارئ للتفاعل مع «الوطننة» عبر الأبواب الخمسة حيث لنا لقاء بعد ذلك فى «الخاتمة» ، إن شاء الله .

م . م . حامد

الباب الأول

«الوطننة» .. مدخلنا للقرن الـ ٢١

في تقديرنا المسافة شاسعة بين «العولمة» و «الكوكبية» ، ففي الإطار العولمي يجرى تشبيك العالم وتحويله إلى قرية صغيرة بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى والشركات متعددة أو متعدية الجنسية) ، ومن أجل مصالحهم هم على وجه الخصوص. وأما في الإطار الكوكبي تكون الجماعية الدولية متأثرة (بـ) وموجهة (لـ) شعوب الكوكب في أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات غير شرعية للأقوى . إن العولمة جنوح إلى أفعال وافتعالات ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبة فهي التوجه إلى أخلاقيات عالمية ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل، ومن منظور إنساني محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغي تحقيقه فكريا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لعبور هذه المسافة . وهذا هو ما تقصد إليه الأجزاء التالية :

١ - الإنسان المصرى .

٢ - قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولمة .

٣ - «الوطننة» طريق رئيس للتفاعل مع العولمة .

(١)
الإنسان المصرى

فى مصر ميزة نسبية عظيمة هى الناس ، البشر بما لديهم من خبرات وقدرات ذاتية وبعد حضارى ، هذه الميزة النسبية هى السبب الكامن وراء ظاهرة تفوق الإنسان المصرى فى الخارج ، وهى السبب وراء الإعجاز المصرى فى مواجهة التحديات الحادة، مثلما حدث فى بناء السد العالى وفى انتصار أكتوبر العظيم .. وهى أيضا السبب فى استمرارية تقدم الحياة على أرض مصر عبر آلاف السنين فى استيعاب وتكيف إيجابيين رغم تبدلات الزمن . كان ذلك كله فى الماضى قبل قدوم الكوكبية (العولمة) والتى صارت فيها الكرة الأرضية . بفعل العلم والتكنولوجيا – قرية صغيرة تتلاشى فيها المسافات وتنعدم آثار فروق التوقيت وتتحرر التجارة وتتوحد البيئة . الآن فى مناخ العولمة هذا ، لم يعد وجود ميزة نسبية أمرا كافيا ، فالعالم قد صار صغيرا .. وسيكون أصغر وأصغر بفعل تطورات الاتصال والمنافسة الناجمين عن العلم والتكنولوجيا . وكلما انكمش العالم ازدادت التنافسية ، وبالتالى تظل الميزات النسبية بدون قيمة إن لم تتحول إلى ميزات تنافسية .

وهكذا ، نحن بحاجة إلى تعظيم فاعلية المخزون الوطنى من الميزة النسبية البشرية بحيث يتحول هذا المخزون إلى (قدرات) تنافسية متمكنة . باستمرار – من التعامل مع متطلبات وتحديات التقدم فى إطار العولمة .

نحن إذن بحاجة إلى عمليات استكشاف وتفعيل وتطوير أمثل فى الميزة النسبية البشرية فى مصر ، وهناك – فى تقديرنا – شروط رئيسية لهذه العمليات يمكن إيجازها فيما يلى :

١ – الاعتماد على طبيعة العصر وهى (المعرفة) بحيث تقوم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير على الآليات الجديدة التى توصلت إليها المعرفة الإنسانية بشأن التغيير. ومن أهم هذه الآليات (التعامل المنظومى) القائم على المنهج العلمى وبحوث العمليات وأساليب الإدارة الحديثة (الإدارة الإستراتيجية – إدارة الجودة الكلية – إدارة الإبداع المجتمعى) .

٢ – أن تتم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير من خلال احلال قيم أصيلة (مثل احترام الآخر واستحسان التنوع والالتزام بالموضوعية .. الخ) مكان قيم مرضية (مثل التملق والواسطة والشللية والعنف .. الخ) .

٣ – أن تعتنى هذه العمليات بأن يحدث التطوير أو التغيير إلى الأفضل من (داخل) الإنسان (موضوع الميزة النسبية) وليس من خلال مجرد المحاكاة أو التبعية فى الأداء والتفكير لجديد يحدث على مستوى العالم . هنا يحتاج الأمر لجهود إبداعية مكثفة من الباحثين والقيادات فى علوم ومجالات النفس والاجتماع والإدارة والسلوكيات والتربية والفنون واللغات .

٤ – أن يكون هدف هذه العمليات هو إحداث (تقدم أسى)[1] وذلك بمعنى أن تتصاعد الانجازات أسيا بالنسبة لمرور الزمن أو بالنسبة لحجم المدخلات من جهد وتكلفة . ولابد من إدراك أن (التقدم الأسى) هو السبيل الوحيد لتخطى الفجوة المتزايدة بمرور الزمن بين المتقدمين والمتأخرين عنهم .

إن تحويل الفجوة البشرية فى مصر من ميزة نسبية إلى ميزة تنافسية هو عمل إبداعى قومى يمثل الطريق إلى تحولات نوعية فى حياتنا .. تحولات ضرورية لا غنى عنها ، تماما كتحول المغناطيسية إلى حركة أو تحول الكهرباء إلى ضوء .

---

(١) عن (التقدم الأسى) يمكن للقارىء الرجوع إلى تفاصيل مذكورة فى كتابات نشرت لنا في وقت سابق ، وهى كالتالى :

– (التقدم الأسى) ، الفصل (٨) في كتاب : (الثورة التكنولوجية وخيارات مصر في القرن الـ ٢١) – تحرير : د . محمد السيد سعيد – مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية – الأهرام – ١٩٩٦ .

– إدارة المعرفة : رؤية مستقبلية – سلسلة اقرأ – كتاب رقم ٦٣٧ – ١٩٩٨ .

– التقدم الأسى : إدارة العبور من التخلف إلى التقدم – سلسلة كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية ، القاهرة – ١٩٩٨ .

(٢)

قــوة دفــع وطــنى ..
للتعامل مع «العولمة»

نشر الأهرام دراسة على حلقات بعنوان «الشرق الأوسط فى عالم اليوم» للدكتور حازم الببلاوى (١٦ و ٢٣ و ٣٠ أغسطس ١٩٩٥)، وقد لاحظنا أن بعض المفاهيم التى باتت ذائعة الاستعمال ووردت فى الدراسة فى حاجة إلى تدقيق، ومنها مفهوم (ترابط واندماج) العالم حاليا .. وفى هذا الخصوص نشر لنا (قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولمة) فى أهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥، حيث ركزنا على مسألة التناقض بين السياسات الوطنية وطبيعة (العولمة) وهو الأمر الذى يستوجب - فى رأينا - تجنب محاولات إزالة التناقض على حساب مواءمة وأقلمة الكيانات الوطنية ، وهو خلل هناك حاجة للتوصل إلى آليات لتصحيحه . ومؤخرا بدأت بعض القيادات السياسية والفكرية فى البلدان النامية الإشارة إلى التناقضات بين المصالح الوطنية والعولمة ، وهو الأمر الذى يدفع إلى إعادة عرض هذا المقال .

الدراسة المهمة (حول الشرق الأوسط فى عالم اليوم) للدكتور حازم الببلاوى، تمثل رؤية تاريخية ومستقبلية شاملة للمتغيرات العالمية وانعكاساتها على التنمية (وخاصة فى المنطقة العربية) وفى تقديرى أن ارتفاع شأن هذه الدراسة والأهمية القصوى لموضوعها يحثان على تقديم

رؤى نقدية بشأن الموضوع المثار، وفى هذا الخصوص أعرض بإيجاز شديد لما يلى :

١ – أن هناك عددا من المفاهيم عن الأوضاع العالمية تبث وتنشر بتلقائية وبسرعة تحتاج إلى تدقيق كبير يسهم فى توعية الدول الصغرى والشعوب الأفقر فى هذا العالم . ومن هذه المفاهيم ما ورد فى الدراسة من الاقرار بأن (العالم حاليا أكثر ترابطا واندماجا) وفى تقديرنا أن الترابط والاندماج كصفتين ، هما أبعد ما يمكن أن يوصف بهما العالم فى الوقت الحالى ، ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الوظيفى للصفتين .. أما ما يبدو على السطح من ترابط واندماج ، فهو أمر شكلى قصرى حيث يقوم على أساسين رئيسيين :

أولهما تقنى، ونعنى به تطور الاتصالات، وثانيهما ممارسات تسلطية حاكمة فاعلة من الأقوياء فى هذا العالم (دول أو مؤسسات أوشركات). وإذا كانت ثورة الاتصالات قد أدت – كما يشير د . الببلاوى وغيره من المفكرين – إلى ثورة مالية تقفز فيها الأموال عبر الحدود السياسية ، فإن ذلك يتم فى إطار توجهات ومصالح القوى العالمية الكبرى، وليس فى اتجاه دمج أو ترابط وظيفى عالى يرعى مصالح الجميع ومنهم الأصغر والأفقر فى هذا العالم[1]. وهنا يجب ألا ننسى أن قفز الأموال عبر الحدود السياسية عن طريق ثورة الاتصالات لا يصاحبه استخدام آليات هذه الثورة فى نقل المعارف التكنولوجية إلى الدول الصغرى.

---

(١) ربما يؤكد صحة هذا الرأى حدوث الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، والتى بزغت بعد عامين من كتابة هذا المقال.

ويجب أيضا ألا ننسى أن جزءا كبيرا من التباين الشاذ في موقف قوى العولمة والمنظمات الدولية من حربى الخليج والبوسنة ، يعود إلى المصالح المباشرة لهذه القوى دون الاعتبار المناسب لأبعاد الترابط العالمي . ناهيك عن آليات ذات أبعاد ضمنية انقضاضية حادة مثل التشاركية وبنوك التنمية الاقليمية .. الخ .

٢ – إن ما ألح إليه د . الببلاوى من (تناقض بين السياسات الوطنية من جهة وطبيعة العولمة من جهة أخرى) هو أمر فى غاية الأهمية والحرج يستوجب فى تقديرنا التوسع والتعميق في مناقشته مع الأخذ فى الاعتبار لما يلى :

(أ) تجنب محاولات إزالة التناقض – فقط – على حساب التواؤم والتأقلم من جانب الكيانات الوطنية تجاه طبيعة العولمة حيث يمثل ذلك تطبيقا شرسا لسلوكيات تسلطية من الأقوى تجاه الأضعف .

(ب) الانتباه لما يمكن وصفه بظاهرة تردى وضعف التوجهات الدولية (من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الأخرى) فى تنمية شعوب العالم الثالث مع ضرورة التحديد الفكرى الموضوعى لمسئولية جميع الأطراف في هذا الخصوص . وفى المقابل من المطلوب التوصل إلى توصيف فكرى علمى برجماتى للآليات المكنة لتصحيح هذا الخلل عن طريق كل من دول العالم الثالث والمنظمات الدولية ووسائل العولمة ذاتها .

(جـ) ضرورة التوقف فكريا وفلسفيا أمام ظاهرة التقلص المتدرج لدور الدولة فى الدول النامية . حيث يصعب (بل يستحيل) على توابع العولمة من مؤسسات وأشخاص وعلاقات ومصالح، أن تقدر على توجيه دفة التنمية الوطنية بغير (ضبط) وطنى يقوم على سياسات وطنية ترعاها

الدولة. وإلا تركت شعوب الدول النامية تحت رحمة ظاهرة لم تكتمل وهى العولمة (ولم تثبت إيجابياتها الكوكبية بعد). وأيضا تحت رحمة المحللين من أصحاب المصالح فى العولمة .

٣ - إن شعوب الدول النامية تفتقد فى تقديرنا (قوة دفع فكرية) لإحداث توازن وطنى (من حيث المصالح والأهداف والآليات والقيم) مع المتغيرات العالمية . ذلك بمعنى أن المفكرين الوطنيين فى السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا مطالبين بتقديم قوة دفع وطنى فى التعامل مع ظاهرة العولمة . قوة تتأسس على منظور فكرى وطنى استراتيجى ، وليس على أى ملابسات سياسية أو توجهات قصيرة المدى، بحيث أن قوة الدفع الفكرى الوطنى هذه تكون هاديا استراتيجيا للرأى العام وللقوى السياسية فى تلمس الطريق برشد عند اختيار السياسات وعند التطبيق. ولا يخفى على أحد فى غيبة عند قوة الدفع المذكورة فإن ردود الفعل الوطنية لتوجهات (عولمية) تبدو لنا طارئة أو ضاغطة منها فى رأيى بنك التنمية الشرق أوسطية، والتشاركية الأوروبية.. الخ تأتى فى إطار اجتهادات عاجلة.. أكثر مما ترتكز على فكر متكامل أو بصيرة استراتيجية محددة المعالم .

وختاما نشدد على الاعتبارين التاليين :

إن النماذج الحية للنجاحات في التنمية سواء على المستوى الدولى (بعض دول آسيا) أو على مستوى المؤسسات الوطنية (بعض المؤسسات فى مصر أو فى دول نامية أخرى) ، تشهد بأن العناصر الرئيسية فى التنمية هى الرغبة والإرادة والهندسة الأمثل للإمكانيات والمناخ وبعد ذلك فقط

يأتى دور المنظمات الدولية وآليات العولمة والتى ينبغى فهمهما واستيعابها إلى الحد الذى يكفل حسن استخدامها. بمعنى استعمالها والتناغم معها فى إطار التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية ، وليس مجرد التأقلم والمواءمة من خلال ردود الفعل .

إن ما يجرى من إعادة تشكيل (كوكبى أو دولى إو إقليمى) للعلاقات الاقتصادية والسياسية لابد وأن يحفز الدول النامية (حفاظا على وجودها) على إعادة تشكيل (أو إعادة بناء) لإمكاناتها الوطنية ولقدرتها على التفاعل الإيجابى مع آليات العولمة . وهنا تظهر الحاجة الأساسية مرة أخرى للفكر الوطنى المحض القادر على استيعاب المتغيرات العالمية والاستفادة منها فى إطار دفع حركة التنمية الوطنية .

(٣)
«الوطننة» طريق رئيسى للتفاعل مع العولمـــة

فى عالم اليوم تبزغ إيجابية كبرى تختص بـ «المعرفـة». لكـن هـذه الإيجابية تكاد تكون مشلولة من حيـث الانعكاسات الحميـدة الممكنـة لها على المستوى العالمى (وليس مسـتوى الشـمال فقـط). إن هـذا الشـلل يجىء بفعـل أنـواع جديـدة مـن القصـور العولمـى تمـيز مـا يطلـق عليـه «العولمة».. وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى أنه فى الوقت الذى تفرض فيه آليات العولمـة (مـن دول كـبرى ومنظمـات وعلاقـات دوليـة) مسـارات عولميـة خاصـة علـى الـدول الناميـة (مثـل التفتيتيـة والفرديـة)، فـإن متعددات (أو متعديات) الجنسية فى الدول الكبرى تـأخذ الاتجاهـات المضادة لذلك (مثل التحالفية والتكتلية والجماعية.. الخ).

«العولمة» إذن تعنى للشـمال شـىء، وتعنـى للجنـوب شـىء آخـر.. وهى – فى كل الأحوال – ليست «العالمية».. إنـها تباينـات وتناقضـات متسارعة وعميقة و .. شرسة. إن الأمر يخـرج عـن إطـار أن نكـون مـع أو ضد العولمة، حيث يظل علينا فى الجنوب واجب homework كبير، وهو أن نفهم جيدا «العولمة» و «بيئة العولمة».. وأن نتعرف جيدًا على النهج الذى من شأنه أن يحصر العولمة فى خصوصيتها «المرحلية»، وأن يساعد الشعوب، شعوب الجنوب بالذات، والعالم كلـه بوجـه عـام، أن تتجاوز العولمة إلى «العالمية».

إن الجزء التالى يعرض للعولمة ولمنهج التعامل معها من منظور منظومى، وهو منظور يقود إلى الاقتراب من «الوطننة» كحاجة ومفهوم وسلوك.. وكوسيلة لتجاوز سلبيات العولمة من أجل تحقيق العالمية بإيجابياتها الممكنة.

ترى لو أن اليابان كانت قد انصاعت لنصائح الاقتصاديين الأمريكيين من أعضاء فريق الجنرال ماك آرثر (والذى أوفدته أمريكا للمساعدة على إحياء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية)، هل كان لها أن تصبح كما هى اليوم قوة اقتصادية عظمى ند لمجموعة الدول الأوربية وللولايات المتحدة؟. لقد نصح الخبراء الأمريكيون المسئولين اليابانيين بأن تركز اليابان على الصناعات كثيفة العمالة، إلا أن اليابانيين بقيادة ميوهى شينوهارا مهندس تنمية اليابان بعد الحرب قد فعلوا العكس، وكانت المعجزة اليابانية التى فاقت كل التوقعات.

إن تجربة اليابان فى تتابعاتها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن (خاصة عند الأخذ فى الاعتبار لتجارب اللحاق بالتقدم فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) لهى جديرة بأن تكون فى الخلفية الفكرية عند مناقشة أوضاع ومستقبليات العولمة، وكذلك مستقبل شعوب ودول العالم الثالث مع العولمة كمصالح وكسلوكيات وكفكر، وذلك كما سيأتى ذكره فيما بعد.

ولأن هذا الفصل يهدف إلى معالجة تفاعل شعوب الدول النامية مع العولمة، فإن هذه المعالجة قد تكون أوفق ما يمكن عند الأخذ فى الاعتبار

للعولمة كمنظومة وذلك من حيث معالمها وآلياتـها وحركياتـها وتفاعلاتـها (بالفعل ورد الفعل) مع البيئة العالمية.

الملمح الإيجابى الرئيسى فى العولمة:

إذا كانت قوى الدفع الرئيسية للعولمة تكمن فى سببين أساسيين وهما تسارع التغييرات التكنولوجية، والحركية المتسارعة لرأس المال، فإن من المهم الانتباه إلى أن الملمح الإيجابى الرئيسى للعولمة هو بزوغ المعرفة كمكوّن رئيسى فى أنشطة الإنتاج (والخدمات). لقد كان من الممكن لهذا الملمح الإيجابى أن يجعل من العولمة حركية إنسانية عظيمة قادرة على اختراق مستمر ومتواصل لظلمات الجهل والفقر والاستبداد فى كل أنحاء المعمورة، أى حركية عالمية بحق، لولا ارتباطها (أى العولمة) فى بزوغها ونموها بالحركية المتسارعة لرأس المال. حيث رأس المال يتمتع دائما بحب الذات self love ، وهو الأمر الذى يعوق توظيف المعارف العلمية والتكنولوجيا فى إطار عالمى من أجل رفاهية العالم ككل (وحل مشاكله)، حيث على النقيض من ذلك يجرى الحفاظ وبشراسة على حصر استخدام هذه المعارف فى دوائر خاصة من أجل زيادة قدرة القادرين على احتكار التقدم (من خلال – فى الأساس – اتفاقيات التجارة العالمية).

قيادات كبرى تئن من العولمة:

ليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة الأمريكية – والتى هى القطب الأوحد الآن فى العالم – تكاد تكون الشريك الدائم فى النزاعات الثنائية بين الدول بخصوص حقوق الملكية الفكرية منذ تطبيق اتفاقيات

الجات عام ١٩٩٥، وهو الأمر الـذى قـد يحمـل دلالـة علـى قـدر هيمنـة الولايات المتحدة (كطابع رئيسى للعولمة). إن هذه الهيمنة قـد امتـدت إلى منع التجديد للدكتور بطرس غالى فى منصب سكرتير عام الأمـم المتحـدة. وهو الذى كان قد أوضح أن «الولايات المتحدة ليست هى الأمم المتحـدة». كما أن هذه الهيمنة قـد عـبر عنـها وبوضـوح «ناكـامورا» وزيـر خارجيـة اليابان فى قوله «إن ما تطلق عليه الولايات المتحدة تسمية اقتصاد السـوق الحرة ليس حرية بحال من الأحوال، إنه نوع من الحرية يدفـع بالقنـابل والصواريخ كلمـا يظـهر أن بلـدا آخـر يحقق تفوقـا..»، ذلـك فضـلا عـن الاتهامات المباشـرة التـى وجهـها ويوجهـها مـهاتير محمـد رئيـس وزراء ماليزيا (وغيره) للعولمة (وللولايات المتحدة) بخصوص الأزمـة الماليـة التـى تعرضت لها نمور جنوب شرق آسيا منذ نحو عامين.

أنواع جديدة من القصور العالمي:

إن أنين بعض القيادات العالمية أو الوطنية تجـاه العولمـة يـأتى لاحقـا وموازيا لأنواع جديدة من القصور العولمى عبرت (وتعبر) عنها العديـد مـن الكتابات المتخصصة فى الاقتصاد والمالية والسياسة والاجتماع والجغرافيا، ومن أهم أنواع هذا القصور نذكر ما يلى:

١ – خلو نشاطات وأجندات المؤسسات الدولية (خاصـة البنـك الـدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية) من أعمال جوهرية تختـص بنقل المعرفة (المعنية بالتقدم) إلى الجنوب، اللهم فيما عدا المعرفة الخاصة بإنفاذ اتفاقيات الجات.

٢ – ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولى، وكذلك داخل كل دولة على حدة، مع نشوء تحالفات رأسمالية بالقدر الذى صار يشكل ما قد يمكن وصفه بأهمية رأس المال وهو الأمر الذي يصاحبه تعاظم في تأثير تحالفات وقوى رأس المال على الجماعات والأوطان، وهي تأثيرات وتحالفات تنذر بوجود دكتاتورية صاعدة لرأس المال. وهنا لاننسى – بشأن هذا الاتجاه – الإشارة إلى التسارع المشاهد فى عملقة رأس المال من خلال اتحاد الشركات الكبرى وشراءها لبعضها البعض. وإذا كان العالم قد صار بالفعل على شفا أن يكون رهينة فى قبضة كبار المضاربين، فإن ما يستحق الحذر هو أن الخوصصة الجارية يستفيد منها عدد قليل من الرأسماليين داخل البلدان النامية وخارجها.

٣ – تراجع سلطة الدولة، خاصة في مجالات حماية المجتمع من العنف، وضبط التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية المجتمعية. ذلك مع تزايد تدريجي فى الخوصصة وفى احتواء الشركات الكبرى لمصير المجتمعات، وكذلك تزايد في العجز التجارى في الدول النامية.

٤ – تواؤم الظاهرة السابقة (تراجع سلطة الدولة فى مقابل هيمنة الشركات الكبرى) مع ظاهرة أخرى وهى هيمنة متزايدة لسلوكيات الغاب فى الشارع الدولى (مثل: تجسس أمريكا على أوربا – تباين الالتزام باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية – وجود صريح لأجندات خفية فى الساحة الدولية)، وقد يكون من الطريف هنا أن ثقافة ومصالح بيئة العولمة تتجلى حتى فى الحروب حيث يشير كتاب أمريكى[1] إلى أن الولايات

---

(١) اقرأ : «محمد رؤوف حامد – إدارة العولمة – سلسلة كراسات عروض– المكتبة الاكاديمية –القاهرة –١٩٩٩.

المتحدة الأمريكية قد كسبت حوالى ١٤ مليار دولار من حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للأمريكيين.

٥ - تفاقم متزايد في المشكلات الاجتماعية، والتى من أبرزها البطالة المتزايدة، وانخفاض الأجور، وتقلص الخدمات الاجتماعية. والجدير بالانتباه هنا هو أن التطور السلبى لهذه المشكلات يتوافق مع سلبيات إنسانية خطيرة تتمثل على وجه الخصوص فى حدة التقسيم الطبقى، مع تآكل الطبقة الوسطى، وتهميش الانتماءات الوطنية.

٦ - انحسار كبير فى قدرة الجنوب على الاتجاه إلى حل مشاكله، حيث تحاول كيانات الجنوب لاهثة ملاحقة منتجات وخدمات بيئة العولمة فى علاقة تبعية وعبودية (وربما إكراه)، وذلك على حساب الانتباه للمصلحة المجتمعية الجنوبية (والتى يمكن تمثلها فى معادلة تربط بين القيمة والجودة والسعر). ذلك فى الوقت الذى يُتوقع فيه - مع استمرار سياسات العولمة - أن يتساقط ثلاثة أرباع سكان الجنوب فى غياهب العوز والفاقة.

ردود الفعل تجاه العولمة:

مع التسليم بعدم إمكانية خروج أى دولة رشيدة عن بيئة التجارة العالمية (واتفاقياتها)، فإنه يمكن التمييز بين الملامح التالية فى ردود الأفعال تجاه العولمة.

(أ) قدر من الكراهية البازغة من الحماس الوطنى والمرتكزة على العاطفة والخيال، ومن أمثلة ذلك قرار منظمة «أسيان» فى ١٩٩٨/١١/٢٤ منح الجائزة الأولى فى مسابقة فنية إلى مصور ماليزى تقديرا لصورة رسمها

بعنوان «أيها المضارب المالى الأجنبى قف عن تدمير بلادنا، وداعا سوروس والصهاينة، أهلا وسهلا باليابان».

(ب) تفكير مثالى يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد فى الإنقاذ، وذلك على غرار إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر والمنطقة العربية، أو استصدار وثيقة أو إعلان عالمى للتعامل بين دول الشمال ودول الجنوب. ذلك بالإضافة إلى مناشدات من قيادات الجنوب بشأن تعاون الشمال فى نقل التكنولوجيا والمعرفة وتنمية رأس المال البشرى.

(جـ) الدعوة لإحياء المجتمع المدنى وتنشيط المنظمات غير الحكومية.

(د) إتباع وابتداع ميكانيزمات جديدة لضمان المصالح الوطنية فى المجابهة مع اتفاقيات التجارة العالمية. والجدير بالذكر (وربما الاندهاش) أن الغرب الصناعى هو الذى يحاول فى هذا الاتجاه، ومن هذه الميكانيزمات نذكر إقامة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة، وكذلك التخطيط التأشيرى.

(هـ) بزوغ توجهات وممارسات سياسية تهدف إلى تهذيب وتشذيب العولمة (مثل: المناداة بعولمة مسئولة - الطريق الثالث - البحث عن خيارات بديلة).

النموذج اليابانى فى رد الفعل:

والآن، مع وضوح قدر وأبعاد المعاناة الجارية والقادمة عند القيادات والشعوب والعالم بأسره بشأن العولمة وتبعيات هيمنة القطب الأوحد والشركات الكبرى، ومع ما يمكن أن يلاحظ من تقزم فى ردود الأفعال

في الشارع الدولى تجاه العولمة، بالمقارنة بعمق متغيرات العولمة وشدة تسارع إيقاعها، فإنه تجدر بنا الإشارة إلى معالم النموذج اليابانى بالمقارنة ببقية النماذج. يهمنا هنا أن نتذكر أن اليابان قد بزغت - في تقدمها - من حالة محطمة بعد الحرب، وأنها تقدمت بسرعة ونافست، وهو الأمر الذى لم يكن متوقعا، وأنها مازالت متقدمة وتمارس التقدم رغم الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، ورغم تحديات أخرى هامة.

لقد بزغ وتقدم النموذج اليابانى بالاعتماد على توجهات خاصة وهامة ومنفردة كانت تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعى مجتمعى communitarian وليس من منظور رأس مالى فردى individual. لقد التصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها في كل مراحل مواجهتهم لتحديات التنمية. ففى مواجهة الاستثمار الأجنبى المباشر (أو كبديل عنه) كانت لهم استراتيجيتهم والتى تضمنت ما يلى:

- معدلات عالية من الادخار والاستثمار.

- تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوجيا من خلال خطة سياسية.

- تعليم وتدريب درجة أولى.

- سياسات وأسواق من شأنها تشجيع المصانع اليابانية على أن تفكر من منظور طويل المدى (صحة طويلة المدى).

- إدارة الاستثمار الأجنبى المباشر على أرض الوطن بواسطة «بيروقراطيين مهرة» يعملون من أجل خدمة المصلحة القومية (كما هى مُعرَّفة وطنيا وكما هى محمية بواسطة إجماع قومى).

- احترام أقل من الكامل للأسواق الحرة والتجارة الحرة.

وفى إطار شحذ طاقات كل الأفراد والمؤسسات (لشعب يبلغ تعداده عشرات الملايين) من أجل تنمية الوطن نجد المؤسسات اليابانية تعمل وفق الأسس التالية:

- المساهمة فى احتياجات المجتمع اليابانى وتحقيق هيبة وعظمة أكبر لليابان.

- أن يكون السبيل لتحقيق ربح للشركة هو تشجيع وتحقيق الرفاهية والسعادة للعاملين (وذلك من خلال: توظيف طويل المدى-مشاركة فى صنع القرار-فروق ضئيلة بين رواتب القمة والقاع-رغبة عامة فى اقتسام الآلام والمكاسب).

- اعتبار مهمة «البيزنس» هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة ككل.

- الانتباه إلى أن العلاقة بين المديرين والمدارين (العاملين) يجب أن تكون توافقية وتناغمية لأن لكلاهما نفس المصلحة فى إنعاش الشركة، وأما أصحاب الأسهم فإن عائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع).

ولمواجهة تحديات التنافسية الدولية بخصوص قضايا صعبة مثل التكنولوجيا والبحث والتطوير، نجد اليابانيين قد ابتكروا (من خلال التوجه الجماعى الأصيل لديهم) ما يعرف بالكونسورتيا، وهو التكتل بين الشركات التى تعمل فى نفس المجال بحيث تتعاون هذه الشركات مع بعضها البعض ومع الحكومة من أجل تحقيق الريادة فى البحث والتطوير

والتغيير التكنولوجى، وبالتالى القدرة على المنافسة الدولية. وفى الخلاصة بالنسبة لهذا النموذج يمكن القول أن التوجهات اليابانية كانت جماعية وطنية أصيلة مرنة.

النماذج غير اليابانية:

لقد صعدت دول النمور من خلال الكثير من المبادئ التى اعتمدت عليها اليابان (مثل: الجماعية – التكتلات – التعليم والتدريب – التكنولوجيا الراقية). لكن دول النمور–وبالمثل الدول التى كانت تحاول اللحاق فى أمريكا اللاتينية–كانت أقل اعتمادا على الذات الوطنية فى توليد الأموال اللازمة للاستثمار وأقل حذرا تجاه الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض الأجنبية، فكانت جميع هذه الدول عرضة للتقلبات المالية الحادة مقارنة باليابان التى كانت أكثر حذرًا وأسبق فى المسيرة والأكثر تقدما.

أمريكا تقلد اليابان:

لقد حققت اليابان من خلال نموذجها الوطنى نجاحات مبهرة وصلت – على سبيل المثال – إلى حد امتلاك نصيب ٨٠٪ من السوق العالمى لرقائق ذاكرة الكمبيوتر عام ١٩٨٦، وذلك على حساب الولايات المتحدة التى انخفض نصيبها فى السوق العالمى من الاستحواذ المطلق (١٠٠٪) عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٢٠٪ فقط عام ١٩٨٦. وحتى تستعيد الولايات المتحدة ريادتها العالمية كان على الصناعة الأمريكية أن تتبع الأسلوب اليابانى الخاص بالتكتلات (الكونسورتيا). وبالفعل تم عام١٩٩٤ تكوين كونسورتيوم من١٤شركة أمريكية باسم سيماتيك. ليس ذلك فقط،

بل إن شركات أمريكية كبرى(مثل نومىNUMMI، وفورد، وكريسلر) قد أحدثت تغييرات جذرية فى مصادر السلطة الإدارية بها، حيث أتاحت الفرصة لممثلى اتحاد العمال للتواجد فى مجلس الإدارة، وحيث يأتى حق الإدارة فى هذه الشركات بازدياد تدريجى من المدارين (العاملين).

إن الملفت للانتباه بشكل صارخ هنا هو أن القطب المهيمن على العالم، والذى تقوم سياساته على مذهب «الفردية» يتحول إلى مناهج «الجماعية» استجابة للضرورة، ذلك فى الوقت الذى تسارع فيه بلدان الجنوب بالالتزام بمناهج الفردية وتطبيقها حتى بدون تطويع وطنى – كنوع من التوافق الأصم مع العولمة، بينما هى الأشد احتياجا للجماعية (وللوطننة)، وبدلا من التكتل فى الجنوب، نجد الجنوب يتفتت كدولة وكمجتمع وكوطن بحيث تضيع فرص وإمكانات التكتل الجنوبى، الأفقى والرأسى، على المستويات المحلية وعلى المستوى العالم ثالثى. ومن الغريب أن المؤسسات الدولية الناصحة والراعية والمقرضة لعمليات التنمية فى الدول النامية (وبالذات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) لم تُضمِّن فى وصفاتها وروشتاتها لهذه البلدان شيئا عن الخبرات والنتائج المترتبة على الجماعية كمنهج فى اليابان وفى دول أخرى.

هناك إذن حاجة إلى «الجماعية»، وهناك حاجة ماسة إلى ما يمكن أن يطلق عليه «الوطننة».

الوطننـــــة:

المقصود بالوطننة هنا ليس بالذات نقض العولمة أو شن حرب عليها، وإنما تحفيز، وتنظيم، وتعضيد، وتعظيم القدرات الوطنية فى استيعاب

وإعمال كل من المعارف والإمكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التى تجعل من هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين فى التنمية، وفى الاستفادة من إيجابيات العولمة، وأيضا فى تجنب سلبياتها وانحيازاتها.

الحاجة إلى الوطننة:

تنطلق الحاجة إلى الوطننة من عدد من الاعتبارات نشير فيما يلى إلى أمثلة عليها:

١ - اعتبارات خاصة بالسياسات العالمية:

- تحول الشمال من السعى إلى تطبيق مفهوم التنمية فى إطار عالمى (كوكبى) إلى الاهتمام شبه الكلى بتنمية ذاته.
- حقيقة أن العولمة تمثل بيئة وظروف، ولا تمثل قاطرة للتقدم، وذلك حيث تظل القاطرة الأساسية للتقدم رهينة صلاح.وفلاح المنظومة الوطنية.
- اتجاه الشركات العالمية الكبرى إلى العملقة والاستحواز، مع تجنبها إقامة منشآت بحث وتطوير فى البلدان النامية أو نقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان ما لم تكن هناك قدرات محلية تنافسية (خاصة فى مجالات البحث والتطوير والتغيير التكنولوجى).
- تحول متوقع فى الاقتصاد السياسى الدولى فحواه الانتقال إلى مرحلة ما بعد التقلبات الاقتصادية after the business cycle حيث ستتمكن

الشركات متعدية الجنسية وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى من «امتصاص» و «تحمل» أية متغيرات اقتصادية ومالية سلبية، وذلك من خلال تعدد أنواع ومستويات الأنشطة، وفى المقابل يزداد الضعف فى قدرة الكيانات الصغيرة (شركات وبلدان) على امتصاص هذه الأزمات.

٢ - اعتبارات معرفية وإدارية وثقافية:

- ارتقاء الاستيعابات والابتكارات المعرفية إلى مستويات لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال جهد منظومى جماعى وهو ما يعرف بالطبيعة المنظومية للابتكار (والمعرفة)، والتى يجب أن يمتد إطارها المنظومى فى الدول النامية ليشمل الوطن ككل (السياسة - التخطيط - التعليم - التشغيل - التشييد - الرعاية.. الخ).

- ثبوت الحاجة إلى «التكتلات» و «الاقترابات» بين الكيانات فى جهات الإنتاج والخدمات على المستوى الوطنى وذلك من أجل إحداث قفزات فى القدرات الخاصة بالتدريب والتسويق والتطوير والتنافسية، وكذلك فى ترشيد التفاعل (والتعاون) مع الحكومة ومع الرأى العام، وأيضا مع العلاقات الدولية والأسواق العالمية.

- التحول من مرحلة تأثير كبير للثقافة على صنع التكنولوجيا إلى مرحلة تأثير كبير للتكنولوجيا على صنع الثقافة، وهو الأمر الذى يستلزم استحداث «طفرة وطنية الأبعاد» فى التغيير التكنولوجى بحيث يمكن أن نصل كمصريين (وكبلدان نامية عربية وغيرها) إلى القدرة على

استخدام التكنولوجيا لتطوير ثقافتنا بأنفسنا بدلا من تـرك الغـير يقـوم بهذه المهمة من أجل (وفى إطار) أهداف تختص بسياساته هو، فضـلا عن وجوب المساهمة الإيجابية فـى تنميـة الثقافـة العالميـة مـن خـلال المكون الثقافي المحلى، وكذلك منع تشويه الغير للصورة الذهنيـة عـن شعوبنا وتاريخنا من خلال اسـتخدام التكنولوجيـا فـى نشـر منتجـات ثقافية مغرضة.

٣ – اعتبارات وعوامل داخلية:

- صعوبة ترك التنمية الوطنية بالكامل لسياسات السوق، حيـث العولـة لا تسمح لسياسات السـوق فـى الـدول الناميـة بتحقيـق جـهد تنمـوى وطنـى، وحيـث تـؤدى الحريـة المطلقـة لسياسـات السـوق إلى تحـول تدريجـى لقـوى الإنتـاج والخدمـات الوطنيـة إلى أعمـال «وكالـة» وإلى ملكيات يمكن أن تكون أجنبية صرفة (؟!)
- مساهمة أوجـه سـلبية للعولـة فـى تفتيـت الانتمـاءات الأسـرية والاجتماعية والوطنية.

المحددات المنظومية للوطننة:

تحتاج الوطننة إلى حسن استخدام وتطبيق المعـارف المنظوميـة العالميـة فى كل مستويات العمل المنظومـى الوطنـى (عمليـات تحديـد الأهـداف – التشغيل – التنسـيق – متابعـة وتطويـر وتوليـد المنظومـات الوطنيـة علـى اختلاف مسـتوياتها)، وفـى هـذا الإطـار توجـد محـددات يتطلـب الأمـر الالتزام بها وعدم الحيود عنها، وذلك من خلال اتفاق وطنـى عـام، ومـن أمثلة هذه المحددات ما يلى:

١ – تجنب إزالة التناقض بين المصالح الوطنية والتوجهات العولمية على حساب الكيانات الوطنية.

٢ – ممارسة العمل العام والخاص من خلال مجموعة من الأطر المرجعية الوطنية والتى تتكون مما يلى:

(أ) أطر مرجعية مستقبلية خاصة بما نريد الوصول إليه (الدخل – التغيير التكنولوجى – التعليم – الصحة – التصدير.. إلخ).

(ب) أطر مرجعية حياتية خاصة بالممارسات الأفضل التى نرتضيها – قوميا – بخصوص أداء كافة شئون الحياة اليومية للوطن (مثل: المرور – العلاج – الإعلام – البيئة – تعيين القيادات – العلاقة بين أفراد الأسرة – العلاقة بين الكبير والصغير – العمل الحكومى – استخدام المنشآت العامة.. إلخ.. إلخ).

(جـ) قياس مستويات الأداء وقدر التحولات طبقا لأطر مرجعية وبواسطة «مسطرة التغيير» والتى تقوم على حسابات تدخل فيها مؤشرات الإبداع والزمن والعائدات الخاصة والمجتمعية.. الخ، ولا يدخل فيها أبدا أعمال «البروباجندا» ولا تشدق كل مسئول بتوجيهات رئيسه.

٣ – تقوية الانضباط الوطنى من خلال ما يلى:

(أ) تقليل الفاقد الوطنى العام، وذلك بتجنب العشوائية والمجاملات فى وضع الأهداف وفى الإدارة وفى السلوكيات وفى تعيين القيادات.

(ب) تعظيم أداء المصريين لأعمالهم، وتقوية قدراتهم على العمل الجماعي وعلى الابتكارات وذلك باستخدام رشيد لأساليب الإدارة الحديثة.

(جـ) جعل «المعرفة» جزء من نسيج البنية الأساسية للوطن ولمستقبله، وذلك بتغلغل البحث العلمي بأدواته (في العلوم الطبيعية والإنسانية وفي الرياضيات) في كافة مجالات العمل (في الحكومة والقطاعين العام والخاص وفي كل مجالات الإنتاج والخدمات)، وهو أمر يحتاج إلى تغييرات جذرية في الرسالة والسياسات والدور القومي لوزارة البحث العلمي (أنظر: البحث العلمي في مصر. البناء الوطني قبل العولمة - أحوال مصرية - العدد ٣ - ١٩٩٩).

فكر الوطننة:

إن إدارة مسيرة البلدان النامية في زمن العولمة تكون من خلال أحد أمرين، إما الانصياع الجبري (أو الإكراهي) لسياسات وأدوات العولمة من خلال إجراءات لا تخرج عن حد ردود الفعل المباشر والقاصر أمام عولمة تعتمد خطواتها على سياسة «كش ملك»؛ وإما من خلال فكر وطني.. فكر عالم ثالثي.. فكر يرتكز على استيعاب معرفي عالمي وعلى حس وطني قوي (كما فعل اليابانيين). هناك حاجة إذن من مفكري وخبراء الدول النامية (في العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ.. الخ) إلى تعضيد قوة الدفع الوطني (والجنوبي) في التفاعل مع العولمة (انظر: قوة دفع وطني للتعامل مع العولمة - الفصل الثاني من الباب الأول)، وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الحاجات و/أو التوجهات:

- حاجة مجتمعات الدول النامية إلى تقوية الإبداع المجتمعى وإلى الإبداع فى إدارة المجتمع (أنظر الفصلين الثالث والرابع من الباب الثانى).

- الانتباه إلى منطقية «التقدم الأسى» كمنهج لعبور الفجوة بين المتخلفين والمتقدمين (أنظر: إدارة المعرفة - سلسلة اقرأ - العدد ٦٣٧ دار المعارف).

- الحاجة إلى غرس ثقافات وأخلاقيات التقدم فى شعوب الدول النامية (مثل: التواصل فى الجهود - العمل الجماعى - إعطاء كل فرد أو مجموعة أحسن مالديه من عمل لغيره - التحالف والتعاون كوسيلة للتقدم - التفاوض الإيجابى - التكامل وعدم التجزئة - القضاء على التلكوء - الحب والتعاضدية بين الأفراد والمنظومات كوسيلة للارتقاء - القفز فوق عقبات مجتمعية تقليدية أو تراثية).

- الانتباه إلى أن احتياجات معظم سكان دول الجنوب فى حاجة إلى صياغة جنوبية تختص بالعلاقة بين القيمة (قيمة السلعة سواء هى منتج أو خدمة) من ناحية، والسعر والجودة من ناحية أخرى، وذلك حيث أن دول الجنوب قد وقعت أسيرة (بسبب الخداع أو الإكراه أو عدم المعرفة) لسباق التوافق فى المواصفات فى إطار العولمة، وهو سباق توضع شروطه بواسطة الشمال المحتكر، والذى يهيمن على جنى ثماره بشكل يكاد يكون مطلق. إن الصياغة الجنوبية التى نشير إليها يجب أن تتأسس على معايير الاحتياجات والظروف الخاصة بشعوب الجنوب.

الوطننة تصحيح للعولمة:

وبعد، إذا كان التغيير في زمن العولمة هو شرط للاستقرار، فإن «الوطننة» في دول العالم الثالث هي - في تقديرنا - نموذج استرشادى يرشِّد عمليات التوصل إلى ممارسات صحية، سواء في التغيير داخل هذه الدول، أو في استجابة هذه الدول لمتغيرات العولمة. وإذا كانت الدول المتقدمة وشركاتها متعديات الجنسية تحاول محاصرة العالم في «عولمة» تفيد الشمال أكثر من الجنوب، فإن على دول الجنوب بسياسييها ومفكريها النضال من أجل تحويل «العولمة» إلى «عالمية أو كوكبية» بمعنى عالمية المصالح، أى أن تعود المصالح على كل أعضاء الكوكب بشماله وجنوبه وشرقه وغربه. وهكذا، «الوطننة أداة تصحيح للعولمة».

الباب الثانى

إدارة الإبداع الوطنى

«الإبداع الجماعى الوطنى» ضرورة فى كل وقت وخاصة فى ظروف وتحديات العولمة. إن الطريق إلى هذا المستوى من الإبداع يقوم على خليط متوافق من الإدارة والتعليم والبحث والثقافة والتراث والاتفاق الوطنى العام، وذلك كما يمكن أن يتضح من التناولات التالية:

١ – البحث العلمى ورسوب اينشتاين.

٢ – لماذا يبدع المصرى بالخارج.. لا فى الداخل .؟!

٣ – من الإبداع الفردى إلى إبداع إدارة المجتمع..

٤ – الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة.

٥ – التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء..

٦ – من هو العالم فى بلداننا النامية ؟ !

٧ – الثقافة العلمية من منظور منظومى..

٨ – ما بعد كتاب د. أسامة الباز:

« الإبداع مشروعنا للقرن الـ ٢١» . .

٩ – طريق إلى مصر الأفضل..

١٠ – نحو حركية فكرية وطنية جديدة..

(١)

البحث العلمى ورسوب اينشتاين

إلى أى حد تلعب البيئة التعليمية فى بلداننا - النامية - دور «عشماوى» الإبداع؟.. هذا أمر يمكن إدراكه عندما نعرف أن التلميذ البرت اينشتاين رسب فى الامتحان نتيجة نظام تعليمى قبيح، وأنه تحول إلى قمة الإبداع العلمى فى القرن الـ ٢٠ نتيجة نظام تعليمى آخر جميل، وعقلانى، ومحترم.

فى إحدى أمسيات يناير ١٩٨٤.. وبينما الجو شديد البرودة فى مدينة زيوريخ بسويسرا كان المئات من المشتغلين بالعلم يتوافدون على مبنى قديم ضخم فوق ربوة عالية فى قلب المدينة الجميلة.. كان المبنى هو المركز الرئيسى لمعهد البوليتكنيك بسويسرا.. وكانت القاعة هى القاعة الرئيسية للمحاضرات.. وأما عن المناسبة فقد كانت محاضرة يلقيها الحائز على جائزة نوبل فى الطبيعة لعام ١٩٨٣ والذى منح الجائزة لاكتشافاته التى أعتبرت امتدادا لنظرية النسبية.. كان الرجل هندى الأصل أمريكى الجنسية متخصصا فى الفيزياء الفلكية.. وكانت محاضرته بعنوان «نظرية النسبية.. لماذا هى أجمل النظريات الموجودة»..

كنت وقتها فى زيارة علمية لجامعة زيوريخ.. ذهبت إلى مكان المحاضرة مع الجموع الوافدة..

الحقيقة.. والجمال:

استمرت المحاضرة ستين دقيقة.. تحدث الرجل بحب واقتدار عن وجهة نظره بخصوص مواطن الضعف والقوة في عدد من النظريات الأساسية المعروفة.. كان لديه معياران يكشف بهما على كل نظرية.. معيار الحقيقة.. ومعيار الجمال.. وكانت الفكرة الأساسية التي توصل إليها هي أن نظرية اينشتاين تتميز على النظريات الأخرى بأنها تتصف بالشيئين معا.. الحقيقة.. والجمال..

استطاع المحاضر أن ينبه الحاضرين إلى الحقيقة والجمال في السيمفونية المتواصلة للبحث العلمي.. وبعد المحاضرة كان الناس يغادرون القاعة وهم يتحدثون بلغة الرموز والمعادلات عن الحقيقة والجمال في الأعمال العلمية المختلفة..

هل كان غبيا؟!

أما أنا فقد كنت أجول بخاطرى حول سر عبقرية اينشتاين.. وحول الخلفية التاريخية للمكان الذى كنا نجلس فيه، ففى معهد البوليتكنيك هذا كان اينشتاين طالبا ثم أستاذا.. ومن المفارقات التى تستدعى الانتباه أن اينشتاين كان قد رسب فى امتحان الدخول إلى هذا المعهد.. وكان عليه أن يجهز نفسه للتقدم مرة ثانية عن طريق الانتظام فى دروس للتقوية في مدرسة أخرى.. ترى هل كان اينشتاين طالبا غبيا فرسب ثم تحول إلى طالب ذكى فنجح.. أم أن هناك ظروفا أخرى؟..

الحقيقة أن البرت اينشتاين لم يكن فى صباه غير طالب عادى فى إحدى مدارس مدينة ميونيخ بألمانيا.. وكأى مدرسة فى ذلك الوقت كان

النظام بها صارما.. والواجبات المدرسية كثيرة.. وكان على اينشتاين وزملائه أن يكونوا دائما جاهزين لإجابة أسئلة المدرسين وللنجاح فيما تفرضه عليهم المدرسة من امتحانات.. كانت الدراسة شيئا مملا حتى أن سعادة اينشتاين بالانتهاء من الامتحان النهائي في هذه المدرسة كانت ممزوجة بحالة قرف من العلم جعله - ولمدة عام بعد ذلك - غير قادر على الإطلاع بهمة على أية موضوعات علمية..

سر العبقرية:

كلن من الممكن بعد رسوب اينشتاين فى امتحان التقدم إلى البوليتكنيك أن يتحول إلى عمل آخر غير العلم، غير أن إرادة الله شاءت أن يجد اينشتاين نفسه وأن يتعرف على ذاته الحقيقية فى هذه المدرسة السويسرية والتى دخلها بقصد الانتظام فى مقررات للتقوية استعدادا لدخول الامتحان مرة أخرى..

عن هذه الفترة يقول أستاذ علم النفس هولتون فى مقال له بعنوان «محاولة لفهم العبقرية العلمية»: «تمثل هذه الفترة نقطة تحول فى حياة اينشتاين وكذلك نقطة تحول في طريقة تفكيره.. فعلى العكس تماما من خبرته السابقة بالمدرسة الألمانية كان للمدرسة الجديدة فى سويسرا توجها عقلانيا يأخذ فى الاعتبار قدرات الفرد فى البحث عن المعرفة. كان هناك القليل جدا من الحفظ والاستذكار فى مقابل اهتمام كبير بالعمل البحثى الذى يبدأه الطالب بنفسه.. كذلك كان هناك التركيز على تنمية تفاعل مرن وديمقراطى بين التلاميذ والمدرسين»..

يقول اينشتاين عن هذه المدرسة: «شكرا للروح العقلانية لهذه المدرسة.. كان المدرسون لا يعتمدون في علاقاتهم بالطلاب على نفوذ أو سلطات غير قدراتهم على التفاعل معهم..»..

الحقيقة والجمال إذن في حياة اينشتاين أنه «استطاع أن يتعرف على ذاته» ولربما كان ذلك هو سر عبقريته، تؤكد هذا الأستاذة الأمريكية الشابة تيريزا مابيل في مؤلفها عن علم نفس الإبداع والذى صدر عام ١٩٨٣..

تقول مابيل: «في هذه المدرسة التي كف اينشتاين فيها عن دور الطالب المطيع وتعداه إلى الطالب الإيجابي الذى يفكر بصوت عال مع أساتذته، كان اينشتاين قد بدأ أولى التجارب العلمية بطريقة حركت عقله ووجهته إلى نظرية النسبية»..

لو لم يتح لاينشتاين أن يهرب بسلامة من زنزانة الطالب المطيع لما استطاع بعد ذلك أن يتعرف على قدراته وأن يتوصل إلى نظرية النسبية..

استفسارات

كاد اينشتاين أن يتحول إلى ضحية للطرق الجامدة للتدريس والتي أبعدته عن الاهتمام بالموضوعات العلمية لمدة عام كامل، وكادت أن تبعده عن طريق التوصل إلى نظريته لولا أن أكتشف ذاته من خلال نظام تعليمي يقوم على تفاعل ديمقراطي بين الأساتذة والطلاب وعلى التعامل مع المفاهيم والنظريات بأسلوب الفهم والبحث وليس بالحفظ والتكرار.

كـاد البحـث العلمـى إذن أن يفقـد اينشـتاين..، والسـؤال الآن: كـم مـن اينشـتاين ضـاع وتـاه فـى إطـار أسـاليب التعليـم والبحـث العلمـى عندنـا؟.. وكـم مـن اينشـتاين سيضيع ويتـوه إذا استمر الحـال كمـا هـو؟.. إن محاولـة الاجابـة تضعنـا أمـام الاستفسـارات التاليـة:

- هل يجرى تدريب الطلاب فى مصر على كيفية الحصول على المعلومـة أم على مجرد تلقيها؟..
- هل يؤخذ فى الاعتبار تدريـب الطـلاب علـى التفكـير المنـهجى المنظم أم مجرد حفظ المعلومات واستظهارها ساعة الامتحان؟..
- هـل يـدرب طـلاب الماجسـتير والدكتـوراه علـى اكتشــاف المشـكلات وصياغتـها ووضـع الفـروض لحلـها وإختيـار صحـة هــذه الفـروض، أم مازالوا يقومون بمجرد تدريبات بحثية لا تؤخر ولا تقدم؟..
- هـل وصـل تفـاعل الأسـتاذ والطـالب فـى بلادنـا إلى درجـة النقـاش الديمقراطى وتبادل الحجج والإقناع، أم ما زال قصارى جـهد الطـالب أن يعيد تكرار ما حفظه عن أستاذه؟
- وعن علاقة طالب العلم بالعلم والبحث العلمـى هـل هـى علاقـة تبعيـة تهدف إلى الحصول علـى تراخيـص الماجسـتير والدكتـوراه تمامـا كمـا حصل اينشتاين علـى رخصـة المدرسـة الأولى فـى ميونيـخ وفشـل فـى دخول معهد البوليتكنيك فى سويسرا.. أم هى علاقـة إيجابيـة يمكـن من خلالها التوصل إلى معرفة جديدة تقود إلى حياة أحسـن كمـا فعـل أينشتاين عندما تعرف على إمكانياته؟

إذا كانت الاستفسارات السابقة تحمل فى طياتها بعض الآراء فإنه يجدر بنا أن نتذكر معها الرأى التالى والذى ضمنه أينشتاين كتابة عن حياته، كتب أينشتاين يقول: «إنها لمعجزة حقا أن القوة الخفية التى تدفع الطلاب إلى حب الاستطلاع وتوجيه الأسئلة ما زالت موجودة ولم تخنق بعد بفعل الطرق الجامدة للتدريس.. إن هذه القوة الخفية تحتاج أساسا إلى الحرية بالإضافة إلى التحفيز وإلا فإنها ستموت بكل تأكيد. إنه لخطأ بشع أن نظن أن الإجبار أو مجرد الشعور بالواجب ينمى متعة التأمل والبحث» . . .

(٢)

لماذا يبدع المصرى بالخارج
.. لا فى الداخل ؟

لماذا يبدع المصرى بالخارج.. لا فى الداخل؟. إنه سؤال تقليدى، لكنه بحاجة إلى إجابة غير تقليدية. لقد كان الباعث إلى إثارة هذا السؤال ومحاولة التفكير بشأنه مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى (عام ١٩٩٤)، وفى هذا الإطار تشكلت دعوتنا إلى «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر».. وهكذا..، من دعوة الرئيس للحوار الوطنى، إلى الإبداع الجماعى، إلى رفع قدرات المصريين (أفرادًا وجماعات)، إلى هيبة ومستقبل الوطن، تقفز التناولات،ولا تزال..

تأتى مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى فى مرحلة غاية فى الأهمية حيث تواجه فيها مصر تحديات ومتغيرات متعددة شديدة التداخل والتعقيد على المستويات المحلية والإقليمية والعمالية..

وإذا كانت المبادرة تمثل منحى وطنيا جديدا ، فإن استثمار هذه المنحى يكون استثمارا معوقا إذا لم يرتكز على فهم واستيعاب الطبيعة الرئيسية للتحديات والمتغيرات الجارية والقادمة. إن التأمل المتأنى لتحديات مثل

العولمة «والجات» والسلام والشرق أوسطية والتنمية الوطنية الشاملة والإرهاب.. الخ يدفع إلى إدراك الطبيعة النوعية الحادة لها..

إن هذا الإدراك يستوجب التعامل مع مبادرة الحوار الوطنى من المنظور النوعى (الكيفى) قبل المنظور الكمى، خاصة وأن كل القوى الوطنية المصرية على كل ساحات العمل الوطنى (معارضة وأغلبية) تعيش أزمة الحاجة إلى نقلة أو طفرة نوعية. وهكذا، من منطلق المنظور النوعى للحوار الوطنى وظروفه نرى أن المهمة الأساسية لهذا الحوار هى تحقيق نقلة نوعية للحياة على أرض مصر..

وقبل أن نعرض لتحديد وصياغة هذه النقلة النوعية ينبغى أولا أن ندرك شروطها التى يمكن صياغتها فى المتطلبات الثلاثة التالية:

أولا: أن تستنهض القدرات الكامنة فى المصريين جميعا بالقدر الذى يكفل مجابهة التحديات الجارية والمقبلة.

ثانيا: أن تكون لها انعكاساتها على كل نواحى الحياة فى مصر أفقيا ورأسيا (أى كل المجالات وجميع المستويات فى كل مجال)..

ثالثا: أن تكون من النوع الذى إذا بدأ فإن آلياته توفر له «الاستمرار» وأن يكون فى مجرد استمراره الضمان «للتطوير الذاتى» والهائل له بما يتوافق مع (ويساير ثم ينافس) التطورات العالمية المتسارعة..

مما سبق يتضح أن النقلة النوعية (أو الكيفية) المطلوبة لاتختص بقضية ما مفردة، بل هى العصب المؤثر على كل

القضايـا، أو هـي الإطـار الحـاوى لمعالجـات كـل أنـواع المسـائل والمشـكلات الموجـودة والقادمـة والمحتملـة..

هذه النقلة (أو الطفرة) التـي أرى أنـها هـي «المشـروع القومـي» الـذى ينبغى أن يتمحور حوله الحوار الوطنـي تختـص بـ«دفـع عجلـة الإبـداع الجماعى فى مصر»، فإن كان المشروع اليابانى المذهل للتقدم فـي النصـف الثانى من القرن العشرين قد قام على قيم كبرى تـتركز فـي حـب الشـغل والمثابرة والاجتهاد والعمل الجماعى بحيث تغلغلت هذه القيم فى الإنسان اليابانى فردا وجماعة.. صباحا ومسـاء.. فـي الأسـرة والمدرسـة والمشـروع الخـاص وديـوان الحكومـة حتـى صـارت اليابان هـي اليابـان، فلمـاذا لا ننشيء مشروعنا القومى الذى يجعل مصـر هـى مصـر فـي كـل الدوائـر المحلية والأقليمية والعالمية؟ ولماذا نظـل فـي مصـر حكومـة وشـعبا علـى قبول الوضع السائد وهو أن يبدع المصرى عندما يكـون خـارج مصـر (فـى منظومة الغير)؟ ولماذا لا يكون أيسـر للمصـرى أن يبـدع ويتفـوق وهـو فـى مصر؟..

وباختصار شديد فإن المشـروع القومـي الـذى اقترحـه كمحـور رئيسـى للحوار الوطنى يقوم على «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر» ووسيلته هـى «الإدارة الأسـية» وهدفـه المسـتمر هـو تحقيـق «التقـدم الأسـي». إن المعطيات الأساسية لهذا المشروع تتلخص فيما يلى :

- أن التكامل والتحالف (وهما عكس التجزئة والتفتت) صارا هما الطبيعة الأساسـية لأيـة انجـازات علـى مسـتوى الأفـراد والجماعـات والـدول والشركات والعالم ككل.

- أن المكون الجماعى للإبداع هو الآلية الرئيسية لإحداث أى تقدم وعلى أى مستوى بدءا من الفصل الدراسى وحتى الشركات عابرة الجنسيات..
- أن الإبداع الجماعى له شروطه ومتطلباته تنظيميا وسياسيا واقتصاديا (فضلا عن الشروط التربوية والاجتماعية والإدارية)..
- أن الفجوة تزداد دائما بين الدول النامية (ومنها مصر) والدول الكبرى (مثل اليابان وألمانيا)، وبالتالى هناك حاجة إلى مخرج من هذه الأزمة يكون بمثابة آلية أو أداة كبرى لتحقيق التوازن بين سرعة التقدم هنا وهناك ثم الوصول إلى المنافسة وتحقيق التفوق.
- المنهج الوحيد لتحقيق هذه الطفرة (الآلية) هو منهج «التقدم الأسى» الذى يوفر مع الوقت وزيادة الجهد، الفرصة للتقدم إلى الحد الذى يؤدى إلى إمكانية المنافسة.
- الوسيلة هى إذن الاستخدام الأمثل للزمن والجهد فى تركيب القدرات البشرية والمادية المتاحة على بعضها البعض بطريقة تجعل الانجاز يتحقق بسرعة أسية، أو بمعنى آخر المطلوب إعادة تنظيم المنظومات والأنساق على مستوياتها المختلفة من حيث الأهداف والبنية والعلاقات بحيث تدار جميعها فى إطار أسى.

وأما القضايا المفردة مثل السياسات العلمية والتكنولوجية أو العلاقات مع إسرائيل أو «الجات» أو الأمن القومى العربى أو الدستور أو السوق الشرق أوسطية أو الشرعية الدولية أو الطوارئ.. الخ فكلها قضايا ذات طبيعة جزئية يمكن تناولها تناولا علميا على أساس من البيانات والدراسات والسيناريوهات وبحوث العمليات..

وفى إطار الحوار حول متطلبات التقدم الأسى (أو دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر) يمكن التطرق إلى قضايا مثل:

- استخدام المنهج العلمى فى التعامل مع المشكلات والأهداف على كل المستويات وفى كل المجالات..
- إختيار القيادات..
- أثر العلاقات الشخصية (والعوامل الأخرى) على اتخاذ القرارات فى كافة المستويات..
- الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المطلوب توفيرها لكل إنسان مصرى حتى يؤهل المصريين للدخول الجماعى «فى عجلة الإبداع القومى»..
- ملامح القدوة المفترض توافرها والالتزام بها بدءا من أدنى المستويات وحتى أعلاها..
- ظروف وآليات التغذية المرتدة فى تقويم مسيرة التقدم على المستويين الصغير (الوحدة أو المشروع) والكبير (الدولة ككل)..

وختاما اقترح أن يكون **«الإبداع الجماعى للمصريين»** أو «التقدم القومى الأسى» هو المشروع القومى الذى يبدأ بناءه بالحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس، فهل يمكن أن يدار الحوار الوطنى بطريقة تتيح الإبداع الجماعى للمشتركين فيه ومن ثم كل مصر.

هذا هو ما نتمناه، وهذه هى بداية التقدم الأسى المتسلسل.

(٣)

من الإبـــداع الفـــردى . .

إلي إبداع إدارة المجتمع..

الإبداع المجتمعى يمثل «حاجــة» وليس «رغبــة» بالنسبة للدول النامية، تماما كحاجة الكائن الحـــى إلى الماء. مـا هـو الإبداع المجتمعـى؟ ومـا هـى مكوناتـه؟. ما علاقـة الإبـداع المجتمعـى بـالإبداع الفـردى؟ كيـف يمكـن إنجـاز الإبـــداع المجتمعى؟ إن التعامل مع هذه التسـاؤلات (أو الاشـكاليات) وغيرهـا، كمـا سـيتضح فـى الجزئـين التـاليين، هـــو أمـــر ضـرورى حتـى يمكـن إدراك المداخـل والامكانيـات الخاصـة بحـدوث مـا يمكـن تسـميته التوافـق فـى ذبذبـات الإبـداع المجتمعى، مثلما حدث ويحدث فى اليابان وألمانيا.. ومثلمـا يمكن أن يحدث فى مصر وفى بلداننا العربيـة.. وفـى سـائر الدول النامية (ولكن بشروط)..

بالرغم من الطول النسبى للرحلة التى قطعها علماء النفس فـى دراسـة الإبداع وأسسه النفسية الا أن المنظور التقليدى للإبداع يظل محصـورا فـى مجال «إبداع الفرد» ولم يصل بعد إلى ما نود جذب الانتبـاه إليـه ونعتقـد أنه آن الآوان لتداركه وهو «الإبداع المجتمعى»..

والمقصود بالإبداع المجتمعى ليس تأثير العوامـل الاجتماعيـة أو المنـاخ الاجتماعى على إبداع الأفراد، وإنما حدوث نشاط إبداعى جماعى يظهر فى أشكال مثل تطور فى السلوك العـام فـى المجتمـع يحـدث علـى غـير المتوقع وفى فترة قصـيرة مثلمـا فـى سـنغافورة، أو ارتفـاع فـى مسـتويات الاداء (كظاهرة عامة) بشكل غير عادى بالمقارنة بالمجتمعات المماثلة التى تعيش ظـروف متشـابهة مثلمـا حـدث فـى الخمسـينات والسـتينات فـى اليابان، أو إعادة بناء المجتمع فى وقت قصير وبمعدلات أعلى من المنتظر مثلما حدث فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانيـة، أو توصـل مجموعـات متضافرة من المجتمع إلى إنجاز كان من المستحيل توقعه مـن وجهـة نظـر خبراء من خارج المجتمع وذلـك مثلمـا حـدث فـى تحطيـم خـط بـارليف وعبوره وتحقيق الانتصار العسكرى المصرى فـى أكتوبـر ١٩٧٣، أو حتـى تآلف وتضافر مجموعات متعددة من الأفراد فى التوصل إلى تحقيق إنجـاز يعتبر طفرة بالنسبة للأوضاع السائدة وذلك مثل تسيير مركز بحوث الكلى الـذى أنشـأه د. غنيـم فـى المنصـورة أو مثـل توصـل جماعـة مـن العلمـاء مختلفى التخصصات من خلال تبادل الفكر إلى الكشف عن مجـال علمـى جديد مثلما حدث بخصوص السيبرناطيقا. وبالرغم من أن دور الفـرد فـى كل الإنجازات السابقة رئيسى ولا يمكن إهماله إلا أن الأمـر الحقيقـى أن الإبداع المجتمعى فى كل هذه الإنجازات كان أكبر من المحصلة الجبريـة لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للأفراد المشاركين فى الانجاز سـواء كان عددهم بالعشرات (مثل حالة مركز الكلى) أو الآلاف مثل نصر أكتوبر أو الملايين مثل الإبداعين الألمانى واليابانى..

نحن إذن أمام إبداع من نوع خاص يمكن أن نطلق عليه «الإبداع المجتمعي» وهكذا، إذا كان الإبداع الفردى يظهر فى توصل فرد إلى انجاز غير عادى أو تحقيقه لاستجابة غير عادية تجاه أمر ما (فى مجالات علمية أو فنية أو لغوية.. الخ) فإن الإبداع المجتمعى فى المقابل يظهر فى زيادة الكفاءة العامة للمجتمع (سواء هو مجتمع صغير على مستوى الوحدة أوكبير على مستوى الدولة)، أو فى تقليل الفاقد العام أو فى تحقيق ما يبدو لغيره من المجتمعات أنه معجزة. وفى إطار الإبداع المجتمعى يجرى التفاعل الجماعى الرشيد مع «عوامل التميز» من أجل توظيفها بأعلى كفاءة ممكنة وكذلك التعامل مع السلبيات بهدف معالجتها وتقليل أو محو انعكاساتها، كما أنه فى إطار الإبداع المجتمعى يجرى تسريع اكتشاف وحضانة الإبداعات الفردية حيث يكون لهذه الإبداعات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الإبداع المجتمعى ذاته كما يكون بين الإبداعين تغذية مرتدة Feed back فى غاية الأهمية لكليهما.

مما سبق يتضح أن للإبداع المجتمعى خصوصياته التى تميزه عن الحال فى الإبداع الفردى وذلك من حيث المواصفات والمتطلبات والنتائج.

وفى تقديرنا يعتبر الإبداع المجتمعى بالنسبة للبلدان غير المتقدمة«حاجة» وليس رغبة والفارق بين الحاجة والرغبة كبير فبدون سد الحاجة يستحيل استمرار الحياة السليمة (مثل حاجة الإنسان إلى الماء والطعام والملبس والمسكن والعلاج). أما تحقيق أو عدم تحقيق الرغبة فهى

مسألة تؤثر فقط فى نوع وشكل الحياة وليس فى استمراريتها. مثلا إبداع العسكريين المصريين بشأن عبور خط بارليف كان استجابة إلى حاجة وطنية تتعلق بسلامة الحياة. وليس مجرد رغبة وبالمثل كان الإبداع الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية استجابة لحاجة قومية وليس مجرد رغبة..

وإذا كان من شأن الإبداع المجتمعى إحداث إنجاز غير عادى فى فترة زمنية وجيزة وربما بإمكانيات بشرية ومادية محدودة فإنه يمكن وصف التقدم الذى يحرزه هذا الإنجاز (من حيث أهميته وحجمه وعمق قيمته بالنسبة لتكاليفه الزمنية والمادية والبشرية) بالتقدم الأسي والتقدم الأسي في رأينا منهج يمكن من خلال التطبيق الجيد لهُ أن تتمكن مجتمعات العالم الثالث من اجتياز الفجوة بين الشمال والجنوب والوصول إلى مكانة مناسبة فى استيعاب التقدم العالمى واللحاق به ثم المشاركة فى إحداثه. الإبداع المجتمعى إذن بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث وفى إطار ظروف ومستقبل المتغيرات العالمية الجارية حاجة أساسية (مثل الحاجة إلى الماء والهواء) وليس مجرد رغبة يمكن الاستغناء عنها. هذا، ويمكن تصنيف مكونات الإبداع المجتمعى إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلى:

١ - التزام الأفراد والجماعات بالعمل كل فى تخصصه وتعميق وتجويد مهارات الاداء ونظم التأهيل والتطوير فى التخصصات المختلفة، وهكذا فى ضوء هذا التوجه يكون شيوع انشغال معظم الأفراد بالارتزاق من عملين مختلفين (أحدهما فى الغالب بعيد عن التخصص) هو نوع من الفاقد الاجتماعى العام (أمثلة أستاذ الجامعة الذى يعمل بالتجارة

أو الموظف صاحب السوبر ماركت أو الكيميائى المقاول أو الباحث العلمى الذى يفنى وقته فى أعطاء دروس خصوصية.. الخ.. الخ)..

٢ - سيادة التفكير السليم والمنهج العلمى على كافة المعايير والقيم والممارسات فى المجتمع بمعنى إعمالها باستمرار بحيث يكون من شأن ذلك تصحيح الفكر الشائع أو المشوه تلقائيا ومتى كان ذلك ضروريا. ويتطلب هذا النوع من مكونات الإبداع المجتمعى التنمية التربوية والتعليمية والإعلامية السليمة غير المختلة كما يتطلب ثقافة علمية متطورة باستمرار..

٣ - التحفيز والتنظيم المجتمعى للإبداع الجماعى ولهذا النوع من المكونات آلياته والتى تتناول الإدارة والتخطيط والتقييم والتشريع والترفيه.. الخ. وتجدر الإشارة بشأن هذه الآليات إلى ضرورة أن تكون على الدوام جديدة ومتجددة (حسب ما تقتضيه ظروف التطور والتغيير) وإلا تحولت هذه الآليات من آليات للتحفيز إلى قيود لاحكام الجمود.

هذا وتتدرج الأنواع الرئيسية الثلاثة السابق الإشارة إليها (بشأن مكونات الإبداع) حجما وعمقا وخطورة طبقا للمستوى المجتمعى المنوط به إحداث الإبداع بدءا من مستوى الوحدة (المصنع او المدرسة الخ) مرورا بمستوى المشروع الكبير مثل حرب أكتوبر والسد العالى ومحو الأمية والحفاظ على البيئة.. الخ وحتى مستوى الدولة ككل..

وبشأن الآثار المترتبة على الإبداع المجتمعى فإنها تتضمن بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه فى بداية الفصل حسن استغلال الوقت والإمكانات - التكامل بين الأجزاء التى تصنع الكل - الاعتماد على الدراسات العلمية في اتخاذ القرار - الحد من صدى الرؤى والعلاقات الشخصية فى تسيير الأمور الاحترام العام لقيم التطوير والرقى - غربلة القيم الجديدة وتحجيم المعاكس منها للإبداع المجتمعي - التخطيط بعيد المدى وحسن توظيف الأفكار الطيبة والتصحيح التلقائي والمستمر للمفاهيم الخاطئة..

(٤)

الإبداع المجتمعى . .
وضرورة الإدارة « المبدعة »

إذا كان الإبداع الفردى ينبع أساسا من الفرد ذاته ويتأثر مباشرة بالحوافز الداخلية فيه فإن المؤثر الحيوى الرئيسى في الإبداع المجتمعى هو الإدارة.. إدارة الإبداع المجتمعى، فالمسألة لا تتعلق بفرد ما، إنما بمجموعة أو مجموعات كبيرة من الأفراد. هذا النوع من الإدارة «إدارة الإبداع» يختص باكتشاف الإمكانيات الكامنة فى الجماعة وبتسريع الإنجازات المجتمعية سواء فى السلوك أو فى التذوق الفنى أو فى العلم والتكنولوجيا.. الخ.. بحيث يصل المجتمع المعنى (صغيرا أو كبيرا) من خلال تضافر مكوناته وحسن التنظيم والأداء إلى إنجازات كبيرة غير متوقعة فى وقت أقل وبتكلفة مناسبة لا تسبب إرباكا للموارد سواء هى الزمن أو الثروات المادية أو الإمكانات البشرية.. وهكذا يكون من المهام الرئيسية لإدارة الإبداع كشف القيمة الفاعلة للموارد وتحريكها فى منظومة إيجابية تجعل الفاقد فى الموارد أقرب إلى الصفر. إدارة الإبداع إذن تبدأ من «فوق».. من القيادات على أى مستوى وفى أى مجال. وأمام القيادات كل فى مجاله مهام رئيسية تختص بتحديد ما يلى:

أولا: الأهداف الجزئية للإبداع المجتمعى:

بمعنى الإنجازات التى يمكن أو يفضل أو ينبغى التوصل إليها من خلال الإبداع المجتمعى.

ثانيا: آليات الإبداع المجتمعى:

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن منهج إدارة الجودة الشاملة total quality management والذى يقضى بأن كل فرد أو مجموعة يعطى لبقية الأفراد أو المجموعات أحسن ما لديه من إمكانيات وأداء هو منهج ملائم تماما كركيزة أولية فى طريق التوصل إلى الإبداع المجتمعى، كما أن آليات الإبداع المجتمعى ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار (من خلال منهج علمى) اكتشاف عوامل التميز المجتمعى واستخدامها.. وكذلك تحديد العوائق الاجتماعية والتغلب عليها، مع ضرورة الالتفات إلى التكوين الثقافى التراثى للمجتمع ككل، وتحديد سلبيات التكوين الثقافى السائد، ثم وضع خطط لمعالجتها، والتوصل إلى تكوين ثقافى حيوى ومتقدم..

ثالثا: تقويم الإبداع المجتمعى:

الإبداع المجتمعى أمر ينبغى إخضاعه للقياس الكمى من خلال معايير موضوعية، فهناك درجة ما من الإبداع المجتمعى سائدة (سواء بالموجب أو السالب) ينبغى قياسها وتحديدها حتى يمكن متابعة وترشيد حركية التحول الإبداعى المجتمعى.. وبدون المتابعة والترشيد القائمين على أسس علمية يتعذر تحويل مخرجات عمليات التقييم إلى مدخلات (كتغذية مرتدة) بالنسبة لتحديد وتطوير كل من أهداف وآليات الإبداع المجتمعى..

رابعا: تحديد فترة العمر النصفى للتحول الإبداعى المجتمعى:

بمعنى تحديد الزمن اللازم لوصول إبداع مجتمعى ما إلى ٥٠٪ من إنجازاته ومعالمه فى أى فترة من حياته والمعنى الذى نقصد إليه هنا أن الإبداع المجتمعى ليس كمشروع تجارى نقول مثلا سنكسب منه كذا فى خلال كذا.. لكنه حركة مجتمعية مستمرة ومتواصلة تتطور مع الزمن وتستمر دوما فى الرقى.. ولا تنتهى، ومن شأن تحديد فترة العمر النصفى التنبؤ بمستقبل الإبداع المجتمعى (مساره وآثاره) وبالتالى مستقبل تفاعله مع المناخ المحيط وخاصة تلاقيه مع الإبداعات المجتمعية الأخرى الموجودة أو المحتملة..

الفائدة المركبة للإبداع المجتمعى:

ومن أعظم خصائص الإبداع أن أبعاده الإيجابية تنتشر سريعا فى تفاعل نفسى اجتماعى متسلسل حتى ليخيل للمشاهد من الخارج أن الجميع مشتركون تماما فى نفس الفهم والاستيعاب ومتفقين على كافة المبادئ.. مثلا نحن نقول أن خصائص الإبداع اليابانى أو الألمانى كذا.. وكذا أو أن المنتجات اليابانية أو الألمانية تتصف بكذا.. وكذا.. وحقيقة الأمر أن ملايين الشعب اليابانى أو الألمانى لم تجتمع فى ساحة للاتفاق على شىء، الا أن تفاعلا اجتماعيا متسلسلا ومحدد الهدف قد بدأ فى وقت ما فى مجال ما واتسع أفقيا ورأسيا بحيث كان فى كل لحظة ينتشر ويطور نفسه إلى أن وصل الأمر إلى إبداع مجتمعى على مستوى الكل.. ألم يحدث نفس الشىء بشأن تحطيم خط بارليف؟؟ لقد انتقل حماس وفكر القادة إلى رغبة وإمكانات الأفراد (والعكس أيضا) على كافة

مستويات الجيش بحيث حدثـت طفرة مجتمعيـة مركبـة أدت إلى إبـداع الانتصار العظيم فى أكتوبر .

ويـهمنا بخصـوص منـاخ التفـاعل الإبداعـى المتسلسـل ذى الفـائدة الاجتماعية المركبة التحذير من أن التنظيم والتنسيق لا يعنيا المركزيـة بـل يقتضيان إتاحة درجات حرية degrees of freedom علـى المسـتويين الجماعى والفردى بحيث تكون هناك مساحة جيدة (فرصة) لحـدوث مـا يمكن تسميته بالتوافق فى ذبذبات الإبداع المجتمعى resonance of social creativity والذى معه تتسق دوافـع تحقيـق الـذات الفرديـة مـع متطلبات وأهداف تحقيق الذات المجتمعية.. بل وأكثر من ذلك فإن رنين الإبداع المجتمعى هذا يسمح بـ (ويساعد على) استيعاب الـدروس والعـبر من إبداعات المجتمعات الأخرى ويحد من فـرص تكويـن أيـة توجـهات تعصبية محدودة الأفق..

(٥)

التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء

التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء فى أى مجتمع هو أساس للنجاح فى نسج التنمية بنسيج المعرفة، وهو الأمر الذى يكفل تحقيق المجتمع للإبداع وللتقدم وللتنافسية. إن هذا الاعتبار (أو هذا الشأن) بالنسبة للدور المجتمعى (أو الوطنى) للعلم والعلماء يجذب الانتباه إلى أهمية التعرف على خصوصية ومهام العلماء فى بلداننا النامية. فهل الاشتغال بالعلم فى المجتمعات النامية يتطلب من المشتغلين بالعلم مهام خاصة قد لها تكون من متطلبات الاشتغال بالعلم فى البلدان المتقدمة؟ إنه موضوع هام وحرج، ليس فقط بالنسبة لمنظومات البحث العلمى فى المجتمعات النامية، وإنما أيضا بالنسبة لعمليات تسيير وإدارة الإبداع الوطنى بوجه عام فى هذه البلدان، وهنا قد تظهر اختلافات جوهرية فى مسئوليات العلماء فى «الجنوب» عنها فى «الشمال»

تتحدد وظائف العلم ومهام العلماء بوضوح فى مجتمعات البلدان المتقدمة حيث أن البحث العلمى نشاط اجتماعى حيوى له عائد إنتاجى عال سواء فى مجال تقديم معرفة جديدة أو فى مجال تطوير الحياة إلى الأحسن والاستفادة من الطبيعة والتحكم فيها وكذلك فى الحفاظ على

المصالح الأمنية للدولة. لكن الأمر يختلف فى كثير من البلدان النامية ومنها مصر حيث لم يتوحد العلم بعد كقوة إنتاجية مع باقى عناصر القوة (خاصة فى الإنتاج والتنمية) ولأن العالم (المشتغل بالعلم) هو العصب الرئيسى للبحث العلمى.. ولأن البحث العلمى متخلف عن دوره فى تقدم أوجه الحياة فى معظم بلدان العالم الثالث ومنها مصر فإن هناك حاجة وضرورة إلى تحديد من هو العالم.. وهل مواصفات العالم ومهامه فى بلد كمصر تختلف عنها فى بلد متقدم كألمانيا أو أمريكا مثلا؟

من هو العالم

تعبيرات أدبية رصينة كثيرة ظهرت فى وصف العالم وتعريفه.. منها أنه شخص ذو مقدرة عالية على عمل التجارب للتحقق من صحة فروضه العلمية.. ومنها أنه ذلك الشخص الذى لا يتلف الحقيقة مهما بلغت أزماته المعيشية ومهما بلغ ضعفه الإنسانى.

وعن سلوكيات العالم فإن المتخصصين فى شئون العلم يعددونها فيما يلى:

- أنه مستعد دائما أن يجعل معرفته الجديدة متاحة لزملائه وفى نفس الوقت يتجنب العجلة فى إذاعة نتائج ما يقوم به من بحوث.
- أنه لا يسمح لنفسه أن يكون ضحية للولع الذهنى بأفكار مزاجية طارئة غير أصيلة وفى نفس الوقت بظل مرنا يحسن استقبال الأفكار الجديدة الواعدة ويتجنب التعصب لأفكار تقليدية.

- أنه يعمل من أجل تحقيق القناعة العلمية وليس من أجل تثبيت أو تغيير قناعات الآخرين.
- أنه لا يتمادى في استناده للمعارف الجديدة إلا بعد أن ترقى فوق مستوى الشك والجدل، لكنه في نفس الوقت يدافع عن أفكاره ونتائج أبحاثه مهما كانت الاعتراضات الموجهة ضده.
- أنه يبذل كل جهد ممكن لمعرفة أعمال من سبقوه ومن يعاصرونه في مجال تخصصه، لكن مداومة القراءة والتوسع في التعرف على أعمال الآخرين لا تصل إلى درجة تعطيله عن القيام بعمل خلاق.
- أنه يدقق بانتباه في التفاصيل. لكنه أيضا لا يهمل العلاقة بين التفاصيل وبين «الكل» الذى تنتمي التفاصيل إليه ويجمعها في إطاره.
- أنه يدرك واجبه الأصيل في تدريب أجيال جديدة من العلماء لكنه لا يسمح لمهام التدريس والتدريب أن تستولى على كل طاقته على حساب مساهمته في تقدم المعرفة.

وبعد.. في الدول المتقدمة نجد أن التزام العالم بما أشرنا إليه من تعريف وسلوكيات يمكنه من المشاركة بفاعلية في تقدم بلده. فهل يكفي التزام العلماء في الدول النامية ومنها مصر بهذا التعريف وهذه السلوكيات حتى يكونوا بحق علماء قادرين على المشاركة الفعالة في حياة بلادهم؟ أم أن الظروف في الدول النامية تستلزم تعديلات جوهرية على تعريف العالم وعلى خصائصه وسلوكياته؟

عند الإجابة عن هذا السؤال - إذا أعتبرنا مصر أنموذجا لنا - فإن هناك موضوعين ينبغي التطرق إليهما:

أولا: الظروف العامة التى تتداخل مع (وتؤثر فى) عمل ومهام العلماء فى مصر.

ثانيا: الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء فى مصر.

الظروف العامة التى تتداخل مع مهام العلماء:

- يوجد المشتغلون بالعلم فى مصر فى ثلاث جهات رئيسية ليس هناك تنظيم للتوفيق والتكامل بينها.

(أ) الجامعات (تابعة لوزارة التعليم) وفيها ٧٥٪ من المشتغلين بالعلم.

(ب) مراكز ومعاهد بحوث (تابعة لوزارة البحث العلمى) وفيها ٧٪ من المشتغلين بالعلم.

(جـ) وحدات وهيئات بحوث (تابعة للوزارات المختلفة) وفيها ١٨٪ من المشتغلين بالعلم.

- ليس هناك – بوجه عام – خطة عامة لا بخصوص توزيع المشكلات البحثية ولا بخصوص طبيعة البحوث من حيث هى بحوث أساسية من أجل زيادة الحصيلة المعرفية الأكاديمية أو بحوث أساسية موجهة لحل مشكلات معينة أو بحوث تطبيقية موجهة مباشرة لخدمة عمليات صناعية وإنتاجية محددة.

- عدم خضوع الانفاق على البحث العلمى – رغم ضعفه – لترشيد معقول. على سبيل المثال قد نجد أكثر من نسخة من جهاز غالى الثمن

في معهد واحد أو في جامعة واحدة.. أو فى نفس المدينة.. وفى نفس الوقت تنقص أجهزة أخرى هامة كان من الممكن توفيرها إذا وجد ترشيد فى الحصول على الأجهزة وفى العمل عليها. نفس القصور نجده بالنسبة للدوريات العلمية والاتصال والتدريب.. وتنظيم استخدام المعلومات.. وتنظيم وإدارة المهام والمشروعات البحثية.. الخ..

- بيروقراطية عتيقة في الأداء الوظيفى بوجه عام داخل دور ومراكز العلم والبحث.

- تواضع إحساسنا في مصر بدور العلم والتكنولوجيا فى التقدم وفى التنمية إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة علمية تكنولوجية واضحة ومكتوبة تتكامل مع السياسة العامة للتنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد. كما ينبغى أن يجرى تحضير وتجهيز القرارات العليا فى الدولة استنادا على مفاهيم ودراسات علمية.

- عدم وجود نظام واضح وثابت ومعقول لتقييم أنشطة البحث العلمى.

الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء

- نسبة عالية من المشتغلين بالعلم فى مصر هم نتاج نظام جامد للامتحانات في مرحلة البكالوريوس وفى الدراسات العليا.. نظام يعتمد على الحفظ والاستظهار والتبعية للأستاذ أكثر مما يعتمد على تحريك العقل وحرية الفكر وتشغيل المنهج العلمى. وإلى حد ما يعاد إنتاج العلميين فى مصر على هذا الأساس فى صورة باحثين وأساتذة

جدد. يحدث ذلك في دائرة شبه مغلقة يصعب في ظل الأنظمة الحالية الفكاك منها.

- غيبة المنهج العلمي وعدم الالتزام به في التعليم والبحث أسقط عن البعض من المشتغلين بالعلم القيم العلمية الأصيلة الثابتة للعلم مثل الموضوعية والنزاهة والأمانة العلمية مما قد أثر في النهاية على الأخلاق العلمية والعلاقات بين العلميين (ساعد على ذلك أيضا ظروف اقتصادية واجتماعية أخرى) مما أنتج ظواهر غير مستحبة في الوسط العلمي تطفو آثارها على السطح من وقت لآخر.
- استمرار غياب سياسة علمية أسهم في تحويل اهتمام الباحثين والعلماء من العلم كوظيفة إنسانية اجتماعية إلى اعتبارات شكلية مثل التسابق في نشر الأبحاث من أجل الترقية.. وكذلك التسابق من أجل المشاريع أو السفر للخارج أو تبادل المنفعة المادية أساسا كأساتذة زائرين ومستشارين.. أو .. أو . كل ذلك - بالطبع - بعيدا عن أى فائدة جوهرية «تراكمية» سواء للعالم نفسه أو للمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.
- تلاشي خصوصيات البحث العلمي في مراكز البحوث التابعة للوزارات وللأكاديمية وذلك بفعل تبعية هذه المراكز لنظم العمل في الجامعات.. وكذلك بفعل سيطرة الجامعات على منح الشهادات والترقي للعلماء العاملين في هذه المراكز.
- مازالت علاقة العالم بالبحث العلمي كموضوع أو مشروع تقع إلى حد كبير تحت سيطرة العلاقات الشخصية والمجاملات أكثر منها علاقة موضوعية مع أهداف البحث أو المشروع ومع المواد المالية المتاحة.

(٦)

من هو العالم فى بلداننا النامية ؟

أوضحنا فى الفصل السابق وجهة نظرنا فى الظروف العامة والخاصة التى تؤثر على العالم وعلى ضوء تلك الظروف، يمكن الزعم بأن البحث العلمى فى مصر فى معظمه بعيد عن وظيفته الخاصة بتقدم المعرفة أو تقدم مجالات الحياة، وأن نسبة غير قليلة من العلماء فى مصر بعيدون عن وظيفتهم تجاه العلم وتجاه الوطن.

وبذلك يبرز سؤال أساسى لابد من طرحه ومواجهته هو: من هو العالم المصرى.. وماذا يفعل؟

أو بصياغة أخرى هل يمكن القول بأن الخصائص التى من المفروض أن يتصف بها العالم فى مصر هى نفس الخصائص التى يتصف بها العالم فى المجتمعات المتقدمة؟

الخصوصيات القائمة فى الحياة العلمية فى مصر.. وكذلك خصوصيات العلاقة بين المؤسسات العلمية من جانب والدولة والتنمية من جانب آخر تفرض على العالم المصرى (من خلال مسئوليته الاجتماعية كعالم) خصائص إضافية جديدة ومختلفة تماما عن تلك الموجودة فى البلدان المتقدمة.. فالعالم فى مصر مطلوب منه فوق أن يكون منهجيا وموضوعيا ونزيها ومبدعا وملتزما الخ.. أن يكون أيضا «مناضلا».

وليس النضال هو أن يمسك ببندقية أو يساهم فى أعمال سياسية صرفة.. بل النضال هو فى أن يحاول أن يقوم بوظيفته من خلال «مسئوليته الاجتماعية».. وهى مسئولية مختلفة كثيرا عن مسئولية العالم فى البلدان المتقدمة.

فالعالم هنا ينبغى:

- أن يشارك فى صياغة أهداف جديدة محددة للبحث العلمى.. وهى مختلفة عن الأهداف فى فترة ماضية.. فهناك على سبيل المثال تخصصات جديدة ينبغى الاهتمام بها.. وهناك مزج جديد للخبرات الموجودة ينبغى أحداثه.
- أن يساهم فى الاستفادة العظمى من المخزون العالمى للمعرفة العلمية ومن التقدم الجديد الحادث فيه بمعنى أن يقوم العالم المصرى باستيعاب التقدم العلمى العالمى (فهمه وهضمه) ثم باختيار المناسب منه لاحتياجات مصر، وتطويع المعرفة المناسبة لتسهيل الاستفادة منها (سواء فى الإنتاج أو الخدمات).
- أن يعمل بدون كلل على استحضار العلم والتكنولوجيا إلى مجالات التأثير فى السياسة العامة للدولة.. ويتطلب هذا التوجه صبرا ومثابرة وقدرة فى الإقناع والمصارحة وضرب الأمثلة وتقديم الدراسات المناسبة.
- أن يستعين بالمنهج العلمى عند تعظيم استخدامات العلم من أجل التنمية.. إن العالم الأصيل الذى يعى ما قدمه الاعتماد المكثف على المنهج العلمى والقدرات العلمية والتقنية أثناء الأزمات (مثلما حدث

أثناء الحرب العالمية الثانية وفى عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف) يمكنه أيضا أن يساعد مصر فى عبور أزماتها بواسطة تعظيم استخدام الإمكانات العلمية والتقنية المصرية.

• أن يدرك أن البحث العلمى الحقيقى المطلوب فى مصر لا يحتاج فى المقام الأول إلى النقود أو الإمكانيات البشرية أو المعملية أوالشهادات.. الخ، إنما الحاجة الحقيقية هى إلى تخطيط سليم لمنظومة البحث العلمى فى مصر وكذلك إدارة فعالة لكل مستويات هذه المنظومة.

• أن يدرك أن المسئولية الاجتماعية له فى ضوء ظروف مصر تستلزم مساهمته فى «رفع كفاءة الحياة فى مصر».. وهذا بدوره يستلزم درجة عالية من المزج والتوحد فى العلم والتكنولوجيا.. فالمعرفة فى مصر يجب أن تكون من أجل حسن استخدام المعرفة العالمية (علمية وتقنية) من أجل تطوير وجه الحياة على أرض مصر.. وفى هذا الإطار من المتوقع بعد هضم واستيعاب المعرفة العالمية التوصل إلى معرفة محلية علمية وتقنية جديدة هناك حاجة مصرية إليها.

• أن يدرك حاجته وحاجة مصر إلى حسن استخدام الإمكانيات العلمية الوطنية فالمعامل والدوريات والخبرات كلها مصرية وطنية ينبغى تعظيم الفائدة منها بفتحها - بنظام - على بعضها البعض.

• أن يثق بكفاءته وبدوره التاريخى الذى لا يقل فى تقديرى عن دور «المقاتل المصرى فى حرب أكتوبر».. وليدرك العالم المصرى أنه هو الشخصية المنوط بها - تاريخيا - رفع قدرة الإنسان المصرى على

«التنمية الذاتية للوطن» وليس الاعتماد الأساسى على الديون أو على الخبرة الأجنبية.. بمعنى أنه منوط إليه الاستخدام المعرفى الخلاق للإمكانيات المصرية (بحيث تتعظم القدرة الذاتية على حل المشكلات والتنمية) وتنمية ثقة المصرى بنفسه وبمعنى وجوده وبالتزامه بقيم خلقية وسلوكية عليا.

ونلاحظ أن كل إشاراتنا السابقة تنطلق من خاصية رئيسية هى «النضال» وهى خاصية ربما ليست مطلوبة على الإطلاق عند علماء البلدان المتقدمة..

مما سبق نستنتج أن هناك حاجة إلى إحدث توجه «علمى» «نضالى» «جماعى» من العلماء المصريين بشأن مسئوليتهم الاجتماعية تجاه التنمية.. وهو أمر جدير بأن يكون موضوعا للنقاش وتبادل وجهات النظر والاقتراحات حتى يحدث التوجه الجماعى للعلماء المصريين على أحسن وجه ممكن.

(٧)
الثقافة العلمية من منظور منظومى

المنظور المنظومى للأشياء يكفل إمكانية التعرف ليس فقط على المدخلات والمخرجات الخاصة بهذه الأشياء، وإنما أيضا على حركيتها الداخلية. إن تطبيق المنظور المنظومى على «الثقافة العلمية» يكشف لنا أهميتها الحركية كمفهوم وكممارسة ويكشف عن التقاطعات والعلاقات مع ثقافات ومنظومات أخرى، منها ما يختص بـ «الانضباط»، ومنها أيضا ما يختص بـ «التقدم».

إننا نظلم أنفسنا كمجتمع ونظلم الثقافة العلمية ما لم نتعامل معها من المنظور المنظومى. إن حصر التعامل مع الثقافة العلمية فى كونها شيئا أقرب لأن يكون قائما بذاته (تبسيط العلوم - المنهج العلمى - الفكر العلمى.. الخ) أمر يؤدى إلى اعتبار الثقافة العلمية جزيرة منعزلة لا تتأثر بالبيئة الخارجية من حولها ولا تؤثر فيها، وهذا محال. وأما التعامل مع الثقافة العلمية من منظور منظومى فإنه يساعد على الاقتراب الموضوعى من وضعيتها.. العوامل المؤثرة فيها.. الإيجابيات والسلبيات فى المناخ المحيط بها.. التحديات التى تواجهها.. الانعكاسات الممكنة لها على المجتمع ككل.. الخ..

المسألة إذن أكبر من مجرد أن نهتم بتعريف الثقافة العلمية وأن ندلل على أهميتها. إن المنظور المنظومي يتطلب أن نتعامل مع الثقافة العلمية باعتبارها منظومة صغرى داخل المنظومة الثقافية العامة والتي هي جزء من حياة المجتمع ككل.. جزء له أبعاده المنظومية المتداخلة أفقيا ورأسيا مع بقية المنظومات (منظومة السياسات العامة.. منظومة الإنتاج.. منظومة التعليم.. منظومة الفنون.. منظومة الاقتصاد.. منظومة الصحة.. منظومة القيم.. الخ.. الخ).

وفي الوقت نفسه فإن الثقافة العلمية كمنظومة تتضمن داخلها منظومات أصغر منها (منظومة تبسيط العلوم.. منظومة الإعلام العلمي.. منظومة النشر العلمي.. منظومة الرحلات العلمية.. منظومة القيم العلمية.. الخ.. الخ)

ولأن هدفنا الحالي ليس التناول المنظومي المتكامل للثقافة العلمية (وهو أمر يستحق تناولا خاصا)، حيث نهدف - في إطار المناقشات الجارية - فقط إلى جذب الانتباه لأهمية التناول المنظومي للثقافة العلمية وخطورة تجنب هذا التناول، فإننا نكتفي هنا بالإشارة، وباختصار شديد، إلى «ملمح» منظومي واحد وهو أن الثقافة العلمية نتاج مباشر لعدة مدخلات من أهمها «ثقافة الانضباط»، وأنها ذاتها (أي الثقافة العلمية) مدخل إلى «ثقافة التقدم».

إن اقتراب الإنسان العادي منذ طفولته من الاعتبارات والمفاهيم التي تتضمنها الثقافة العلمية (مثل: المنهج - الشك - الموضوعية - النزاهة - الملاحظة العلمية - الفروض النظرية الخ.. الخ) يتأثر إلى حد كبير بالمسار

المجتمعي حوله. في هذا الخصوص نلحظ أنــه كلما كـان هنـاك انضبـاط مجتمعي في القيم المعلنة وفي الأداء، نشــأ الفـرد علـى ثقافـة الانضبـاط، وبازدهار ثقافة الانضباط يستطيع الفرد بـدون ألم أو خسـارة التميـيز بـين الصحيح والخطأ في الممارسات الحياتيـة (مثـل: اتبـاع إشـارات المـرور، ومتطلبات التعيين والترقي، واحترام الوقـت، والـتزام أسـاتذة الجامعـات بمواعيد المحاضرات.. الخ.. الخ)، وبالتالي تزداد قدراتـه علـى استيعاب وتجسيم الحاجـة إلى مفـاهيم واعتبـارات الثقافـة العلميـة (مثـل: المنـهج السليم في التفكير)، وتزداد قناعته بارتباط هذه المفاهيم والاعتبارات برقية ورقي مجتمعه.

وهكذا، بقدر وجود وانتشار ثقافــة الانضبـاط ينمـو أدراك الحاجـة إلى الثقافة العلمية. وبمعنى آخر يمكن القول أن المنشطات والمثبطات الخاصـة بالثقافة العلمية تنشأ من خلال ما يتم تراكمه يوما بعد يوم داخل الإنسان العـادي مـن أفكـار وأحاسيس والتزامـات بخصـوص انضباطـات الشـارع والتعليم والإعـلام والصحـة والرياضـة.. الخ. وفـي غيبـة ثقافـة الانضبـاط تتضـاءل الحاجـة إلى الثقافــة العلميــة حيــث علــى الفــرد أن يبحــث «براجماتيـا» عـن ثقافـة أخـرى تـؤدى إلى تسـهيل أمـور حياتـه (ثقافــة العلاقات الخاصة والسمسرة والخرافة والبلطجة وشـيلني وأشيلك.. الخ.. الخ).

وفي الجانب الآخـر يلاحـظ أنـه فـي ازدهـار الثقافـة العلميـة تنشـيط لتوجـهات وآليـات ثقافـة التقـدم والتـي يمكـن أن تتضمـن القـدرة علــى اكتشاف الذات – إمكانية استيعاب الجديد المتقدم عنـد الآخريـن والبـدء

من حيث انتهى من هم أكثر تقدما - الأفضلية للمصلحة العامة وتقليل الفاقد العام فى الوقت والجهد - نبذ الفئوية والطائفية - التنوع - استحسان التغيير - الكرامة لكل نبى فى وطنه - ارتفاع القيمة المضافة للعمل العلمى.. الخ.

وختاما نود التأكيد على أمرين هامين من الناحية المنظومية بخصوص ما تناولناه عن الثقافة العلمية. أولا، أن العلاقة بين الثقافة العلمية وكل من ثقافة الانضباط وثقافة التقدم هى علاقة تبادلية التأثير. ثانيا، أن متطلبات التطور المجتمعى تفرض أولوية تعميق ونشر ثقافة الانضباط والثقافة العلمية عند الأطفال وكذلك عند القيادات فى وحدات العمل.

(٨)

ما بعد كتاب د. أسامة الباز

الإبداع مشروعنا للقرن الـ٢١

رغم أن لكتاب «مصر فى القرن ٢١ : الآمال والتحديات» أهمية كبيرة بالنظر إلى موضوعه وبالنظر إلى شخصية محرره (د. أسامة الباز) وبالنظر إلى الرصيد المعرفى للمشاركين فى تأليف الكتاب وبينهم أقطاب فى الفكر والتخطيط والسياسة والتعليم الجامعى.. إلا أن الأهمية الحقيقية لهذا الكتاب تعود - من وجهة نظرنا - إلى ثلاث نقاط رئيسية :

١ - قضايا استراتيجية وردت بشكل غير مباشر فى ثنايا الكتاب.

٢ - قضايا لم يتطرق إليها الكتاب بينما يدفع عنوان الكتاب لضرورة معالجتها.

٣ - مخرجات للكتاب فى حاجة للاستكمال.

وفيما يلى سنعرض لهذه النقاط فى إيجاز.

أولاً : ست قضايا هامة جدًا وردت فى ثنايا الكتاب - بشكل غير مباشر فى الأغلب - ونعتقد أنها ذوات وزن وحرج استراتيجيين بحيث أن درجة النجاح فى إدارة كل منها وعلاقاته ببقية القضايا تنعكس مباشرة على قدرة ومستقبل مصر فى القرن القادم.

هذه القضايا الاستراتيجية فى حاجة إلى معالجات سياسية من الضرورى أن تكون طويلة المدى وأن ترتكز على مناهج وآليات البحث العلمى.. ويمكن الإشارة إلى هذه القضايا كما يلى:

١ - خصوصية الموارد البشرية فى مصر:

تتصف الموارد البشرية فى مصر بخصوصيات هامة من أمثلتها:

- تركز نسبة كبيرة من السكان فى فئة صغار السن حيث يبلغ من تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا حوالى ٤٠٪ من السكان، ومن تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا حوالى ٦٧٪ من السكان.
- ارتفاع معدل الأمية عند النساء إلى حوالى ضعف المعدل عند الرجال.
- عظم المعاناة النفسية والجسدية التى تعيشها المرأة المصرية من خلال محاولتها التوفيق والتوازن بين أدوارها المتعددة خارج وداخل البيت.
- هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر عنه فى معظم الدول العربية.
- وجود قوة ضاربة من المتعلمين (مليون من الجامعيين وأكثر من مليونين من الفنيين والإدارة المتوسطة).

ومن الواضح أن كل هذه الخصوصيات تحتاج إلى انتباه سياسى شديد وإلى معالجات استراتيجية خاصة جدًا.

٢ – ضعف الأداء الإدارى والقيـادى فى المؤسسـات العامة والخاصة:

ويربط الكتاب بين هذا الضعف من جهة وسلبيات أخرى مثل التسيب فى معالجة المشكلات وهدر الأموال وتعطيل المصالح فضلاً عن الانحرافات المالية والإدارية من جهة أخرى (وهى أمور أقرّ بها وبسطوتها د. عاطف عبيد وزير التنمية الإدارية فى أهرام ١٩٩٤/٩/٩). ويعزى هذا الضعف إلى أسباب منها – كما جاء فى الكتاب – «اتباع الدولة لسياسة عامة توازن بدقة بين السلبيات والإيجابيات بتحيز واضح لاعتبارات الأمن والاستقرار».

والسؤال الهام هنا إلى أى حد ترتكز مثل هذه السياسة العامة على أسس علمية؟، وهل هذا هو الاختيار الوحيد رغم الإمكانيات البشرية العظيمة الكامنة فى مصر والتى تجعل من أبنائها (بدءًا من كبار الأساتذة والعلماء والمهندسين وحتى صغار العمال والفلاحين) وقودًا للتنمية فى بلدان أخرى كثيرة؟!!

٣ – الديمقراطية؛ وضعيتها ومستقبلها:

لقد عرض الكتاب لكثير من الخصوصيات السلبية والإيجابية بشأن الرأى الشعبى العام وتقاليد وتطورات العمل السياسى الوطنى وقوة المجتمع المدنى ومفهوم الشرعية الناقصة، وطرح الكتاب السؤال القضية (أو المعضلة) بإيجاز وبلاغة شديدين، والسؤال هو «هل يسمح النظام الديمقراطى بأن تستخدم الديمقراطية وإجراءاتها لتقويض هذا النظام من أساسه؟».

وفى تقديرنا يعتبر إبراز هذا السؤال على السطح بشأن التأمل الفكرى لسيرة مصر إلى القرن الواحد والعشرين أمرًا حميدًا.. وفى تقديرنا أيضًا أن مصر بثقلها التاريخى وعمقها الحضارى تختلف بخصوص محاذير الديمقراطية عن النماذج الحرجة الموجودة فى دول العالم الثالث حيث نعتقد أن مشكلات الديمقراطية فى مصر تتجه لأن تتمركز ليس حول القوى السياسية أو النزعات الأيديولوجية ولكن حول ما يمكن تسميته «الكفاءة النسبية للديمقراطية بين أفراد المجتمع».. إذ رغم إتاحة الديمقراطية فإن اختلاف الأوزان النسبية للأفراد والجماعات يؤثر فى كفاءة ومخرجات القدر المتاح لهم من الديمقراطية.. فيمكن مثلاً أن ينال فرد واحد من ممارسة الديمقراطية ما يعجز فى المقابل أن يناله ألف فرد آخرين نتيجة للاختلاف فى الوزن النسبى لهذا الشخص الواحد عن الوزن النسبى للألف مجتمعين.. ما هى العوامل المؤثرة فى اختلاف الكفاءة النسبية للديمقراطية بين الأفراد والجماعات فى مصر؟.. ما هى الآثار والانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه الاختلافات؟.. وكيف يمكن (أو كيف يجب) ترشيد هذه المسألة من منظور تحديات وآمال مصر فى القرن الواحد والعشرين؟.

٤ - الإعلام المصرى كدور وقضية:

ورغم أن الكتاب لم يفرد للإعلام تناولاً خاصًا إلا أن من يقرأ الكتاب بذهن نشط يستكشف مواجهة بين دور «الإعلام كجهاز لضخ المديح والإعجاب» ودوره فى «مساعدة أصحاب القرار على إدراك حقيقة

المشاكل القائمة والمسارات والحلول الممكنة»، وتتبلور المسألة أكثر إذا ما وصل التساؤل بخصوص الإعلام إلى دوره وقدرته بشأن مساعدة الرأى العام الشعبى على الاستيعاب والفهم والتعامل مع أنماط الصراعات الراهنة فى المجتمع المصرى - كما عرضها الكتاب - وهى الصراع الثقافى (بين أنصار فصل الدين عن الدولة وأنصار تيار الإسلام السياسى)، والصراع السياسى (بين أنصار سيطرة الدولة وأنصار التعددية الديمقراطية)، والصراع الاقتصادى (مع وضد حرية السوق). إن علاقة الإعلام بهذه الصراعات علاقة مباشرة فما هو التوصيف الإيجابى الممكن لهذه العلاقة؟.. وما هو حال الممارسة القائمة؟..

٥ - تنبؤات هامة:

يحتوى الكتاب فى طياته عددًا من التوقعات التى طرحت بشكل مباشر وتشكل فى تقديرنا موضوعات جديرة بالبحث، وذلك مثل:

- «توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب نتيجة شعوره بجمود الأجيال القديمة وتشبثها بالسلطة»..
- «تقادم مهارات الإنسان مع الزمن واحتمال أن يغير الإنسان عمله أكثر من خمس مرات فى خلال عمره».. الخ.

إن أهمية هذه التوقعات تعود إلى مفهوم «التغيير كأداة استقرار» فى هذا العالم، أكثر مما تعود إلى التوقعات فى حد ذاتها.

٦ - مصر «النموذج»:

وإذا كان الكتاب قد أشار إلى أن العرب يتطلعون إلى مصر القوية عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا، وأن قيادة مصر تبدو في قدرتها على «بناء النموذج» الذى يستقطب سواه؛ فإن النموذج الجدير بأن تتطلع مصر إلى بنائه (طبقًا لمعايير تاريخية ومتطلبات موضوعية) يرتبط ليس فقط بالعرب وإنما أيضًا بالعمق الأفريقي وبدول الجوار. وفى تقديرنا هناك «لحظة تاريخية» تنتظرها مصر ويجب أن «تسعى» إليها وهى بزوغ مشروع حضارى خلاق خاص بها - أشار إليه الكتاب - ومرتبط بثقلها كنموذج إقليمي تاريخي. وربما تمثل هذه اللحظة التاريخية الربط الموضوعى والطبيعى بين مصر والكوكبية.

ثانيا: قضايا لم يتطرق إليها الكتاب:

ولأن الكتاب هام جدًا فإن التفاعل الإيجابى معه يكشف الحاجة إلى ضرورة تناول قضايا هامة أخرى كنا نأمل أن يعالجها الكتاب نسرد بعضها فيما يلى:

١ - دور الدولة ومدى أهمية الأداء الحكومى

فى استكشاف التحديات والتعامل معها وفى تنظيم الأفعال الخاصة بالآمال وهل تقتضى ظروف مصر خصوصية ما فى هذا الصدد تميز مسارها فى إجراءات وتفاعلات العولمة؟ وإذا كان لنا من ملاحظات أولية هنا فإن التراث التاريخى الوطنى الطويل لمصر عنصر يجب استيعابه واستغلاله بكفاءة فتكون الوطنية المصرية عامل قوة فى تفاعل مصر مع العولمة بحيث

ننتبه إلى أن «الوطنى» فى حالـة مصـر بـالذات يتوافـق ولا يتنـاقض مـع «العالمى» وأن هناك حاجة إلى حركية فكرية وطنية جديدة (العربى - ١٣ مارس ١٩٩٥) (أنظر الفصل العاشر في هذا الكتاب).

٢ - القيم والمعايير والمؤشرات:

في عصر المعلومات والتحولات الكيفية والمؤشرات الكمية تكـون هنـاك ضرورة لتناول كيفي وكمى خاص بالقيم والمعايير والمؤشرات الحياتية كمـا يأملها المصريـون أن تكـون فـي القـرن الحـادى والعشرين؛ وهـذا أمـر لم يتطرق إليه الكتاب.. فعلى سبيل المثـال مـا هـو المسـتوى المأمول لمتوسط دخل الفرد فى مصر عام٢٠٢٠؟. هل يمكن تحديد هدف قومـى فـي هـذا الخصوص؟ وهل سنختار لـه أن يطـاول نظـيره فـي سويسـرا (مثـلا) كمـا فعلت سنغافورة من قبل؟.. وهل؟.. وهـل؟.. وباختصـار هـل مـن معايـير متطورة محددة - كمًا وكيفًا - يجب أن يطمح إليها المصريـون فـي مـدى زمنى منظور؟

٣ - الطريق إلى التقدم التكنولوجي المصرى:

لأن التكنولوجيـا هـى الآليـة الرئيسـية للتقــدم، ولأن التطـــور التكنولوجـى يتسـارع بعجلـة مـتزايدة، ولأن آليـات العولمـة تقـود إلى تهميش غير القادرين تكنولوجيـا فإنـه مـن الخطـورة الإبطـاء فـى اعتبـار «التقدم الأسـى» exponential growth هو المنهاج الضرورى للتواصـل مـع المسـتقبل (راجـع دراسـتنا بعنـوان التقــدم الأســى فــى كتــاب الثــورة التكنولوجية الطريق إلى مصر القرن ٢١ - تحرير د. محمد السـيد سـعيد،

وكذلك «التقدم الاسى» فى سلسلة كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٨). ويبقى فى هذا الخصوص أن التقدم الأسى المصرى فى مجال التكنولوجيا مسألة مصيرية تستحق الانتباه والإسراع إلى معالجات خاصة.

ثالثًا: مخرجات فى حاجة للاستكمال (أو آليات للوصل بين الفكر والممارسة):

يكمن سر التقدم فى أى مجال فى العلاقة التبادلية بين الفكر النظرى والممارسة فكلاهما يقوى الآخر ويطوره.. وبدون هذا الوصل ثنائى الاتجاه بين الفكر والممارسة يضعف كل منهما ويصل إلى طريق مسدود، وخلاصة ما نود طرحه فى هذا الشأن بخصوص كتاب «مصر فى القرن ٢١» أن هناك حاجة إلى أمرين رئيسيين كمخرجات لهذا الكتاب.

الأمر الأول هو الانتباه إلى أن مناهج اكتشاف التحديات والتغلب عليها وتحقيق الآمال فى القرن ٢١ لا يمكن أن ترتكز على الطرق العادية الجارية فى الفهم والعمل والتقييم فهناك حاجة أساسية وتاريخية إلى اللجوء إلى طرق غير عادية تقوم على فكر غير عادى وممارسات غير عادية (ولنقتد بأصالة وعمق اجتهادات وممارسات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ولنتذكر دائمًا أن الزمن القادم زمن غير عادى (وذلك بحكم تسارع تطورات العلم والتكنولوجيا وعجلة انعكاساتهما الاقتصادية والسياسية).

وأما الأمر الثانى فهو أن أهمية الكتاب المذكور تبلغ الحد الذى ينبغى معه أن تهتم دور التعليم ووسائل الإعلام والاتحادات والنقابات..

الخ.. الخ بمناقشته والاهتمام بالقضايا التى طرحها والتى لم يطرحها بخصوص كفاءة مصر فى القرن ٢١ بحيث يؤدى ذلك إلى:

(أ) رفع إمكانيات الحس الوطنى national sense فى معالجة التحديات والآمال.

(ب) التوصل إلى رأى عام مستنير من أجل «برمجة» مواجهة التحديات وتحقيق الآمال.

(جـ) التمهيد لمشروع قومى يكون هو (أو يرتكز على) تحريك الإبداع المجتمعى المصرى.

وختامًا، كل التقدير لمحرر الكتاب (د. أسامة البان) ولمؤلفى فصوله (الأساتذة والدكاترة إبراهيم حلمى - السيد يس - على الدين هلال - وليم قلادة - مصطفى الفقى - عبد الرازق عبد الفتاح - محمد غلاب حسن حنفى - أحمد فخر - مديحة الصفتى - أشرف غربال - محمود توفيق) وللناشر (الأهرام).

(٩)

طريق إلى مصر الأفضل

رغم أن البحث عن الأفضل هدف إنسانى عام يستمر ويتواصل على الدوام .. إلا أن سؤال البحث عن الأفضل بالنسبة لمصر يتعدى ذلك التناول التقليدى ويمثل فى حد ذاته مشكلة استراتيجية مصيرية بالنسبة لمصر والمصريين .

لماذا رقم ١١٢ ؟

والأسباب كثيرة .. منها :

١ - ان مصر جديرة بأن تكون أفضل كثيرا جدا عما هى عليه .. ليس فقط لمكانتها التاريخية والحضارية ، وإنما ببساطة جدا لأن دولا أخرى أقل منها حظا فى (المعطيات) تقدمت وصارت نمورا .

٢ - أن الأفضلية معناها التطور النوعى .. والمتنبهين فى العالم كله وفى بعض دول الجوار يعرفون أن التطور النوعى يعتبر تقدما رأسيا ، وأنه يحدث فقط بضمان استيفاء التقدم الأفقى لاحتياجاته .. ويعرفون أيضا أن الذى سيتخلف عن التطور النوعى فى القرن الحادى والعشرين (التسارع العلمى والصراع التكنولوجى) سيفقد امكانية الاستمرار . ونحن فى مصر - وللأسف - ندرك بعض الأهمية للتقدم الأفقى فقط كردود

أفعال للكوارث مثل التعليم وتنمية الصعيد (فى مقابل الإرهاب) ، ومثل أهمية التخطيط العمرانى (فى مقابل السيول) .. الخ . لكننا عمليا لا ندرك التقدم الرأسي، لا ضرورته .. ولا الطريق المستقيم إليه .. وإلا ، فمن يستطيع (شخص أو جهة) أن يحدثنا بطريقة كمية - مثلا - عن تطور المحتوى التكنولوجى للصناعة المصرية منذ عشرين عاما .. مرورا بالحاضر .. ووصولا إلى ما سيكون بعد عشرة أعوام. ذلك إذا كنا نعيش من خلال استراتيجيات وخطط حية .. نفس السؤال يمكن توجيهه بالنسبة لمجالات أخرى .

٣ - أنه بالرغم من بعض الإنجازات هنا أو هناك (فى أمور اقتصادية أو فى التعليم أو فى بعض الخدمات مثل التليفونات والصرف الصحى.. الخ) ، إلا أن المستوى النسبى لقدر وسرعة تحقيق هذه الإنجازات وتكلفتها بالمقارنة بالإمكانيات الكامنة وبسرعة التقدم من حولنا، كل ذلك يجعل من القناعة بالأداء العام فى مصر خطر هائل على حياتنا ومستقبلنا وتأخر كبير فى الإدراك ، فترتيب مصر فى التنمية البشرية يأتى رقم ١١٢ على مستوى العالم .. بينما تأتى إسرائيل رقم ١٩ وإيران رقم ٧٣ ، بل إن مصر تأتى بعد ١٤ دولة عربية ولا تسبق من العرب غير ست دول هى جزر القمر وموريتانيا وجيبوتى والصومال واليمن والسودان . وطالما نعيش محاولة إرساء السلام فى المنطقة تجدر بنا الإشارة إلى تقارير اقتصادية سويسرية تتوقع أن يكون لإسرائيل فى المستقبل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لمعامل القدرة التنافسية بعد كوريا والصين

وقبل اليابان وأمريكا وألمانيا وغيرهم ..، ولنتذكر إذن أن السلام يحتاج لتقدم اقتصادى تقنى تنافسى رادع .

٤ – وأما السبب الرابع فإنه يكمن فى حقيقة مزعجة جدا وهى أنه بالرغم من أن أبناء مصر فى كل مكان فى العالم يساهمون فى جعله أفضل جدا عما هو عليه ويفعلون ما كانوا يتمنون فعله لبلدهم مصر ، إلا أن إمكانيات المصريين على أرض مصر لا تستغل الاستغلال المناسب .. ، فإلى متى يستمر هدر وتغريب واحباط وسوء (أو عدم) استغلال الامكانات البشرية العظيمة لأبناء مصر ؟

ملامح التقاعس

وبالإضافة لبعض الملامح والآليات المتضمنة فى الأسباب السابق ذكرها ، فإننى أود جذب الانتباه لبعض الملامح والسلبيات الأخرى :

١ – الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأغلبية ، هل يشغل بالها (مثلا) قضية مثل استراتيجيات العلم والتكنولوجيا أو قدرات البحوث والتطوير على أرض مصر ، وهل حدث مثلا إجراء مجسم وفعال فى مثل هذه القضايا داخل البرلمان المصرى (مجلس الشعب) ؟ : للعلم جميع الأحزاب والبرلمانات فى الدول المتقدمة أو التى تسعى للتقدم لديها استراتيجيات وخطط ومتابعات متواصلة بشأن مثل هذه المجالات .

٢ – القضايا العالمية ذات الأهمية الاستراتيجية المصيرية على التنمية أو الأمن القومى فى مصر (مثل الجات) ، لماذا تظل معالجاتها فى نطاق حجرات بيروقراطية حكومية ضيقة ولا تتحول إلى قضايا قومية أو قضايا

رأى عام إلا فى وقت متأخر جدًا (وأحيانا بعد فوات الأوان) ! .. ففى حالة الجات – على سبيل المثال – بدأت المسيرة العالمية فى الأربعينات ، وكانت تتشكل مساراتها علنا فى دورات متتالية حتى وصلت فى النهاية إلى دورة أورجواى . ولم نتنبه نحن أثناء ذلك أن العالم (ودورة أورجواى شاهد) يتحول إلى استراتيجيات «التقدم الصناعى النوعى والتصدير» وليس التقدم الأفقى وسد الاحتياجات المحلية ..

٣ – بينما نلحظ أن اهتماما وجهدا كبيرين للعديد من الوزراء وكبار المسئولين موجه للأعمال ذات الصفة الإعلامية مثل افتتاح الندوات والمؤتمرات والمقابلات التليفزيونية فإن الاهتمام متدن بالأمور الأهم والأكثر قيمة وخاصة الفكر الاستراتيجى لهؤلاء المتخصصين فى مجالات تخصصاتهم وكذلك الاهتمام بقضايا (الأطراف) الجغرافية والاجتماعية فى مصر (نقصد بالأطراف أعماق الريف والصعيد .. وكذلك الطبقات المهمشة بالنسبة للاحتياجات الأساسية كالصحة والطعام والسكن والتعليم .. والاستحمام ، حيث لا يفوتنا الإشارة بدون حرج إلى ما امتلأت به الشوارع مؤخرا بما يمكن تسميته (الإنسان الضال) .

٤ – وأما عن المجاملات والمظهرية وسوء استخدام العلاقات الشخصية ، فلقد تفشت هذه السلوكيات وتداخلت مع الإدارة واختيار القيادات واتخاذ القرارات وأدت إلى الانعكاسات السلبية التالية :

(أ) انقلاب هرم القيادات التنفيذية فى مصر بحيث يمكن الإشارة إلى ظاهرة وهى أن العديد من القيادات التنفيذية ليسوا هم الأكفأ والأجدر بالقيادة .

(ب) اجهاض أو تشويه النماذج الوطنية المشرفة (أفرادا ومؤسسات) .

(جـ) حجب الحقيقة أو بعضها عن القيادة السياسية من ناحية ، وعن الشارع المصرى من ناحية أخرى .

والسؤال أليس من الطبيعي أن تقهر هذه السلبيات إمكانية عظيمة بأن تكون مصر أفضل ؟

طريق التحول

من الضرورى عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال إدراك ما يلى :

(أ) أن لا فرد بشخصه مهما بلغت عبقريته يستطيع وحده رسم هذا الطريق .

(ب) أن هذا التحول ينبغى أن يكون منظوميا .. بمعنى أنه ليس مجرد خطة على ورق أو دفعة عاطفية ، وإنما (منظومة) مجسمة لها أهداف ومستويات وآليات وفاعليات .. الخ .

(جـ) وأن هذه المنظومة لن تكون فعالة دون أن تكون واضحة وعادلة ، فقد ثبت في داخل مصر وفي كل مكان من العالم إن الإنسان المصرى – كفرد أو فريق – يكون عبقرى الأداء إذا كان جزءا من منظومة واضحة وعادلة .

وهكذا ، فإن جملة ما نستطيع طرحه هنا هو فقط توجهات تساهم (مع توجهات آخرين) فى اكتشاف الطريق إلى (كيف تكون مصر أفضل جدا ؟) .

التوجه الأول : تكوين رأى عام وطني ضاغط ضد الفساد ، وذلك عن طريق متابعة الفساد وكشفه ودعم القيم الوطنية والأخلاقية الأصيلة ، وكذلك دعم الجهود والنماذج المناهضة للفساد على كل المستويات . والأمر يحتاج في تقديرى إلى (ترابط) بين الوطنيين المستنيرين في مقابل (تواطؤ) القلة من المنافقين وذوى الفاعلية الكبيرة بسبب مناصبهم وحمية ترابطات المصالح الفردية (راجع - التعامل المنهجى مع ظاهرة الفساد - الأهرام ٩٤/١١/١١) وربما يبدأ هذا الترابط من خلال جهود وأنشطة للأحزاب والجمعيات الأهلية وصالونات الفكر . وفي ظنى أن نشأة جمعيات أهلية لمحاربة الفساد ليس بأمر غريب ، بل نحن في مصر في أشد ما نكون حاجة إلى مؤتمر وطني (علمى) عن محاربة الفساد (ملحوظة : صار لمحاربة الفساد مؤتمرات دولية) .

التوجه الثانى : بناء تراكم معلوماتى فكرى عن كل الآراء التى ظهرت وتظهر فى شكل مقالات رأى أو دراسات وتقارير خبراء أو توصيات مؤتمرات بشأن الإصلاح والبناء وحل المشكلات فى مصر .. وهناك حاجة في هذا الخصوص للتعاون بين مؤسسات مثل جهاز التعبئة والإحصاء وجهاز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وكذلك مراكز البحوث الاستراتيجية .

التوجه الثالث : الحاجة إلى الاستفادة المنظمة ببصيرة خلاصة مصر من جهابذة الفكر والعلم وذلك عن طريق إقامة تنظيم أمثل لاستيعاب التفاعل الجماعى الممكن لرؤاهم وأفكارهم وآرائهم وقدراتهم بشأن (تحدى) تحول مصر إلى الأفضل جدا فى السباق العالمى للتقدم . ولقد اقترحت

طريقة للاستفادة المنظمة بامكانات العلماء والمفكرين(طريقة ٥ × ٥ × ٥) ، (أنظر الفصل التالى).

وتتلخص الطريقة فى تشكيل منظومى من حوالى ١٥٠ عالما ومفكرا مصريا يعملون جماعيا فى أطر علمية معرفية محددة بهدف تقديم استراتيجية علمية لتطوير مصر تكون بمثابة العون والوعاء الاستشارى لرئيس الجمهورية فى (معركة) التوصل إلى القدرة الفذة على صنع مصر كنمر كبير ومنافس قوى دوليا وإقليميا .

وختاما ، أعتقد أن العتب الحقيقى يكون دائما على الأكبر والأعرف .. والأكبر مؤسسيا (فى تقديرى) هو رئيس الجمهورية ، والأعرف هم جهابذة الفكر والعلم، وفيهما (الرئيس وجهابذة الفكر والعلم) أمل كبير ، وإليهما وإلى كل مصرى تواق لأن تكون مصر أفضل جدا نتوجه بالأمل .

(١٠)

نحو حركية فكرية وطنية جديدة

يُعد الأستاذ محمد حسنين هيكل ككاتب وصحفى مصرى شخصية وظاهرة متميزة على المستويات المحلية والعربية والعالمية ، وهو بين الحين والآخر يطرح بعض الرؤى التى تجذب الانتباه العام فى مجالات القضايا الوطنية والإقليمية ، وفى عام ١٩٩٤ على وجه الخصوص (وربما لأنه العام الخاص بمتغيرات دولية عولمية قاسية على رأسها توقيع اتفاقيات التجارة العالمية «الجات») صدر عن الأستاذ هيكل أربع وثائق رأى بخصوص مصر والأوضاع المحيطة بها إقليميا ودوليا ، تبعها بوثيقة خامسة فى يناير ١٩٩٥ . لقد أطلقنا على هذه الكتابات (أو الوثائق) الخمس ظاهرة هيكل ٩٥ ، وعقبنا عليها برؤية نشرت عام ١٩٩٥ تحت عنوان «نحو حركية فكرية وطنية» ،وقد تضمنت هذه الرؤية اقتراح محدد لكيفية الاستفادة القصوى من كبار نخبة المفكرين والعلماء وأصحاب الرأى فى إطار التواصل العميق مع إمكانيات وطموحات الوطن والمواطنين، وذلك تحت الرعاية المباشرة لرئيس الجمهورية . وفيما يلى هذه الرؤية أو هذا الرأى .

من الضرورى الانتباه إلى أن محاضرة الأستاذ هيكل عن (الأحوال فى بر مصر) – يناير ٩٥ – تمثل الوثيقة الخامسة على مدى الشهور العشرة

بخصوص نفس الموضوع (مصر والأوضاع المحيطة بها اقليميا ودوليا) وقد كانت الوثائق الأربع الأولى كالتالى :

١ - أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى (الأهرام ٩٤/٥/٢٢).

٢ - حوار كتبه الأستاذ محمود المراغى (العربى ٩٤/٧/٢٥) .

٣ - نص محاضرة فى افتتاح مؤتمر الإدارة العليا فى الإسكندرية (الأهرام ٩٤/١٠/٢٩) .

٤ - حوار فى تليفزيون لبنانى (العربى ٩٤/١٢/١٢) .

مفترق طرق

وتمثل الرؤى المطروحة فى الوثائق الخمس ما يمكن أن نطلق عليه (ظاهرة هيكل ٩٥) حيث يطرح فى نهايتها أهمية خاصة بعام ١٩٩٥ كمفترق طرق فى العمل الوطنى . والحقيقة أن ظاهرة هيكل ٩٥ ملحة وحادة وتستحق التفاعل المنهجى معها وهو أمر يضيق حيز المقال الحالى عن تناوله ، لكننا هنا سنكتفى فقط بعنونة الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية التى تميزت بها رؤى الأستاذ هيكل من خلال الوثائق الخمس وبعدها نعرض لما نتصوره اقتراحا مكملا لرؤى الأستاذ هيكل فى إطار العمل الوطنى الممكن .

أولا : الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية لظاهرة هيكل ٩٥ :

لقد تميزت هذه الظاهرة بالخصائص التالية :

١ - الموقف الأيديولوجى الواضح والبسيط.

٢ – الكشف عن عيوب وتناقضات رئيسية فى الأوضاع على المستويات المصرية والعربية والدولية .

٣ – الالتزام بالتعامل المنهجي المؤسس على أبعاد علمية فى فهم التناقضات والقضايا (مثل السلام الاجتماعى – ظاهرة الإرهاب – مراكز القوى – متطلبات إدارة السياسة) .

٤ – القدرة على رؤية الجزء المملوء من الكوب (ونعنى بذلك الإمكانات والتوجهات التى تصنع الأمل وتدفع إلى العمل) .

٥ – القدرة على طرح مسار بديل .

٦ – تقديم تعبيرات ذات مدلولات فكرية قاسية الجمال والمعنى (مثل قوله حتى لا يكون التعاقب فى رئاسة الجمهورية بين رجل واحد ورجل واحد آخر يختاره هذا الرجل الواحد) وقوله (أى محاولة للسباق مع الأيام لابد أن تبدأ من تغيير واسع فى قيادة السلطة التنفيذية) .

ثانيا : الانعكاسات الممكنة والتوجهات المكملة للعمل الوطنى :

فى هذا الخصوص أود جذب الانتباه إلى ما يلى :

١ – أن (ظاهرة هيكل ٩٥) تمثل تجسيدا ملتزما لتوجه عام فى شعور الناس وفكر المثقفين .

٢ – أنها قد جاءت – إلى حد ما – فى الوقت المناسب حيث مصر على أبواب (بل بدأت تعيش) تحديات إقليمية ودولية تستلزم تفعيل أمثل لإمكانيات العمل الوطنى بحيث ترتفع كفاءته إلى أعلى حد ممكن .

٣ - أن قول هيكل (الرئيس هو الرئيس) يعكس ليس فقط شفافية وبصيرة وحكمة وإنما أيضا الأهمية التاريخية للدور الملقى من الشعب ومثقفيه على عاتق الرئيس مبارك .

٤ - أنه من الخطأ تصور أن التفاعل المنهجي مع «ظاهرة هيكل ٩٥» يكون مجرد مزيد من المقالات والحوارات ، فالمقالات والحوارات موجودة من قبل ولن تتوقف أبدا ، لكن الجديد فى هذه الظاهرة هو أنها تشير إلى إلى الأزمة باعتبارها مرحلة واجبة الانتهاء ، وأنها تلقى الضوء على توقيت وآليات الخروج من الأزمة بل وتبحث فى توزيع الأدوار والواجبات .. وفى تقديرى أن هذه الظاهرة تضع المفكرين أمام مسئولية الانتقال من الفكر المجرد سواء هو معاناة أو رؤية أو رفاهية ذهنية إلى ما يمكن تسميته (حركية الفكر) .

وحركية الفكر تعنى العلاقة المتبادلة بين مدخلاته ومخرجاته.. بين أسبابه ونتائجه.. بين حجمه وفاعليته، فبدون علاقة حية بين هذه الثنائيات يظل الفكر فى إطار وصفي أو تجريدى أو تنفيسى وبالتالى يكون علميا مجرد ترف أو جلد للذات أو فى أحسن الأحوال يزيد من الاستيعاب الأكاديمى لأمر ما . وأما الإلتزام بحركية الفكر فإنه يضع المفكرين أمام مسئولية أخلاقية واقتصادية كبيرة . يتمثل الجانب الأخلاقى من المسئولية فى الرسالة والجدوى التى يحملها ويحققها فكرهم ، بينما يتمثل الجانب الاقتصادى فى كفاءة العمليات التفكيرية بحيث يكون الفكر منتجا (بكسر التاء) وليس مجرد استعمال للطاقات الذهنية .

تضامن فكرى

والحقيقة أن الرسالة الموجزة لظاهرة هيكل ٩٥ يمكن تمثلها فى العبارة التالية : (نحن المصريين نعيش فترة حرجة من تاريخنا فالبحر وراءنا والعدو أمامنا ، والبحر هو تخلف الأداء العام وأما العدو فهو التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية إضافة إلى التناقضات المحلية). هناك إذن حاجة لطفرة فى العمل الوطنى .. طفرة تتلاءم مع التحديات والمتغيرات .. طفرة نوعية تحول الأمة إلى (نمر) عل غرار ما حدث لليابان وللنمور الآسيوية وغيرها .. وإذا كان هذا التحول «فعلا» فإن الشعور به واستكشافه ووضع أبعاده وتنفيذه ومتابعته يلزمه «فكر» ..

نحن إذن فى حاجة إلى (حركة فكرية جديدة) تتمثل فى تضامن فكرى وعملى بين كبار المفكرين والمثقفين والخبراء يكون بمثابة (حركية فكرية وطنية) تعلو على مجرد الاهتمام والرؤى الفردية والجزئيات الأيديولوجية وتمثل التواصل والتجانس الممكن بين أعضائها على اختلاف انتماءاتهم الفكرية وتنوع تخصصاتهم ، وذلك بهدف تحقيق «أمثل تفعيل ممكن» يهدف إلى تقدم مصر وتغلبها على مشكلاتها .

والمطلوب من هذه الحركة الفكرية ليس الاحتجاج وليس المقالات والمحاضرات والندوات وليس إصدار بيانات ..

المطلوب فى تقديرى هو الاجتماع بالأسلوب العلمى على استيعاب ، ورؤية جماعيين بشأن :

(أ) تناقضات الواقع الوطنى .

(ب) تحديات الوضع الراهن محليا وإقليميا ودوليا .

(جـ) تحديات العلم والتكنولوجيا والتجارة والسياسة على المستوى العالمي في القرن الحادى والعشرين .

(د) الإمكانيات الكامنة والممكنة في مصر .

(هـ) المنهج الرئيسى للعمل الوطنى (استراتيجيته وأبعاده - أهدافه - مراحله - وسائل تحقيقه وسبل مراجعة تقدمه وحل مشاكله) .

وبالإضافة للآليات والأطر والمحددات التى على أعضاء الحركة الفكرية الوطنية الاتفاق عليها بشأن حركتهم ، هناك فى تقديرى محددات أتصور أنها حرجة فى ضرورة استيعابها والأخذ بها من أجل توفير الفاعلية والأمان بشأن هذه الحركة وبشأن العمل الوطنى ككل ومنها ما يلى :

١ - استيعاب كل التيارات الفكرية الرئيسية على ساحة العمل الوطنى وذلك من خلال الأفراد كشخصيات وطنية وليس كممثلين لمؤسسات حكومية أو غير حكومية (مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات.. الخ) وذلك حتى تتوافر لهم آلية التعامل الفكرى المباشر ولتجنب أية بيروقراطيات أو حساسيات تختص بنظم ومناخ العمل فى مؤسسات أم أو أى أطروحات مسبقة .

٢ - البدء بتحديد للسبل المقبولة لاعمال وتفاعل الفكر واستجلاب المعلومات وقبولها ووسائل تعبير الحركية الفكرية عن نفسها .

٣ - التواصل المباشر مع رئيس الجمهورية .

طريقة ٥ × ٥ × ٥

لكن كيف تتشكل هذه الحركية الفكرية الوطنية ..؟ انه سؤال إجرائى صعب ينبغى ألا ننسى عند محاولة الإجابة عليه أن الشعور المباشر بالحاجة إلى حركية فكرية وطنية جاء فى إطار استعراض فكر مفكر ومفكرين .. هناك عشرات بل مئات وآلاف من المفكرين والخبراء الوطنيين المشغولين بوضع مصر ومستقبلها، فأى هؤلاء يمكن أن تبدأ به هذه الحركية الفكرية وعلى أى أساس .. ؟

فى تقديرنا لابد أن تكون هناك بذرة للبداية .. ثم نترك لهذه البذرة أن تنبت إلى شجرة وفروع (فريق عمل) من المفكرين وذلك من خلال إطار يقوم على منطق ما .. أى منطق واضح يرتكز على حيثية محايدة وموضوعية سيقود فى النهاية إلى تشكيل أقرب إلى الأمثل لهذه الحركية الفكرية الوطنية الجديدة .

واقتراحى فى هذا الصدد أن يبدأ الاختيار بـ ٤ – ٥ أشخاص من المصريين المقيمين فى مصر والذين لهم أو كان لهم تميز قيادى وريادى على مستوى مؤسسى عالى فى مجالات العمل الإنسانى والتقنى على ألا يكونوا حاليا فى مسئولية قيادة عمل رسمى فى الحكومة أو فى إحدى مؤسسات الدولة .

ثم يقوم كل واحد من هؤلاء – على أسس يتفقون عليها – بترشيح أو اختيار خمسة آخرين للانضمام إليهم فيختارون بذلك حوالى ٢٠ – ٢٥ شخصية ، وبعدها يقوم كل شخص من الأعضاء الجدد باختيار أربعة

أو خمسة آخرين .. ، وهكذا يصل العدد الكلـى إلى ١٠٠ – ١٢٥ شـخصا ويكون هؤلاء جميعا هم أعضاء الحركيـة الفكريـة الوطنيـة المطلـوب منـها تحقيق ما سبق الإشارة إليه وفى الأطر التى سبق ذكرها .

وإذا كانت هناك مميزات وعيوب لأية طريقة يمكـن اتباعـها لتشـكيل عضوية هـذه الحركيـة الفكريـة الوطنيـة الجديـدة ، فـإن الاختيـار بمثـل الطريقة التى أسلفنا ذكرها له المميزات التالية :

١ – الاعتماد على ركيزة من شخصيات مصرية متمـيزة بـأداء إنسـانى تقنى مشهود له على مستوى عالمى وليس على أسـاس خـاص بانتمـاءات أيديولوجية أو مؤسسية أو فئوية ، وهو بالتالى أساس يضمن إلى حد كبـير تحييد رؤى هذه الشخصيات .

٢ – وباعتبار أنهم نخبة على مستوى عالمى لهم خبرات فـذة سـاهموا بها فى تقدم العـالم وحـل مشـكلاته فانـهم بالتـأكيد يطمحـون إلى تقديـم أحسن ما لديهم من أجل وطنهم وحل مشكلاته .

٣ – كما أن أعضـاء النخبـة الركـيزة يتمتعـون بالتـأكيد بـالقدرة علـى النظرة الشمولية بحيث يوفر لهم ذلك إمكانية تخطـى الملابسـات الضيقـة للجزئيات إلى الأمور الرئيسية والتى فى التوصل إليها ضمان لحل تلقـائى لمشكلات الجزئيات .

٤ – إن الاختيار بالطريقة الموضحة والتى يمكن أن نطلق عليها طريقـة (٥ × ٥ × ٥) يضمن إلى حد كبير الأداء الديمقراطى وتجنب نشأة مراكز قوى داخل الحركية كما أن من شأنه تمثيل أغلب التيارات الفكرية .

٥ – وربما (بل من المتوقع) أن تستعين الحركية الفكرية فى عملها بمفكرين آخرين حسب الحاجة ومن خلال برنامج العمل وفى أطر محددة الهدف .

نقطة البدء

وإذا كان الأستاذ هيكل قد اقترح أن يرعى الرئيس مبارك برنامجا استثنائيا يحقق اندفاعة طموح فى الإنتاج فإننى آمل أن تكون الحركية الوطنية الجديدة تحت الرعاية الفعلية والمباشرة للرئيس مبارك ، وفى تقديرى أن تحقق هذه الرعاية ما من شأنه ما يلى :

١ – تقصير – بل إلغاء – المسافة بين الرئيس والحركية الفكرية للنخبة الوطنية .

٢ – احداث تكامل وتوافق عال بين (اجرائيات) تشكيل الحركية الفكرية و (أدائها) و (فاعليتها) .

٣ – الارتقاء النوعى بالعمل الفكرى الوطنى من حيث الرسالة والجهد المبذول والآثار المترتبة عليه بما يجعله قادرا على تحقيق طفرة أو دفعة نوعية على مستوى انتصار أكتوبر العظيم .

٤ – تحقيق التوافق بين الحركية الفكرية الوطنية وأية اعتبارات استراتيجية قومية عليا .

الباب الثالث

فى نقد النخبة

تطور دور النخبة فى أى مجتمع وفى كل وقت يعد طريق رئيسى للتقدم المجتمعى العام، وهو الأمر الذى يتطلب - وباستمرار - الحوار والمتابعة النقدية لأداء هذا الدور. وإلى حد ما يتصل بهذا الخصوص حوار وطنى دعا إليه الرئيس فى بداية عام ١٩٩٤، حيث يمكن القول أن هذه الدعوة قد ساهمت - فى حد ذاتها - فى دفع الحوار الوطنى بوجه عام إلى درجات أعلا من الشفافية والتغلغل إلى كافة القضايا الوطنية دون حرج. وفى هذا الخصوص كانت لنا بعض الملاحظات بشأن الحوار الوطنى، وكذلك بعض التحليلات والرؤى بخصوص كفائة الأداء المجتمعى العام ومسئولية النخبة تجاهه.

١ - الأبعاد الإحصائية للحوار الوطنى . .

٢ - الحوار الوطنى و«الناس اللى تحت»..

٣ - القهر الإدارى.. إيدز الإبداع المجتمعى..

٤ - الإدارة الإستراتيجية فيما بعد الأقصر..

٥ - ماذا بعد «اهتزاز عزم الفساد»..

٦ - معوقات تحولات القيمة..

٧ - ٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد..

(١)
الأبعاد الإحصائية للحوار الوطنى

لكى ينجح الحوار الوطني ويتخلص تلقائيا من أية سلبيات قد تشوبه، فإنه يجب أن يكون موضوعيا ونزيها، يبتعد عن الممارسات البالية فى الحوارات مثل الخطب الرنانة والآراء التصادمية.. يقوم على الآليات العلمية فى طرح الآراء والتعامل معها بالاختلاف أو التعضيد أو التطوير وبدون قيام الحوار اعتمادا على الآليات العلمية فإنه لن يأتى بأحسن ما يمكن أن يأتى به مهما تكلف من وقت وجهد..

وبمعنى آخر، ينبغى الارتفاع بما يمكن أن نسميه «كفاءة الحوار الوطنى» والتى تتحدد بالقيمة العملية لنتائجه (مقارنة بالجهد المبذول فيه).

كيف إذن يكون الحوار علميا؟..

يكون كذلك إذا عرف الجميع أن ليس هناك رأى مطلق وأن درجة مصداقية أى رأى تتحدد بالأبعاد الاحصائية للمسألة التى يطرحها هذا الرأى، أى ما يحويه من بيانات وما يستند إليه من حقائق أو ظواهر بطريقة مجسمة سهلة واضحة..

إن طرح الآراء وتناول القضايا المختلفة من خلال أبعادها الكمية والكيفية يوفر ويضمن ما يلى:

١ – مساعدة المتحاورين على مواصلة تحاورهم على أساس مساعدة الجماهير ومتخذى القرار على التعامل الموضوعى مع الآراء المطروحة..

٢ – إكتشاف حجم المعرفة المتوافرة بشأن القضايا المختلفة وبالتالى إدراك حجم ونوعية المعارف الناقصة مما يؤدى إلى مساعدة الأمانة الفنية للحوار (والتى أرجو أن يكون تشكيلها أمرا واردا) على استدعاء المعلومات المختلفة بشأن القضايا المطروحة وجزئياتها..

٣ – زيادة كفاءة التحاور الموضوعى وتحجيم التحاور غير الموضوعى.

٤ – سهولة التصنيف الكمى والكيفى للقضايا المطروحة والربط بينها وبين جزئياتها المختلفة واكتشاف مدى اعتماد هذه القضايا على بعضها البعض وكذلك التعرف على درجات الارتباط أو التنافر بين المفاهيم والقضايا المطروحة.

٥ – سهولة التوصل إلى الأولويات والاتفاق حول ترتيبها..

٦ – تحويل القضايا المختلفة إلى أرقام أو رموز وكذلك الحال مع البدائل المطروحة لمجابهة المشكلات، وبالتالى التعامل مع موضوعات الحوار تعاملا مجردا يقوم على الصالح العام فقط.

٧ – سهولة وضع خريطة ذات أبعاد أفقية ورأسية لتعامل كل الجهات(رئاسة الجمهورية – الحكومة – التنظيمات السياسية والتشريعية – الجمعيات الأهلية – الإعلام – الجامعات ومركز البحوث – قطاعات العمل المختلفة.. الخ) مع المشكلات المطروحة..

٨ - التحول بالتدريج إلى القدرة على القياس الكمى لآراء المتحورين بل وإلى عمل استفتاءات محدودة أو موسعة بشأن بعض القضايا..

وبعد، فإن القدرة على القياس والترتيب والترقيم والربط والتوقع أثناء التحاور الوطني تمثل تعميقا حضاريا لأسلوب العمل السياسى فى مصر وهو أمر ضرورى يعيننا على «حسن استخدام الزمن» وقد صرنا فى مدخل القرن الحادى والعشرين..

(٢)

الحوار الوطنى و « الناس اللى تحت »

أخشى أن يظل «الخطاب» بشأن الحوار الوطنى محصورا داخل النخبة (القيادات التنفيذية وقيادات الإعلام والفكر والأحزاب والجامعات والنقابات.. الخ) مما يكرس الشعور العام باحتكار مفاتيح العمل الوطنى الرسمى (بمعنى المعلن والموثق والمؤثر) بواسطة «الناس اللى فوق» من قيادات العمل التنفيذى والعمل العام، ذلك فى الوقت الذى تدرك فيه النخبة نفسها - بلا شك - استحالة الحوار الهابط بكامله من فوق أو غير المبالى بالديناميكية الكامنة فى «الناس اللى تحت» والتى إن لم تؤخذ فى الاعتبار فإن الحوار يكون قد شرد عن «البنية الأساسية» اللازمة له وهى «المواطن المصرى .. عقله وإمكاناته ومصالحه وإرادته» وبالتالى يظل الحوار الوطنى من الناحية العملية مباريات ذهنية مجردة أومباريات خطابية راقية لذلك أود جذب الانتباه إلى:

١ - أن الجهود العملية والطموحات الوطنية «للناس اللى تحت» مصدر خصب للحفاظ على القيم الوطنية والمعايير الأخلاقية وتطوير وتطور مدلولاتهما، بالإضافة إلى أن هذه الجهود هى القوة الحقيقية التى حافظت على مصر وتحافظ عليها دوما..

٢ – أن الحوار الوطنى مع ومن خلال «الناس اللى تحت» هو المرشد والضمان لصحة عمليات تقييم وتطوير ومتابعة البناء سواء للكيان السياسى أو للتنمية الوطنية الشاملة.

٣ – أن مساهمة «الناس اللى تحت» فى الحوار الوطنى تحفظ وتنشط قدرتهم على الاستمرار فى العطاء وقدرة الوطن على الاستفادة بهم، كما أن هذه المساهمة تحجم من طوابير النفاق وممارسات الفساد والإفساد.

فلنبحث إذن عن المنهج العملى الكفيل بتمحور الحوار الوطنى حول ومع المواطن المصرى من حيث إمكاناته ومعاناته وقيمه والتحديات المباشرة وغير المباشرة التى تواجهه محليا وإقليميا وعالميا، بل وسلبياته (المواطن المصرى) كوحدة بنائية للوطن سواء هو هنا من «الناس اللى تحت» أو «الناس اللى فوق»..

وهنا يكون السؤال ما هو السبيل لا شراك «الناس اللى تحت» فى الحوار الوطنى؟ هناك حاجة إلى وجود ما يمكن تسميته الأمانة الفنية للحوار الوطنى.. وقد أشرت إلى ذلك فى جزء سابق، بحيث تتعامل هذه الأمانة مع المعلومات والآليات المطلوبة للحوار وكذلك ضمانات تواصله وتعظيم نتائجه، ومن أهم الآليات المطلوبة إشراك «الناس اللى تحت» فى الحوار وفى هذا الصدد اقترح التوجه إلى قياسات الرأى العام كأحد الأساليب المكنة، فلتنشط الجهات الوطنية التى يمكن أن تكون معنية بقياسات الرأى العام مثل مراكز البحوث ووسائل الإعلام والجامعات للمساهمة العلمية والميدانية فى نقل وجدان ورؤى وإمكانات «الناس اللى

تحت» إلى «قلب» الحوار الوطنى ولابد في هذا الخصوص من تحرى الدقة والنزاهة والنظام فى أمرين هامين هما:

(أ) أمن وموضوعية وحيادية قياسات الرأى العام..

(ب) اعتبار أمانة الحوار الوطنى «هى الجهة المنظمة» (بكسر الظاء) لتنسيق القياسات وإتاحة نتائجها للتداول فى الإطار المنشود. وبعد، أتصور أن من أهم المتغيرات الآخذة فى البزوغ الآن على ساحة العمل الوطنى إدراك إستحالة التوصل إلى رؤى قوميةعملية وناضجة ومتكاملة عن غير طريق الحوار الوطنى الخاص «بالناس اللى تحت» والمتواصل معهم

(٣)

القهر الإدارى إيدز الإبداع المجتمعى

تلعب الصحافة فى مصر دور كبير فى مجابهة السلبيات وفى التقويم المجتمعى بوجه عام، وهو دور محسوس هناك حاجة بالغة إليه فى مجتمع يطمح إلى تحقيق تحولات كبيرة تؤهله لتنافسية القرن الـ ٢١. إن دور الصحافة المصرية فى هذا الخصوص يجرى فى إطار أمرين هامين. الأمر الأول هو إدراك سياسى قوى أن الجهد الصحفى الرشيد من أجل كشف ومعالجة الثغرات والسلبيات يعد وسيلة أساسية للتقدم المجتمعى، وأما الأمر الثانى فهو توفر مساحة مناسبة من الديمقراطية تكفل معالجة صريحة لأية قضايا مجتمعية حرجة. وأحيانا تكون هناك مشكلات أو قضايا هامة معرقلة للتقدم ومحسوسة تماما على مستوى الإنسان العادى (رجل الشارع)، لكنها مع ذلك لا تناقش فى إطار مجتمعى، وإنما ينحصر التعامل معها فى إطار فردى من خلال إجراءات مثل التظلمات الإدارية (داخل المؤسسات)، أو رفع القضايا أمام المحاكم، أو الجرى بالشكاوى الفردية وراء كبار المسئولين فى الدولة. إن عدم مناقشة مثل هذه المشكلات والقضايا على المستوى المجتمعى ربما يرجع إلى تعود الناس على وجود هذه المشكلات (أى اعتبارها جزء متعارف عليه من النظام البيروقراطى للحياة اليومية)، أو إلى عدم الانتباه إلى العائد المجتمعى السلبى العام، الناتج عن وجود وانتشار نوع معين من المشكلات

التى تحدث، وتتكرر كثيرًا على مستوى فردى. فعلى سبيل المثال، لماذا تصر جهات الإدارة فى المؤسسات الحكومية وخارجها على عدم حل الكثير من المشكلات الإدارية للعاملين فيها عندما يكون الحق القانونى واضح إلى جانبهم؟ لماذا يكون على المظلوم أن يتجشم عناء ومصروفات الذهاب إلى ساحات المحاكم، أو أن يلجأ إلى طرق ملتوية من أجل حل هذه المشكلات، أو من أجل تجنب الوقوع فيها من الأساس؟.

إن من المعالجات الصحفية الهامة لمثل المشكلات والقضايا التى نقصدها تلك التناولات التى قامت بها صفحة الأسبوع الاقتصادى فى الأهرام فى صيف ١٩٩٥ حول تحليل الأبعاد الحضارية والسياسية والاقتصادية لظاهرة «القهر الإدارى» وتقدير حجم الاستنزاف الاقتصادى لجهد وعائد المجتمع والدولة والمنظمات والأفراد نتيجة هذا النوع من القهر، والذى يخلق قيم فاسدة فى المعاملات والعلاقات الإدارية، بالإضافة إلى تسببة فى تدمير قدرة المجتمع على الإبداع والابتكار والانطلاق..

إن قضية القهر الإدارى فى حاجة باستمرار إلى الانتباه العام، وذلك حيث أن الانتباه العام لأبعاد وممارسات وانعكاسات هذا السلوك المدمر يمثل فى تقديرنا قوة دفع من أجل أمرين هامين:

الأول هو مثابرة وتفاؤل وترابط المقهورين من أصحاب الطاقات الفكرية والعلمية والإدارية والتنظيمية والتقنية من أبناء مصر، وهم المكبلون إداريا بالرغم من أنهم القادرون فعليا على دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة

بعجلة متسارعة (عندما تتاح لهم الفرصة) مهما بدا من صعوبة فى تخطى الفجوة بيننا والعالم المتقدم.

وأما الثانى، فهو التواصل بين الإمكانات الوطنية الهائلة المعطلة من ناحية، وبصيرة القيادات السياسية والفكرية العليا فى الدولة من ناحية أخرى. إذ أن سوء حال الإدارة يمثل حائلاً كبيرًا دون الاستخدام الوطنى الأمثل للامكانيات البشرية، ويكفى كما جاء فى الدراسة التى نشرها الأسبوع الاقتصادى أن حوالى ٧٨٪ (فى المتوسط) من العاملين يصفون قرارات قياداتهم بالعشوائية والمزاجية..، وأن ٩٥٪ فى المتوسط من العاملين يرون ضرورة تغيير القيادات.

وفى هذا الإطار نود جذب الانتباه إلى ما يلى:

١ – أن القهر الإدارى يؤدى ليس فقط إلى التصفية الوظيفية (على غرار التصفية الجسدية)، بل يؤدى أيضا إلى تصفية الأعمال النموذجية الناجحة مما يُحدث إحباطا وقهرًا متسلسلين طويلى الأجل، وتكون النتيجة العامة تصفية القوة الفاعلة فى الإدارة من المحترمين من أبناء الوطن مع تعلية شأن وتقوية مخالب المنافقين وحوارييهم مما يقضى على القيم الإيجابية ويؤدى إلى تجميل القيم السلبية، وبالتالى إعطاء قوة وجاذبية للفساد.

٢ – بينما تقوم الرقابة الإدارية باقتدار بإحباط سرقة مئات الملايين من الجنيهات سنويا فإن ما تفقده مصر فى حاضرها ومستقبلها من قدرات النابهين والمحترمين من أبنائها نتيجة القهر الإدارى وأثاره أكبر آلاف

بل ملايين المرات من السرقات المالية.. فهل تستطيع الرقابة الإدارية أو أية جهة أخرى تقديم «تقييم كمى للفاقد الوطنى نتيجة القهر الإدارى» ؟ . . .

٣ - وتوافقا مع الطبيعة العامة للقهر الإدارى والقيم السلبية المكتسبة فى ظله تتحول سلسلة الرؤساء والمرءوسين - فى أغلب الأحيان - إلى سلسلة من التابعين والمتبوعين.. وتتلاشى التباينات الإيجابية فى الرؤى والأفكار فتضمحل روح المبادرة والابتكار على المستوى الميكرو (الفرد والوحدة الصغيرة) وتنعدم بالتالى القوة الدافعة للبحث والتطوير على المستوى الكبير (المؤسسى والقطاعى)..

٤ - وتبلغ النكبة الناتجة عن القهر الإدارى مداها بالقضاء على ما يمكن أن نطلق عليه الإبداع المجتمعى والذى يعنى حدوث نشاط إبداعى جماعى تكون نتيجته أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية وتتمثل مخرجات الإبداع المجتمعى فى زيادة الكفاءة العامة للمجتمع وتقليل الفاقد العام وتحقيق ما يبدو للمجتمعات الأخرى أنه معجزة ويؤكد ذلك حقيقة لا جدال فيها وهى أن القهر الإدارى هو «إيدز» الإبداع المجتمعى..

وفى الختام يمكن القول، أنه بينما هناك فعلا حاجة إلى إحصاء الفاقد الوطنى العام نتيجة القهر الإدارى والعلاقات الناجمة عنه، فإن هناك حاجة أيضًا إلى تصور قدر الانتعاش والتقدم الممكن فى منظومات العمل (حكومى وعام وخاص) عند علاج القهر الإدارى، وإحلاله بعلاقات من نوع جديد.. علاقات التحسين المستمر لجودة العمل وجودة الأداء وجودة

المخرجات. ففى ظل هذه العلاقـات يتحـول المرؤسـين مـن إهـدار الجـهد والوقت فى الجرى وراء حقوقهم أو مجاملة رؤسـائهم (مـن أجـل تجنـب ضياع هذه الحقوق) إلى ممارسة شيء جديد هـام ونـافع علـى الـدوام وهـو علاقات فريق العمل team work ، والتى فيها يتحدى كل فـرد نفسـه هو (وليس زميله أو رئيسه أو مرؤسه) من أجل تقديم الأحسن مـن جـهده وإمكانياته وطموحاته لبقية زملائه ولمؤسسة العمل.

(٤)

الإدارة الاستراتيجية فيما بعد «الأقصر»

مهما بلغت الرؤى والتعقيبات والتحركات والتتابعات بعد حادث الأقصر [1] فإن أهم عنصر يدفع به هذا الحادث إلى رأس مجريات الأمور في مصر هو عنصر «الإدارة» وإذا كان الحادث قد وجد الفرصة ليقع من خلال سوء في إدارة أمن منطقة الدير البحرى فإن الفترة منذ وقوع الحادث مباشرة قد شهدت من القيادة السياسية إدارة نموذجية للأزمة على مختلف الأصعدة خاصة «تقويم ثغرات الشرطة» والسعى للحفاظ على السمعة السياحية لمصر، ووضع حكومات بعض الدول أمام مسئولياتها فى منع الإرهاب.

إن البصيرة والسرعة التى عالج بها الرئيس مبارك متتابعات حادث الأقصر كانت ترجمة واستجابة صريحة للدور التاريخى الملقى من الشعب المصرى ومثقفيه على عاتق الرئيس، ومن جانب آخر فإن النموذج القدوة الذى قدمه الرئيس يحث المثقفين والمفكرين والعلماء والخبراء على المزيد من الشفافية والجرأة وتحمل المسئولية فى «إدارة» شئون الوطن. إن الإدارة هى القوة التى تحول الإمكانات البشرية والمادية إلى فاعليات مؤثرة، ومن البديهى عند حدوث ضعف فى الفاعلية والتأثير رغم وجود

---

(١) حادث إرهابى وقع فى الدير البحرى فى الأقصر شتاء ١٩٩٧..

وفرة فى الإمكانات أن تتجه الأنظار إلى الإدارة، وعند السؤال عن الإدارة فإن التفكير المنظم يقود إلى السؤال عن القيادة، وفى هذا الصدد كان الرئيس فوريا وحاسما فى إحداث تغييرات قيادية فى الشرطة لاقت صدى طيبا لدى الشعب المصرى الذى عرف تاريخيا بنبذه للإرهاب بنفس قدر حبه وتعاونه تجاه القيادة المسئولة الرشيدة.

إن «رب ضارة نافعة» فلا أحد يعرف أى نوع آخر من الكوارث كان يمكن أن يحدث فى وجود سوء إدارة عند بعض قيادات الشرطة لو استمرت في مواقعها فترة أطول، ولا أحد يستطيع أيضا أن يجزم بما يمكن أن يحدث من كوارث فى مجالات أخرى (غير الشرطة) قد تتضمن أيضا نواحي ضعف وخلل فى الإدارة وفى القيادات، وهذا أمر وارد تذكرنا به من من الحين إلى الآخر أحداث فجائية (مثل السيول وعمارات الموت وتصادم القطارات.. الخ ..الخ)..

وإذا كانت بعض قيادات الشرطة قد أهملت واجباتها أو أسيء إختيارها، رغم حدة مشكلة الإرهاب، ورغم التوجه الحازم للدولة فى رفض الإرهاب وفى السعى لاستئصاله، فماذا يضمن عدم وقوع (أو عدم وجود) قدر من الإهمال ومن سوء فى اختيار قيادات فى مجالات أخرى إنتاجية أو خدمية لا يكون من طبيعة السلبيات الجارية فيها (رغم خطورتها المزمنة) أن تنتج عنها انعكاسات فجائية حادة ذات تأثير مباشر وفورى على الدخل القومى أو على ضيوف مصر أو يكون لها صدى إعلامى عالمى (؟!).

إن الضمان ليس فقط لتجنب حدوث سلبيات غير متوقعة، بل أيضا لتسريع وتكامل التقدم العام فى الدولة بجميع مؤسساتها (الشرطة وغيرها) يكمن فى تقديرنا فى «الإدارة الاستيراتيجية»..

إن الإدارة الاستيراتيجية تعنى تشغيل وتنسيق وتطوير عمليات الأداء والتقييم داخل منظومة العمل (مؤسسة أو وزارة.. الخ) من خلال انشغال كل أعضائها بانجاز أهداف منظومة العمل وتحقيق رسالتها بالشكل الذى يعظم من الفائدة التى تعود على المتلقين والمستفيدين من الخدمة والإنتاج. وفى إطار الإدارة الاستيراتيجية يجرى تقوية وتمكين empowerment كل أعضاء منظومة العمل مهما تباينت أو تدنت مهامهم ومستوياتهم الوظيفية. وفى غياب الإدارة الاستيراتيجية، أى فى الافتقاد إلى توجيه وتقوية كل الإمكانات نحو تحقيق رسالة منظومة العمل، فإن الخلل يعترى أهم عمليات الإدارة وهى اختيار القيادات وتقويمها وتفويضها، فنجد الاعتبارات الشخصية تتغلب على الكفاءة والتنوع، وحسابات تبادل المنفعة تغطى على مهام تطوير الإنجاز ومجابهة التحديات، ذلك بينما تستنسخ بعض القيادات قيادات أخرى أضعف منها فتزداد كثافة التملق ويحدث تغييب للكفاءات وتضمحل روح الفريق وتقهر نماذج طيبة..، ومع الوقت يتحول المرءوسين عن الندية والفهم والتفكير والاجتهاد من أجل رسالة المنظومة إلى أشياء أخرى..

إن الإدارة الاستيراتيجية تدعم دور الفرد فى إطار من دعم العمل الجماعى، وهو أمر من شأنه أن يعطى كل فرد أحسن ما عنده للآخرين، وأن يكسب كل فرد من الآخرين أحسن ما لديهم، ومن شأنه كذلك

القضاء علـى «فـترة التلكـؤ» بخصـوص إنجـاز أى مصلحـة مشـروعة لأى مواطن أو جـهة أو بخصوص المجابهة الناجحة لأى تحد ذى بعـد قومـى مثل «الجات» ومثل العلم والتكنولوجيا..

وختاما نقول إن «الإدارة الاستراتيجية» تتضمن تلقائيا (وعلى الـدوام) تقليص واختفاء أى فرصة لنمو بذرة إرهاب أو تطرف.

(٥)

ماذا بعد «اهتزاز عزم الفساد»؟

مثلما للقوة عزم يسمى عزم القوة، ويقصد به مقدرة القوة على إحداث حركة، فإن للفساد عزما نقصد به مقدرة الفساد على إحداث تأثير. وبالرغم من أن للفساد حركيات وانعكاسات تؤدى إلى سلسلة من الاتلافات المتتالية واسعة الانتشار على المستويين الفردى والمجتمعى فإن له دورة حياة، أى كما أن له بداية فإن له نهاية. وكلما اشتد عزم الفساد طالت دورة حياته (الفساد)، والعكس.. وبالتالى فإن من المطلوب دائما التدخل الإيجابى النشط من الإنسان كفرد وكمنظومة مجتمعية من أجل خلق وتوفير مناخ يزعزع من عزم الفساد ويساعد على تقصير دورة حياته ومنع تولده ما أمكن ذلك. وفى هذا الخصوص نلمس بزوغ متغير جديد مهم يجرى الآن على أرض مصر، وهو «اهتزاز عزم الفساد»، حيث تشير أربع ظواهر إلى حدوث ذلك الاهتزاز..

الظاهرة الأولى: توجه سلوكى وإدارى طيب ونشيط من رئيس الوزراء (فى إطار توجيهات رئيس الجمهورية) بهدف التخلص من الأداء البيروقراطى وعدم التستر على الفساد.

الظاهرة الثانية: تطور موضوعى فى لغة التعامل مع الفساد سواء بواسطة الحكومة (كما حدث فى موضوع مساكن القطامية) أو بواسطة

الصحافة (كما حدث بخصوص مخالفات تخص التليفزيون أو البنوك أو الجامعات.. الخ)..

الظاهرة الثالثة: ارتقاء نوعي في التنظير الفكرى والأكاديمي بخصوص نشأة ومواجهة الفساد..

الظاهرة الرابعة: تنامي قدرة المجتمع ككل (مؤسسات الدولة ورجل الشارع والجمعيات الأهلية) على التمييز بين الخصخصة كفلسفة إدارة من جهة، وممارسات الإفساد التى تهدف إلى قضاء المصلحة الخاصة على حساب الصالح العام من جهة أخرى.

وإذا كان ما نلمسه من «اهتزاز عزم الفساد» هو أمر حقيقى فإن السؤال يكون: وماذا بعد؟.. هل ينجح أصحاب الفساد وحواريوه فى مقاومة الاهتزاز الجارى أم يفلح المجتمع في مواصلة الحركة النشيطة من أجل إنها دورة حياة الفساد..؟..

إن «اهتزاز عزم الفساد» يتيح الفرصة من أجل تنظيم حملة مجتمعية رشيدة مضادة للفساد تهدف إلى محاصرته وشل مقدرته على التأثير فى مجريات الأمور، وهو أمر يؤدى حتما إلى تقليص دورة حياة الفساد ويؤدى أيضا من خلال آليات غير مباشرة إلى تسريع عجلة التنمية الوطنية.. وفى تقديرنا من المطلوب أن تقوم الحملة المجتمعية لمجابهة الفساد على استيراتيجية تجمع بين أمرين رئيسيين. الأول هو الاستيعاب المجتمعى (بمعنى الفهم والقدرة على التنبؤ) بشأن طبيعة الفساد والعوامل المؤثرة فيه ومساره كظاهرة اجتماعية وكمنظومة، والثانى هو توافر موقف

مجتمعى ناضج ومنتشر رافض للفساد. إن إنجاز مثـل هـذه الاسـتراتيجية يحتاج الأخذ فى الاعتبار للنقاط التالية..

١ - أن وجود فساد هو أمر وارد باسـتمرار فـى أى مجتمـع، خاصـة فـى الظروف المصاحبة لعمليات التطور والتبدل.

٢ - ان الفساد ليس هو فقط الرشوة والاختـلاس.. ومـا لم ننتبـه إلى ذلـك سنظل نحارب بعض نتائج الفسـاد أو أشـكالا محـدودة منـه وليـس الفساد نفسه أو العوامل المؤدية إليه..

٣ - من أشكال الفساد ما هو واضح ومحدد (مثـل الرشـوة والاختـلاس).. ومنها ما هو كامن وضمنى (أى مستتر).. وهـذا الأخـير هـو الأخطـر تأثيرا فى النفوس، والأكـثر هـولا فـى النتـائج، والأطـول أمـدا فـى الانعاكسات.. وأيضا الأصعب فى الاكتشاف والتصدى..

٤ - إن النوع الأخطر مـن الفساد وهـو الضمنـى (أى الكـامن أو المسـتتر) ياخذ صورا كثيرة نذكر من أمثلتها ما يلى:

(أ) فساد الإدارة: مثل التراخى فى اكتشاف وإيقاف الفسـاد. ومثـل وجود آليات وعلاقات عمل تسمح بانحراف قيادات تنفيذية وبتوليد مثل هذه القيادات، ومثل تراخى بعض القيادات عن تحمـل عـبء ومسـئولية اتخاذ القرار مما يؤدى إلى تعطيـل المصـالح وتفشـى السـلوكيات الملتويـة، وتزايد اللجوء إلى القضاء (ملحوظة بلغ عدد القضايا التى نظرتها المحـاكم عام ١٩٩٦ حوالى ١٢ مليون قضية!!)..

(ب) التهاون الأخلاقي: ومن صور ذلك سرقة جهد الآخرين (مثل سرقة الأبحاث والكتب والأفكار.. بل وقد وصل الأمر إلى قيام مستشارة تربوية بسرقة رسومات تلميذتها)، وانحراف الأداء المؤسسي في مسائل تخص المصلحة العامة (مثل سوء نظام الصرف في المقطم مما أدى إلى تهشم جزء من الجبل فوق سكان العشش تحت الجبل. ومثل البالوعات المكشوفة)..

(جـ) التلكؤ في حل المشكلات العامة: مثل التلكؤ في حفر مخرات جديدة للسيول في الصعيد رغم تكرار تحذيرات المتخصصين مما أدى إلى كارثة السيول .

٥ - ولأن للفساد آليات رشيقة وتقاليد وأعرافا وعلاقات ونظما، فإن التوجه المجتمعي لمجابهة الفساد في حاجة لأن تكون عملاً منظوميا قادرا على التواصل المستمر والتطور الذاتي.. وهذا أمر يتطلب التوصل إلى التفاصيل المنظومية التالية:

(أ) تحديد أهداف التوجه المجتمعي لمجابهة الفساد..

(ب) توثيق وفحص المعلومات والأفكار بشأن أشكال وآليات الفساد والعوامل البيئية المساندة له..

(جـ) تنسيق الأدوار التفصيلية للأجهزة المعنية بمجابهة الفساد بشكل مباشر (مثل أجهزة المحاسبات والرقابة الإدارية والشرطة والنيابة.. الخ)، أو بشكل غير مباشر (مثل مؤسسات التربية والتعليم والإعلام والجمعيات الأهلية.. الخ).

٦ - أهمية أن يكون القصد من التوجه المجتمعي لمجابهة الفساد ليس الثأر من المفسدين، بل تجنيد أقصى ما يمكن من علم وجهد من أجل تخليص المنظومة الأعلى (مصر الإنسان والمؤسسات) من أية معوقات تقلل من كفاءتها وتعرقل وصولها إلى المكانة والفاعلية اللائقتين بتاريخها وامكاناتها.

ورغم قناعتنا بأن الفساد موجود بدرجات متفاوتة في كل مجتمعات الدنيا. وأن الفساد الموجود في مصر أقل بكثير ويكاد لا يذكر بالنسبة لغيره في بعض الدول الكبرى، إلا أن من حقنا ومن واجبنا أن نسعى إلى تخليص منظومة الوطني من أي نوع وأي درجة من أي فساد، وذلك حتى تصل مصر الدولة والشعب إلى ما تستحقه وما تقدر عليه من تقدم ورفاهية .

(٦)

معوقات تحولات القيمة

صارت تحولات القيمة هى الشغل الشاغل للمنتبهين إلى التغيير كسمة رئيسية لحركية الحياة فى عالم العولمة، فقيمة الشىء أو الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو الدولة ليست ثابتة. إنها تكبر أو تنقص مع الزمن طبقا لاتجاه ودرجة التحول الناتج فى (أو عن) الشىء أو الفرد أو المؤسسة.. إلخ. إن قيمة السيليكون - مثلا - تتطور جدا فى حالة تحوله إلى رقائق ذاكرة الكمبيوتر، وكذلك تتطور قيمة العائد الإبداعى للفرد عند إجادة استخدام الانترنيت، وأيضا تتطور قيمة المؤسسة (أى مؤسسة) فى ظل الإدارة القادرة على الدفع المستمر إلى التحول.. إلخ..

إن المضاف فى قيمة الشىء (أو الفرد أو المجتمع) نتيجة تحوله هو قيمة مضافة، وكلما كبرت هذه القيمة كان ذلك دليلا على القدرة، ومنتجا للوفرة ومؤديا إلى التقدم..

لقد شغلت تحولات القيمة الفكر الاستراتيجى فى التنمية بحيث صار التقدم المؤسسى أو المجتمعى يحدث بواسطة (ويقاس من خلال) ثلاثة أنواع رئيسية من سلاسل تحولات القيمة النوع الأول يختص بتحولات القيمة الاقتصادية، والثانى يختص بتحولات القيمة الصناعية، وأما النوع

الثالث فهو سلسلة تحولات القيمة التكنولوجية. من خلال هذه السلاسل يولّد التغيير التكنولوجي القدرة على تصنيع شيء جديد ذي قيمة صناعية جديدة يضيف في النهاية قيمة اقتصادية جديدة. إن التقدم سواء على المستوى الصغير أو الجزئي (مستوى وحدة العمل مثلا) أو على المستوى الكبير أو الكلي (الدولة أو العالم) صار في فترة التحول إلى العولمة يدار من خلال الإدارة الأفضل لتحولات القيمة حيث نجد أن درجة التحولات، وقدر تناغمها وشدة سرعتها وحجم عائداتها.. الخ كلها أمور مرهونة أساسا بكفاءة الإدارة وإذا كانت أهمية ومكانة «تحولات القيمة» في عالم اليوم بهذا القدر، فما هو يا ترى وضعها في مجتمعنا؟..

يوجد في مصر - بلا شك - توجه سائد يدفع إلى إحداث تحولات قيمة. إن هذا التوجه من شأنه أن يحدث التحول، لكن عجلة التحول وشدته يظلا مرهونين بدرجة «القصد» الإداري في إحداثه..، وفي تقديري أن درجة القصد هذه هي المشكلة الرئيسية في كل البلدان النامية، ومنها مصر. إن ما نحاوله هنا هو الإشارة الموجزة جدا إلى بعض المعوقات التي من شأنها التأثير السلبي في عمليات تحولات القيمة، وبعد ذلك نحاول جذب الانتباه إلى مزية نعتقد أنها تمثل الركيزة الأساسية لاجتياز هذه المعوقات والتغلب عليها.

● المعوقات:

١ - مقاومة التنوع: برغم أن التنوع في الفكر وفي الإمكانات وفي الوسائل يساعد على الدوام على التأقلم مع المتغيرات وعلى توفير القدرة

على مجابهة التحديات، فإنه يمكن - إلى حد كبير - ملاحظة انتشار موقف عام مضاد للتنوع في مجتمعنا. هذا الموقف يلاحظ ليس فقط في العلاقة بين الرؤساء والمرءوسين، بل وفي محدودية أنشطة العمل الجماهيرى، وفى التفاعل مع الجديد أو الآخر فى الفكر والثقافة. إن خطورة الافتقاد إلى التنوع على المستوى المجتمعى تماثل فى تقديرنا خطورة نقص المناعة على مستوى جسم الكائن الحي..

٢ - **الخوف من التغيير**: رغم أن التغيير سمة أساسية للعصر، فإن الإنسان فى مصر بطبيعته يخاف التغيير. قد يرجع ذلك إلى ثقافة محافظة و.. أو إلى ضعف وصورية مشاركة الإنسان العادى (عضو وحدة العمل أو الجمعية الأهلية أو الحزب.. الخ) فى إحداث التغيير..

٣ - **الافتقاد إلى العمل كفريق**: يعد العمل كفريق أعظم إنجاز إدارى فى القرن العشرين،(*) فالفرد يعطى أحسن ما عنده من أداء وفكر للمجموعة، والمجموعة تعطى أحسن ما عندها (من أمان وقوة وعائد ودفع) للفرد، وفى إطار هذا التفاعل الجماعى - الفردى المزدوج تتحقق الكفاءة المثلى Optimal لوحدة العمل. إن العمل كفريق فى مصر لم يبلغ بعد المستوى اللائق بنهاية القرن العشرين، أى المستوى اللائق بالتحولات فى سلاسل القيمة..

٤ - **ضعف الرؤية الكلية**: يؤدى الالتزام بالرؤية الكلية holistic إلى إمكانية استيعاب التباينات والتكاملات داخل وحدة العمل وفى المناخ

(*) ارجع إلى «الإدارة: ايديولوجية القرن الـ ٢١» فى «إدارة المعرفة: رؤية مستقبلية» - سلسلة اقرأ - رقم ٦٣٧ - دار المعارف.

المحيط بها، وكذلك القدرة على ربط المدخلات والمخرجات جميعها ببعضها البعض، وبالتالى فإن الرؤية الكلية تساعد على التفكير الاستراتيجى، وعلى تعظيم إمكانية التحول وعلى تجنب الواحدية والتعصب وقصر النظر..

٥ - استرخاء الزمن: تعتبر مشكلة طوال فترة التلكؤ ومرور الزمن بدون استفادة قصوى مشكلة مجتمعية وليست فردية حيث إحساس الفرد بالوقت هو دائما انعكاس للإنتاجية المجتمعية لكل وحدة زمن. الفرد الذى تطول معاناته فى الحصول على حقه فى قضية أو فى علاج عضو من أسرته أو فى ترقى لا ينتظر منه أن يعطى (للتحول) أحسن ما عنده فى أقل زمن ممكن. إن استرخاء الزمن يجعل حياة الأفراد تبدأ وتنتهى دون إنجازات تتفق مع المعنى المطلوب لحياتهم، وفى المقابل فإن الإحساس بتقلص الزمن يحفز على ضرورة الاستفادة بكل لحظة فى عمليات التحول والتقدم؛ وربما يمكن القول أن الاختلاف فى الشعور بالزمن صار واحدا من أهم التباينات فى صفات الإنسان بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة..

٦ - سلطة الفرد: من الملاحظ فى هذا الشان وجود بعض الظواهر السلبية نذكر منها ما يلى:

* أن معظم المرءوسين يعملون من خلال توجيهات رؤسائهم وليس من خلال استيعابهم لمهام العمل والإبداع فى تنفيذ هذه المهام..

* أن الوضع الشائع - عمليا - فى العلاقة بين المسئول ووحدة العمل هو أن الوظيفة القيادية تضيف أهمية وقيمة للفرد المسئول أكثر مما يعطى هذا الفرد لوحدة العمل من أجل التطوير والتحول الإيجابى..

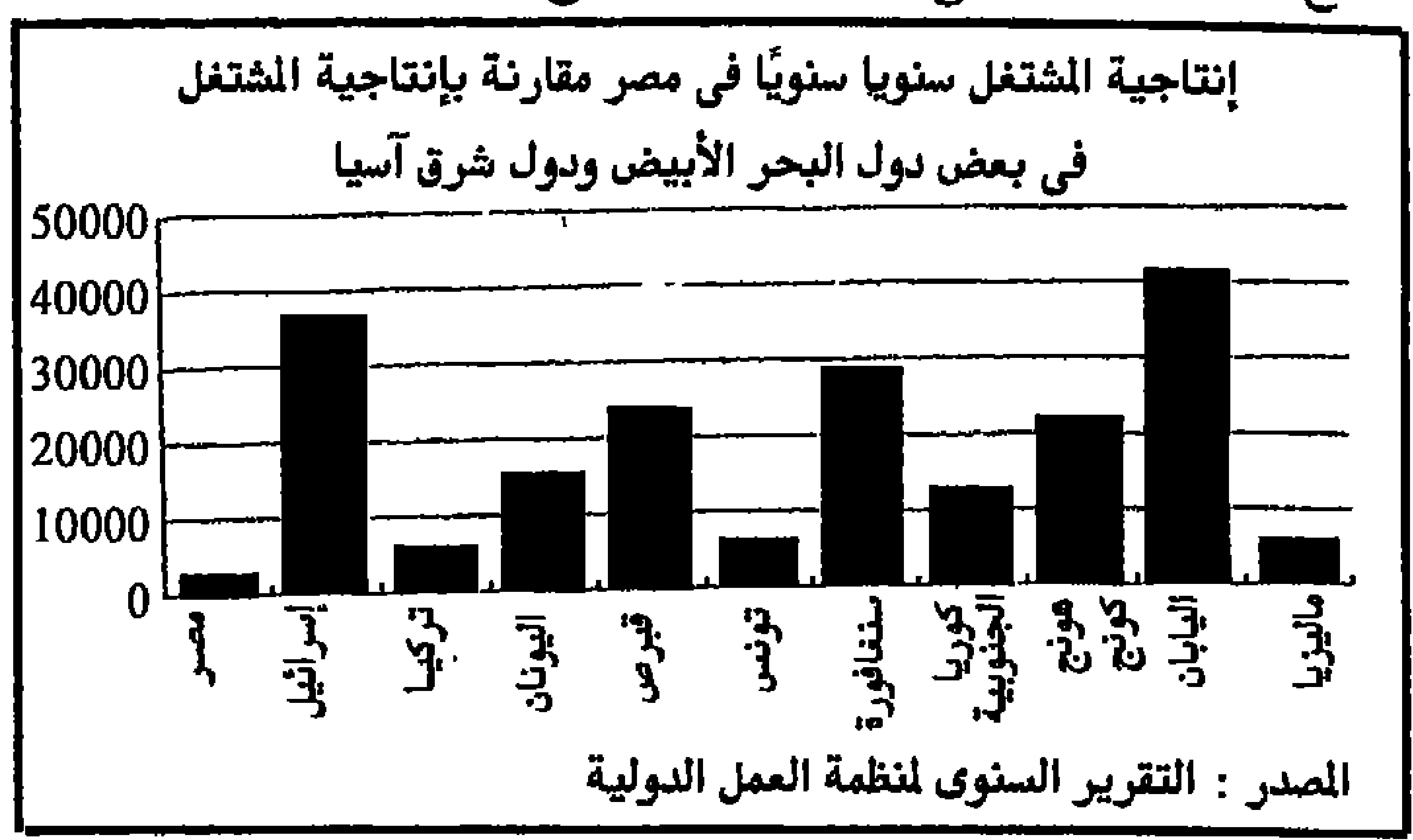
إن ذلك يعنى - على المدى الطويل - امتصاص إمكانيات وحدات العمل لصالح الأفراد المسئولين..

* أن سلطة الفرد القائد فى الكثير من وحدات العمل صارت عند العاملين أهم من ثقافة المؤسسة، بل لقد أصبحت رؤى وعلاقات وقيم رئيس العمل - فى هذه الوحدات - هى البديل لثقافة المؤسسة..

٧ - **غيبة الإنسان العادى:** توصلت الإدارة الحديثة إلى أن الإنسان العادى هو الوحدة الأساسية للتقدم. وبقدر ما يتوافر لهذا الإنسان من أمان وعدالة ودرجة حرية فى الإبداع بقدر ما تتراكم المساهمات الإيجابية لأفراد المجتمع تراكما نوعيا وكميا يكون هو فعلا الأساس للجودة الكلية وللتغيير والمنافسة. وفى هذا الخصوص يفضل الانتباه إلى الحقيقة مهما كانت موحشة، فالحقيقة تقول أن الإنسان العادى عندنا تائه إلى حد كبير فى مناخ علاقات الواسطة وتبادل المنفعة والذكاء الاجتماعى.. وربما يمكن القول أن الفرصة المتاحة بالكامل - بدون واسطة - للإنسان العادى فى مجتمعنا تنحصر أساسا فى امكانيتين، الأولى هى أن يظهر جودة معدنه فى وقت الأزمات الحادة المفاجئة (مثل كوارث الزلازال أوالحرائق)، والثانية هى التعبئة القومية فى المعارك التاريخية (مثل حرب أكتوبر). إن الانتباه إلى العطاء الممكن على المستوى اليومى بواسطة الإنسان المصرى العادى هو الضمان الحقيقى لتعظيم وتواصل تحولات القيمة..

٨ - **الضعف الإدارى:** يتمثل ذلك فى اضمحلال الامكانية المنظومية لتحويل الكفاءات والكفايات البشرية والمادية -وهى كثيرة - إلى قوة مؤثرة

في عمليات تحــول القيمــة، إن هــذا الضعــف نتيجــة طبيعيــة للمعوقــات السبعة السابقة، وهو التفسير الرئيسى (والإجابة) للســؤال التقليــدى لمــاذا ينجح المصرى فى الخارج أكثر جدا مما ينجح فى الداخل؟!..



المزايا والأمل:

ليست المعوقات المشار إليها معوقات ازلية. إن علاجها وارد وممكـن تماما، وذلــك مــن خــلال مزيــة رئيسية كبيرة، وهــى التحضر الأصيــل للإنسان المصرى العادى. إن الإنسان المصرى لديه تاريخ طويل فى القابلية للتنظيم والقدرة على الإبداع والرغبة فى إعطــاء كـل مـا يملـك مـن جـهد ووقت من أجل إثبــات ذاتــه وتقدم وطنــه، إن إدراكــى للتحضر العظيم للإنسان المصرى لا ينبع من شوفونية أو رومانتيكية بل لقــد تعزز عنـدى

هذا الإدراك نتيجة مشاهدات واحتكاكات كثيرة فى العديد من بلدان العالم شرقه وغربه..

وبعد، هناك حاجة كبيرة للتعامل العلمى المنظم مع معوقات تحولات القيمة وهناك حاجة كبيرة كذلك لإدارة الامكانيات الدفينة فى الإنسان المصرى إدارة إبداعية تتناسب مع شدة التحديات، وعمق المتغيرات وسرعة التحولات..

(٧)

وجهـة نظـر

٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد

للفكر الإدارى الوطنى دور رئيسى فى ترشيد التفاعل مع إيجابيـات وسلبيات ظاهرة «العولمة». إن من مهام هذا الفكر وضع الإطار المرجعـى لتقييم الأداء والتقدم الوطنى فى ظل التغيرات العالميـة..، ومـن مهامـه أيضا التعـامل مـع ظـاهرة «التغيـير فـى دور الدولـة»، ومـع متطلبـات وآليات «ترشيد الخصخصة»..، وكذلك وضع الأسس الخاصة بالتجديد الدائم للفكر الإدارى الوطنى ذاته.

بعد حوالى عامين من ظهور أزمة جنوب شرق آسيا.. وضح أن التنميـة فى هذه الدول كانت – رغم عناصر إيجابية كثيرة فيها – تفتقد إلى الفكـر الوطنى الذى يهدى إلى (ويصون) التفاعل الرشيد مع العولمة. لقد انزلقـت النمور إلى مستنقع الكوارث المالية فجأة وبطريقة فجـة دفعـت الغـرب إلى السخرية والتـى نجـد نموذجـا لهـا فـى مقـال نشـرته النيويـورك تـايمز ٩٧/٩/٢٠ للكاتب توماس فريد مان بعنوان أعذرنى يا محمـد كـان المقال يسخر من انتقاد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا لشرور العولمة ولمسـاندة القوى الكبرى لدور المضـاربين فـى أسواق العملات والأسـهم فـى تدمـير اقتصاديات النمور وهى انتقادات وجهت أثناء الاجتماع السنوى لمجلـس

محافظى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى فى هونج كونج (سبتمبر ٩٧) وجاء فى المقال المذكور كرد على رئيس وزراء ماليزيا عبارات منها «اعذرنى يا محمد، ولكن على أى كوكب أنت تعيش أهم حقيقة حول العولمة هى أن أحدا لا يسيطر أيها الأبله..» وهكذا..

أطر تقييم الأداء الوطنى

إن العبرة التى يمكن أن تكتسبها شعوب الدول النامية من أحداث جنوب شرق آسيا تكون عبرة صادقة ومفيدة عندما تتخطى مجرد استيعاب الأسباب المباشرة للكارثة مثل القروض والمضاربات والاستهلاك الترفى، إلى إدراك الأهمية العملية لدور الفكر الوطنى فى ترشيد التفاعل مع إيجابيات وسلبيات العولمة. إننا فى هذا الخصوص وبالنظر إلى التفاعلات فى مصر مع العولمة، نحاول أن نجذب الانتباه إلى توجهات إدارية حرجة تتناقض مع متطلبات التعامل مع العولمة، وكذلك مع المسار الأمثل للتنمية، وقبل ذكر هذه التوجهات الحرجة نورد الملاحظات التالية:

١ - أن «العولمة» أمر واقع وهى لم تبدأ الآن فقط ولن تنتهى فى زمن قريب منظور، وبالتالى فإن التفاعل معها فى إطار استشراف وطنى طويل المدى هو الأمر الأكثر جدوى للحاضر والمستقبل من مجرد حصر هذا التفاعل فى إطار ذرائعى نفعى ضيق من منظور الفعل المباشر ورد الفعل المحدود.

٢ - أن دور الدولة فى ظل العولمة فى المدى الزمنى المنظور يتحول ويتبدل، لكنه لا يختفى ولا يتقلص..

٣ - أن الخصخصة وسيلة لتحقيق أداء أفضل، وليست أمرا مقصورا لذاته.

٤ - أن الإدارة الحديثة طريق حقيقى لتعظيم قدرة أى مجتمع على حسن التعامل مع تحديات ومتطلبات العولمة.

٥ - أن الإطار المرجعى لتقييم الأداء والتقدم الوطنى فى ظل العولمة يتشكل من:

(أ) قدر الهدف (أو الطموح) الوطنى كيفا وكما..

(ب) المقارنة باستمرار مع مسارات وخبرات وطموحات الشعوب الأخرى..

(جـ) مستوى الرضا الوطنى العام.

وفى هذا الصدد لا ترقى التقييمات الصادرة عنا بواسطة آخرين (المعاهد والمؤسسات والمكاتب الأجنبية) عن مجرد الأهمية الثانوية وذلك بالمقارنة بالأهمية الأساسية للإطار المرجعى السابق الإشارة إليه. وهنا من المهم أن نأخذ فى الحسبان أن التقييمات التى صدرت عن مؤسسات الغرب بشأن التنمية فى دول جنوب شرق آسيا قبل بدء موجة الكوارث المالية الأخيرة كانت متفائلة، ولم تتطرق إلى ذكر السلبيات الجسيمة أو إلى توقعات لكوارث ما..

توجهات حرجة

وأما عن التوجهات الإدارية الحرجة التى نود طرحها فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث نقاط رئيسية نذكرها بإيجاز كما يلى:

أولا: شدة هيمنة الإدارة المركزية للحكومة: رغم المتغيرات والخصائص الجديدة المصاحبة للعولمة مثل سرعة الاتصال وسرعة التغيير فى المنتجات والخدمات..، مما يولد - وباطراد - الحاجة إلى التطوير السريع والمتواصل، ومن ثم الحاجة إلى اللامركزية فى صنع واتخاذ ومتابعة القرار، إلا أن المشاهد أن الإدارة فى مصر - رغم بعض الإيجابيات - تتعاظم مركزية فى الآونة الأخيرة، سواء على مستوى مجلس الوزراء أو على مستوى الوزارات، وهو اتجاه عكسى تماما أو هو عودة للوراء بالنسبة لمستجدات الإدارة فى العالم، ومن الأمثلة على تعاظم مركزية الإدارة نشير إلى ما يلى:

- عقد اجتماع على مستوى مجلس الوزراء (المجموعة الاقتصادية الوزارية) بقيادة رئيس المجلس للمناقشة واتخاذ القرار بشأن حل مشكلات إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة الخاصة بقطاع النسيج ذلك بينما من المفترض أن يكون فى وسع الجمعية العمومية للشركة التابعة أو رئاسة الشركة القابضة أو جمعيتها العمومية حل المشكلات سواء بذواتهم أو الاتصال بالوزارات المختلفة (إذا لزم الأمر)..

- ظاهرة استمرار وجود مشكلات فردية أو جماعية لا تجد حلا إلا من خلال سلطة أعلى مسئول فى الحكومة وهى مشكلات تختص بمجالات عديدة مثل الضرائب والسفر للعلاج.. الخ، وقد أمتدت مؤخرا إلى النوادى والكرة.

● بلوغ مركزية الإدارة ما قد يعتبر «تطرفا» بالقياس إلى معايير ومواصفات زمن العولمة وهو التصرف فى أعمال ومستقبل حجم كبير من الشركات (قطاع الأعمال) من خلال نسيج ومنظور إدارى أحادى من الناحيتين القيادية والفنية، وذلك رغم العدد الهائل لهذه الشركات (فى الأصل أكثر من ثلاثمائة شركة تابعة) ورغم تنوعها إلى ١٦ شركة قابضة متباينة تماما فى أنشطتها الصناعية والتجارية، وكذلك رغم التنوع الداخلى لأعمال كل شركة قابضة على حدة.

ثانيا: ممارسة الخصخصة من منظور مالى صرف. وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن الخصخصة وسيلة لتحقيق أداء أفضل، فإن الخصخصة الجارية فى مصر تقوم فى الأساس وربما بشكل كلى. على الإجراءات المالية الخاصة بالبيع وتغفل أمرين عظيمين هما التطوير الإدارى والتغيير التكنولوجى. لقد بلغ هذا التوجه قمة الصراحة فى قرار اللجنة الوزارية العليا للخصخصة باللجوء إلى «مروجين محترفين» لبيع الشركات العامة (الأهرام ٩٨/٨/٢٠) وليس اللجوء إلى محترفين فى التطوير الإدارى أو التغيير التكنولوجى.

إن تركيز عمليات الخصخصة على الإصلاح المالى - والبيع - فى غيبة توافق استراتيجى مع كل من إصلاح إدارى حقيقى وتطوير تكنولوجى فاعل، هو أمر تصحبه سلبيات لها مخاطرها، وهذه السلبيات لا تتعلق فقط بكفاءة التطوير ومستقبله، أو المسار الاجتماعى الخاص بانتقال الملكية ونشوء القيم وإصابة الطبقة الوسطى بخلل، أو حتى بتجاهل النظريات الاقتصادية الحديثة الخاصة بالنمو، وإنما هى تتعلق - على المدى البعيد - بمتطلبات الأمن القومى.

وليس سرا - كمثال - أن إحدى الشركات الاستثمارية المنشأة كاستثمار مصرى أجنبى مشترك (من خلال القطاع العام) قد تحولت ملكيتها مؤخرا بالكامل إلى شركة أجنبية تماما - كما لم يكن أمرا بسيطا ذلك الاندهاش العام من تصريح وزير المالية والخاص بأن الحكومة تبحث عن شركة أجنبية لإدارة الجمارك المصرية. إن الإصلاح المالى أمر مهم ولازم لكنه ليس الإصلاح كله، وليس أول مراحل الإصلاح. إن الإدارة الحديثة والتحالفات الوطنية - وطنية، والوطنية - أجنبية، ونقل واستيعاب وتطوير التكنولوجيا هى ركائز أساسية للتطوير الحقيقى وللخصخصة الوطنية التى تهدف إلى دفع وتقوية النسيج الوطنى والإمكانات الوطنية فى الإنتاج والخدمات. وربما يمكن إدراك مدى سيطرة المنظور الأحادى المركزى لعملية الخصخصة عند التفحص المتمعن لتصريح مسئول فى وزارة قطاع الأعمال يقول فيه: يتم حاليا دراسة إنشاء شركة جديدة أو كيان لتولى مهمة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال يبلغ عددها ١٣٠ شركة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠ مليار جنيه.(الأهرام٢٢/١٢ ٩٧).

ثالثا: مشكلات فى اختيار القيادات. إن اختيار القيادات فى مصر أمر يستحق الاهتمام البالغ والتفصيلى ويتعدى موضوع وحجم المقال الحالى، لكننا هنا نكتفى بالتنويه إلى بعض الاعتبارات والأفكار والمعالجات الأساسية فى هذا الموضوع.

١ - أن متغيرات العولمة تتطلب تغييرات جذرية فى الإدارة وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث دون تطوير فى الاعتبارات والطرق الخاصة باختيار القيادات.

٢ - أن المعالجة الفكرية للحاجة والأهمية بخصوص تحديث وتطوير عمليات اختيار القيادات فى مصر قد بلغت الذروة فى كتابات المفكرين بعد حادث الأقصر وقد أوضحت هذه الكتابات الحاجة لأن يمتد التغيير فى اختيار القيادات إلى كافة المجالات وليس فقط الشرطة.

وربما تكون من أهم الإشارات فى هذا الخصوص إشارة الأستاذ السيد يسين إلى أن هناك حاجة شديدة لتغيير دماء النخبة السياسية والإدارية والفنية المصرية ولا ينبغى فى هذا المجال إطلاقا التعلل بأهمية الإبقاء على القيادات القديمة المتجمدة بحجة ضرورة الحفاظ على الاستقرار لأن الإبقاء على القيادات لن يؤدى الا إلى الجمود.

وجدير بالذكر أن الحاجة إلى التغير فى أساليب اختيار القيادات كان قد سبق الإلحاح عليها فى العديد من الكتابات حتى قبل حادث الأقصر (التغيير كأداة استقرار - الأهرام ٩٦/١/٤) وقد تمثل أبلغ وأعمق انتباه فى هذا الشأن فى اطروحات وردت فى الكتاب المهم الذى حرره د. أسامة الباز عام ١٩٩٦. «مصر فى القرن الـ ٢١ : الآمال والتحديات»، ومن ذلك توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب.. ومن ذلك أيضا تحسب أن تلجأ هذه الحركات لاستخدام العنف، إحساسا منها بأن جمود الأجيال القديمة هو الحاجز الأصم الذى يمنع تحويل المجتمع إلى مجتمع يسوده العدل ويعطى المجال للفرص المتكافئة (صفحة ١١٢).

ويمكن القول بأن الجمود فى اختيار القيادات هو سبب ونتيجة فى نفس الوقت للتوجهين الأول والثانى (مركزية الإدارة - المنظور المالى للخصخصة).

منطلقات التجديد

نعتقد أن الإدارة فى مصر فى حاجة إلى منحى جديد ينطلق من:

١ - إدراك الدور العظيم الذى يمكن أن تلعبه الإدارة كوسيلة عبقرية لاكتشاف وصنع وإنجاز فرص اللحاق بالتنافسية الدولية.

٢ - اعتماد أكبر على المعرفة الحديثة المتجددة فى تطوير كل من الإدارة العامة في الدولة، وكذلك إدارة الأعمال فى جميع وحدات العمل (عام وخاص).

٣ - درجة أعلى من التوافق والتواصل واللامركزية بين متطلبات وأمور كل من الإدارة العامة وإدارة الأعمال..

٤ - استكشاف واتخاذ كل الوسائل والترتيبات والإصلاحات والتغييرات الإدارية الممكنة بهدف دفع وتمكين الإنسان العادى من استخراج وتوظيف أحسن ما لديه من إمكانات ورؤى وطموحات من أجل نفسه ومن أجل مصالح المجتمع.

أن الحاجة إلى فكر إدارى وطنى جديد تقوم على أمرين أساسيين: الأول هو إدراك قدر التطورات الهائلة الممكنة فى فاعلية الإمكانات المصرية والبشرية والمادية عند عمل تصحيح أمثل للأداء الإدارى.

والثانى هو القناعة بإمكانية إدخال الإدارة الحديثة إلى مجريات الأمور فى مصر فى إطار من الرعاية والدفع من القيادة السياسية للدولة والإدارة التنفيذية للحكومة.

الباب الرابع

العلم والتكنولوجيا .. وقوة الوطن

ما زلنا نواجه مشكلات وقضايا التغيير والتنمية والتقدم من خلال عمليات ومعاملات خاصة – في الأساس – بالاستثمار المالى ، أكثر من الانتباه للدور المركزى والأصيل للعلم والتكنولوجيا بخصوص هذه المشكلات والقضايا . ما هى أبعاد هذا الدور ؟ . ماذا ينقصنا بخصوصه ؟. كيف يمكن للعلم والتكنولوجيا فى مصر أن يساهما فى التعامل مع العولمة ؟ .. إنها كلها أمور هامة يجرى تناولها من خلال الأجزاء التالية :

١ – الانتباه السياسى لدور مصر تكنولوجيا .

٢ – آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة .

٣ – نحو استراتيجية للبحث العلمى حتى ٢٠٠٥ .

٤ – التغيير المنظومى فى البحث العلمى المصرى .

٥ – نحو ثورة فى إدارة العلم والتكنولوجيا .

٦ – البحث العلمى فى مصر : البناء الوطنى قبل العولمة .

٧ – إشارة بدء للتغيير التكنولوجى .

٨ – العوامل المساعدة الحاكمة للتقدم التكنولوجى .

(١)

الانتباه السياسى لدور مصر «تكنولوجيا»

مع الأخذ فى الاعتبار للعولمة التقنيــة techno - globalism كـأهم عنصر فى مدخلات وحركيات ومخرجات العولمة ، والتى تنعكـس فـى المتغيرات العالمية بما تتضمنه من تحالفات واتفاقيات وأزمات وحـروب .. الخ ؛ فإنه يصير مـن المـهم الانتبـاه السياسـى لقـوة مصـر فـى العلـم والتكنولوجيا حيث ستتزايد باستمرار أهميتـهما المرجعيـة فـى الـدور الإقليمى والدولى لمصر . وبينما تملك مصر أكبر امكانية نسبية بين دول المنطقة للتعامل القيادى مع ظاهرة العولمة التقنية ، فإننـا نـرى أن هـذا التعامل القيادى مرهون بقدرة منظومة الوطن على القفـز فـوق عـدد مـن العقبات الرئيسية .

من الطبيعى فى إطار المتغيرات العالمية المتسارعة وتداعياتها الإقليميـة أن ينشط الفكر بشأن (دور مصر) فى المنطقة . وفى تقديرنا أن تواصل دور مصرى على المستويين الاقليمى والعالمى ، لابد أن يرتكـز علـى استيعاب للعولمـة ليـس فقـط باعتبارهـا ظـاهرة بـل لكونـها حاكمـة إلى حـد كبــير للمتغيرات الجاريــة والمسـتقبلية ، وذلـك حيـث نـرى العلاقـات الدوليـة الحاكمة للنفوذ وتوزيع الثروات . أصبحت تتأثر بآليات رشـيقة وسـريعة

وجذابة تصنعها وتوجهها الشركات والتحالفات التجارية والتنمية عابرة الجنسيات ، أكثر من تأثرها (أى العلاقات الدولية) بالعلاقات الثنائية بين الدول بما تتضمنه هذه الأخيرة من بيروقراطية ومحدودية فى الأفق والوسائل . هذا التغيير في حركية العلاقات الدولية أصبح سمة أساسية للعولمة . وأما الوسيلة الرئيسية للعولمة فهى (التكنولوجيا) . فالشركات الكبرى عابرة الجنسيات هى المالكة للقدرات التكنولوجية الرئيسية ولإمكانيات تطويرها ووسائل التحكم فى نقلها . ومن خلال تحكم عابرات الجنسيات فى نقل التكنولوجيا يجرى التحكم فى فرص نمو الثروات المادية أو المعرفية كما يجرى رسم جديد لخرائط النفوذ فى العالم . التكنولوجيا إذن هى القوة الدافعة لظاهرة العولمة ، وهكذا نحن فى عصر يتصف بالعولمة التقنية أو «التكنوجلوباليزم» .

وفى إطار نهج العولمة التقنية نرى أن الشرق أوسطية عندما ترددت بشدة منذ سنوات قليلة كانت تمثل الجملة أو الفكرة التى قد تتمشى مع لغة أو منهج العولمة فى هذه البقعة من العالم . وهذا يفسر طرح الشرق أوسطية عندئذ كسوق وتضمنها لأمور التكنولوجيا والخدمات والتمويل(وخاصة فكرة إنشاء بنك يوجه آليات التنمية التكنولوجية فى المنطقة).

وهنا لابد من جذب الانتباه إلى البعد التكنولوجى فى الوجود الإسرائيلى المكثف عام ١٩٩٤ فى مؤتمر السوق الشرق أوسطية فى المغرب وفى مبادرة المشاركة بين الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط فى القاهرة . وذلك بالإضافة إلى الاهتمام السابق والمتنامى فى إسرائيل بشأن السياسة الإسرائيلية للتنمية التكنولوجية .

إن الراصد المدقق للعلاقات الدولية في السنوات الأخيرة يلحظ بروز «التكنولوجيا» كعنصر رئيسي في التحالفات الإقليمية وفي الاتفاقيات والأزمات الدولية .

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

١ - أن مكانة وقوة مصر في العلم والتكنولوجيا هي العنصر المحدد لدور مصر على أي مستوى جيوبوليتيكي (شرق أوسطي - إسلامي - شمال أفريقي - عربي - بحر متوسط .. الخ) .

٢ - أن مصر تملك بين دول المنطقة أعظم امكانيات نسبية (بشرية ومادية) تكفل لها التعامل القيادي مع العولمة التقنية، غير أن هذه الامكانيات في حاجة إلى الدراسة والشحذ والإدارة العلمية المنظمة، حيث من الضروري مواجهة حقيقة مؤداها أن أدوات إدارة وتخطيط ونقل وتطويع وتطوير وإبداع التكنولوجيا على المستويات القومية والقطاعية هي في الأغلب مشتتة منخفضة الفاعلية وغير متوافقة مع بعضها البعض .

٣ - أن النجاح في التعامل الإيجابي (بندية) مع العولمة يتطلب القفز بقوة وتقنية عالية فوق بعض العقبات والمعوقات، والتي منها التاريخي مثل التعامل السلبي مع التراث الحضاري ، ومنها النفسي الذي يحجبنا عن الوجود النشيط والمنظم في ساحات العولمة التقنية التي توجد فيها إسرائيل ، ومنها المنهجي خاصة الافتقاد إلى التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى ، حيث لا يوجد مثلا تحديد للصناعات الاستراتيجية في السياسة المصرية ، بينما يمكن الإشارة إلى الالكترونيات كصناعة استراتيجية في

السياسة الإسرائيلية . ومنها المعرفي والخاص بتطبيق المنـهج العلمـى فـى التعليم واختيار مشكلات البحث العلمى . ومنها الإدارى والخاص بـإدارة الجودة الكلية في مؤسسات الدولة من حيث مدخلات ومخرجات العمـل في القطاعات المختلفة بما يتضمنه ذلك من العلاقـات داخـل المؤسسـات وبينها وبعضـها البعـض ، وكذلـك نظـم التقييـم والـترقي ووسـائل شـحذ القدرات وتعميق انتماءات العاملين إلى مؤسساتهم وتنظيم عطائهم فى إطار نفسى – اجتماعى قومى .

وختاما ، يمكن التوصل إلى استنتاجين :

الأول : هو أن الانتباه السياسي للقـدرات العلميـة والتكنولوجيـة فـى مصر هو المدخل الرئيسى للاستفادة القصوى مـن شـبكات العولـة التقنيـة حيث لا يمكن أن تنمو علاقة إيجابية مع الشركات عـابرات الجنسـيات ومع آليات العولمة دون (رفع حـاد) لكفـاءة الأداء فـى حياتنـا (ولنـا فـى بعض النمور الآسيوية والصين أمثلة حية) .

والثانى : هو أن دور مصر يتوقف علـى قدراتـها التكنولوجيـة وعلـى قدر مكانتها وإنتاجيتها فى عالم التكنوجلوباليزم .

(٢)

آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة

(فى بلد كبير مثل مصر تكون مسألة ضم وزارتين فى وزارة واحدة أمرًا هامًا يستوجب الانتباه والنقاش، خاصة عندما تكون الوزارتين هما (التعليم العالى) و (البحث العلمى). إن تسليط الضوء على الخصوصيات والاعتبارات التى تجعل هذا الضم أمرا غير مستحب، أو التى تجعل منه ضرورة - فقط - كمرحلة انتقالية (فى إطار شروط معينة)، يظل من وجهة نظرنا أمرًا يتصل بالمنظور السياسى للبحث العلمى ، أكثر منه اتفاق أواختلاف مع ترتيبات أو إجراءات . وهذا هو ما نحاول توضيحه هنا) .

لقى التعديل الوزارى (الذى جرى عام ١٩٩٧) بخصوص ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى ارتياحا وترحيبا عند كثير من المختصين والخبراء ، وكان من أهم الأسباب الظاهرة لهذا الارتياح توقع إحداث تنسيق وتكامل فى جهود البحث العلمى فى مصر ، خاصة أن معظم علماء مصر موجودون فى الجامعات ، وكذلك التخلص من المشكلات التى يرى البعض أنها تتصاعد عادة مع وجود وزير متفرغ للبحث العلمى ، وفى تقديرى أن ما بدا من ارتياح لهذا التعديل له

أسباب أخرى غير ظاهرة ، من ذلك شعور عام بانخفاض إنتاجية البحث العلمي عن المستوى الممكن وطمأنينة وارتياح إلى شخصية الوزير الجديد بالإضافة إلى قدر كبير من الاتفاق على جدية السيد رئيس الوزراء فى إحداث تعديلات إيجابية باستمرار ورغم ما ظهر وما بطن من أسباب فإن أهمية وخطورة دور البحث العلمى فى تأهيل مصر لمجابهة المتغيرات والتحديات المتسارعة عالميا وإقليميا (فى المعرفة والتكنولوجيا والتجارة والأمن والعلاقات الدولية) تدعو إلى مزيد من الشفافية فى إلقاء الضوء على التعديل الأخير وذلك بهدف تعرف أدق على المحاذير ووعى أكبر فى اكتشاف الإمكانيات وكفاءة أعظم فى تشغيل هذه الإمكانيات وفى إدارة تحقيق الآمال الوطنية .

اعتبارات حاكمة

إن تسليط الضوء على التعديل الأخير يحتاج الأخذ فى الحسبان لثلاثة أنواع من الاعتبارات الحاكمة :

(أ) طبيعة البحث العلمى كآلية إنتاجية .

(ب) خبرات الدول المتقدمة ودول النمور بخصوص الإدارة القومية للبحث العلمى .

(جـ) المتغيرات العالمية المتعلقة بتطوير المعرفة وتعظيم عائد الأسرار التكنولوجية .

ان اعمال الاعتبارات السابق الإشارة إليها يقود إلى جملة من الاستنتاجات والمعايير ذات الصلة المباشرة بموضوع التعديل الأخير نوجزها فيما يلى :

١ – أن أنشطة البحوث والتطوير المؤدية إلى التقدم التكنولوجي تجرى أساسا في (وتدار من) وحدات الإنتاج والخدمات ومراكز البحوث في الشركات والمصانع والوزارات ، وأما البحث العلمي في الجامعات فمهمته الأساسية تقدم المعرفة العلمية المحضة والمساهمة عند الضرورة وبناء على طلب جهات الإنتاج والخدمات في إجراء البحوث الأساسية الموجهة ، وهي البحوث التي وإن كان لها طابع أكاديمي إلا أنها تساهم مباشرة في إحداث تطور تكنولوجي ما ، خاصة التطور التكنولوجي الجذري .

٢ – أن التغيير التكنولوجي الذي يمثل حجر الزاوية في تحقيق القيمة المضافة ، يحدث من حيث الموضوع في منتج أو في عملية إنتاجية أو في خدمة ، وكلها أمور بعيدة من ناحية الصنعة والبحث والتطوير عن طبيعة اهتمام الجامعات التي تختص أساسا بالتأهيل العلمي وبتطوير المعرفة العلمية .

٣ – أن النقطتين السابقتين هما السبب المباشر في أن الوضع الطبيعي من ناحية توزيع الموارد المادية (المخصصات) والموارد البشرية (أعداد الباحثين) في الدول المتقدمة (ودول النمور) يتميز بوجود ٧٠ إلى ٨٠٪ من هذه الموارد في الشركات والوزارات ومراكز البحوث (أى خارج الجامعات) ، وهنا يجب الانتباه إلى أن الوضع في مصر مقلوب وغير طبيعي ، حيث لا تملك وحدات الإنتاج والخدمات ومراكز البحوث أكثر من ٢٠ – ٣٠٪ من الموارد المادية والبشرية على المستوى القومي ، بينما تحصل الجامعات على ٧٠ – ٨٠٪ من هذه الموارد .

٤ – إن الوضع المقلوب الموجود فى مصر يمثل سببا مباشرا وراء ضعف مساهمة البحث العلمى فى إحداث التقدم . إن هذا الوضع يكرس عددا من الظواهر غير الصحية فى إدارة البحث العلمى فى مصر نذكر منها ما يلى :

• هيمنة ظاهرية للجامعات وتقاليدها على أنشطة البحوث والتطوير فى جهات الإنتاج والخدمات (خاصة من خلال موضوعات الأبحاث وطرق الترقى) .

• تخلى أنشطة البحوث والتطوير فى جهات الإنتاج والخدمات عن التوجيهات البحثية الخاصة بخدمة المنتج وتطويره وتطوير العمليات الإنتاجية والخدمية .

• تراجع الجامعات عن دورها الريادى بالنسبة للمعرفة العلمية الأصيلة والتأهيل العلمى الجاد .

• هروب الباحثين (بعد التأهل بالدكتوراه) من وحدات البحوث والتطوير بجهات الإنتاج والخدمات إلى الجامعات وافتقاد الفرصة فى هذه الجهات إلى التكوين التراكمى لكوادر علمية قادرة على إدارة أنشطة البحوث والتطوير وعلى مد جسور التعاون العلمى الاستراتيجى المبرمج مع الباحثين فى الجامعات .

٥ – وبعيدا عن الوضع المقلوب فى مصر فإن طبيعة الأمور ، خاصة اعتماد التنافسية على التغيير التكنولوجى المستمر (فى المنتج والعمليات الإنتاجية والخدمات) قد أدت بالنسبة للبحث العلمى إلى نوعين من الارتباط المزدوج . النوع الأول ارتباط بين البحث العلمى والتكنولوجيا ،

والنوع الثانى ارتباط بين شئون البحث العلمى والتكنولوجيا من جهة والمجتمع ككل (وليس التعليم العالى فقط) من جهة أخرى .

٦ – ومع التصاعد المتسارع لمتغيرات العولمة (خاصة حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية والعجلة المتزايدة فى التطوير التكنولوجى وفى تطوير الاتصالات والإدارة) فإن المبادرة فى البحث العلمى العالمى قد انتقلت-ربما كلية -إلى قلب الشركات العملاقة عابرات القارات، مما أدرى إلى اكتساب البحث العلمى لثلاث خواص فى غاية الأهمية والوضوح بالنسبة لانعكاساتها على الإدارة القومية :

(أ) التغلغل والانتشار ، حيث تبث – بضم التاء – آليات وتفاعلات ومخرجات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى جميع جوانب ومستويات الحياة فى المجتمع .

(ب) الخصوصية – بمعنى عدم قابلية (أو صعوبة) انضواء (أو انضمام) إدارة تسيير البحث العلمى تحت لواء (أو إلى جانب) نشاط نمطى آخر كالتعليم أو الصناعة أو التجارة .. الخ . حيث صار للبحث العلمى شئونه الخاصة من حيث اقتصادياته واجتماعياته وسياساته .

(جـ) الاستراتيجية – بمعنى ارتباط عمليات الإدارة والاختيار والتخطيط فى البحث العلمى على المستوى القومى بأهداف (أو مسارات) تكنولوجية ينتج عنها تحولات فى أهداف ومسارات أنشطة نمطية أخرى تتعلق بالضرائب والجمارك والتعليم والتجارة والتدريب والاعلام .. الخ . وبمعنى آخر فإن الإدارة الاستراتيجية لأنشطة البحث العلمى

والتكنولوجيا على مستوى الحكومة هى إدارة استراتيجية لجميع أنشطة الدولة .

٧ – لقد أدت النقطتان السابقتان إلى لجوء البلدان المتقدمة (أو التى فى سبيلها إلى التقدم) إلى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا على المستوى القومى من خلال منظومة مؤسسية خاصة تأخذ فى الأغلب شكل وزارة للبحث العلمى والتكنولوجيا أو مجلس على مستوى عال تتوافر له آليات تحديد الأهداف والتنسيق والمتابعة والتصحيح ويعمل فى إطار أعلى سلطة تنفيذية فى الدولة .

الحاجة إلى نموذج مصرى

وبعد، إن العرض الاستدلالى السابق يجذب الانتباه إلى أن المسألة بالنسبة لوضعية الإدارة القومية للبحث العلمى والتكنولوجيا تختص ليس فقط بالبحث العلمى ذاته وإنما بمجمل السياسات العامة فى الدولة ، وعليه فإن تناول آفاق ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى من المنظور السابق يدفعنا لأن نستنتج أن هذا الضم تكون له مدلولات إيجابية فقط إذا اتجهت الإدارة العليا للحكومة بالتعاون مع العلماء والباحثين إلى بناء نموذج مصرى خالص فى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا .. نموذج خاص بظروف مصر وله أهدافه المرحلية المحددة .

إن أهمية هذا التوجه تقوم فعلا على ظروف أو محددات موضوعية خاصة بمصر ، إن هذه المحددات تتلخص فى تركز ٧٠ – ٨٠٪ من القوة الضاربة للبحث العلمى فى الجامعات وأن التحول إلى الوضع الطبيعى

(المتبع عالميا) وهو وجود ٧٠ - ٨٠٪ من قوة البحث العلمى فى وحدات الإنتاج والخدمات أمر غير وارد في زمن قصير. مصر إذن فى حاجة إلى التوصل إلى سيناريو يؤدى إلى تحويل الوضع المقلوب إلى ميزة نسبية، وبمعنى آخر فإن الهدف المراد تحقيقه فى إطار الضم يتحدد بإمكانية الإجابة عن السؤال التالى :

كيف يمكن استيعاب الميزة النسبية المصرية والمتمثلة فى كثرة أعداد الباحثين فى الجامعات فى دفع البحوث والتطوير فى قطاعات الإنتاج والخدمات ؟

إن الإجابة المتسرعة بتحويل هؤلاء جميعا إلى ممارسة أنشطة البحوث والتطوير الإنتاجية والخدمية أمر غير حكيم ، حيث يؤدى إلى أن تفقد الجامعة عقلها والمتمثل فى المعرفة المحضة ، وبالتالى فإن المجتمع يفقد عقله (وهو الجامعة) على المدى الطويل .

إن التعظيم المرحلى لفوائد الإدارة الموحدة للبحث العلمى والتعليم العالى يكون من خلال تحقيق الأهداف الجزئية التالية .

١ - وضع تنظيم إدارى واستثمارى يكفل باستمرار وجود قوة ضاربة من الباحثين فى الجامعات والشركات ومراكز البحوث والوزارات ، تقوم بأنشطة بحث وتطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات .

٢ - أن يكون اشتراك الجامعة فى أنشطة البحث والتطوير الإنتاجى والخدمى بطريقة لا تؤثر على قدرات المؤسسة الجامعية على إجراء البحوث الأكاديمية القادرة على تطوير المعرفة الأساسية .

٣ - أن يؤدى هذا التنظيم إلى انتقال مؤقت لجزء من القوة البحثية فى الجامعات لفترة محدودة من الزمن (مثلا عامين أو ثلاثة) إلى القوة البحثية في جهات الإنتاج والخدمات، وأن يستمر العمل بذلك النظام إلى أن تصل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، إلى بناء المنظومة البحثية الفعالة الخاصة بها ، وذلك فى إطار خطة زمنية ترعاها كل الأطراف، وأقترح أن يكون المدى الزمنى للخطة هو السنوات السبع الباقية من المرحلة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية .

٤ - أن يجرى فى نفس الوقت تطوير جذرى غير تقليدى لمناخ العمل فى المراكز البحثية القائمة فى الوزارات وفى جهات الإنتاج بحيث تصبح هذه المراكز قوة ضاربة قادرة على عمل اختراقات بحث وتطوير تكنولوجى .

٥ - أن تتوصل الإدارة القومية للبحث العلمى إلى تصور مستقبلى لشكل العلاقة والتعاون بين الجامعة من ناحية ووحدات البحث والتطوير الإنتاجي والخدمى من ناحية أخرى بحيث يكون لكليهما خصوصياته المتميزة والتى تحقق عونا وفاعلية لخصوصيات الآخر .

خطوة تاريخية

إن ما أشرنا ويشير إليه غيرنا من محاذير وآمال بخصوص إدارة البحث العلمى فى مصر يظل مجرد كلام وكتابات ما لم تتخذ الإجراءات العملية لكي ينطلق المارد من القمقم ، المارد هو الباحث العلمى المصرى والقمقم هو المنظومة القائمة . وأما عن الإجراءات التى تقود إلى الانطلاق

فإن هناك حاجة للاقتراب منها والتعرف عليها بأسلوب علمى ، أسلوب يقوم على العصف الذهنى المتتابع والقياس والمقارنة والاستشراف والنمذجة والتقويم والمتابعة ، وإذا كانت الأهداف الجزئية التى ذكرناها تمثل عبئا نوعيا ثقيلا على عاتق وزارة الدولة للبحث العلمى والتعليم العالى فإن النجاح فى تحمل هذا العبء وإنجاز الأهداف هو خطوة تاريخية حان اجتيازها .

(٣)

نحو استراتيجية للبحث العلمى حتى ٢٠٠٥

أشرنا فى الفصل السابق (آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة) إلى أن ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى تكون له مدلولات إيجابية فقط إذا اتجهت الإدارة العليا للحكومة إلى بناء نموذج مصرى خالص فى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا.. نموذج له أهدافه المرحلية المحددة..، وفى الفصل الحالى نحاول الاجتهاد فى اقتراح معالم استراتيجية النموذج المصرى المأمول.

الهدف والإطار الزمنى:

توجد – فى تقديرنا – أربعة عوامل رئيسية حاكمة لصياغة هدف الاستراتيجية ولتحديد إطارها الزمنى:

١ – أن تعتمد الاستراتيجية على الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة.

٢ – أن تكون فى حدود المنظور من مدى زمنى.

٣ – أن تقوم على الاستشراف الممكن للمستقبل.

٤ – أن تستخدم الميزة النسبية فى الجامعات ومراكز البحوث (أى وفرة أعداد هائلة من الأساتذة والباحثين وطلاب الدراسات العليا) فى

علاج مشكلة ضعف منظومة البحوث والتطوير فى وحدات الإنتاج والخدمات.

وفى ضوء العوامل السابقة فإنه من المقترح أن يكون المدى الزمنى للاستراتيجية هو الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية فى تطبيق حقوق الملكية الفكرية، أى من الآن وحتى عام ٢٠٠٥. إن هذا الإطار الزمنى يعنى أن يكون الهدف الرئيسى للاستراتيجية هو رفع البنية الأساسية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر إلى مستوى القدرة على الالتقاء مع التنافسية العالمية عندما يحل عام ٢٠٠٥، والذى يبدأ بعده تعرض الإنتاج والخدمات فى مصر إلى المنافسة الحرة والكاملة من جميع أنواع المنتجات والخدمات فى العالم.

إن مصداقية الاستراتيجية تأتى أولا من خلال ربطها بالمتغيرات العالمية، وتأتى ثانيا من خلال حيوية أهدافها الجزئية والتى يمكن أن تتضمن ما يلى:

- **أولا**: إحداث تعديلات إدارية وهيكلية فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا بحيث تؤدى هذه التعديلات إلى تجانس وتناغم فى أنشطة البحوث والتطوير (من حيث العرض والطلب والآليات والمدخلات والمخرجات) بين وحدات البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ووحدات الإنتاج والخدمات فى الحكومة والقطاعين العام والخاص.

● ثانيا: تعديل التشريعات المصاحبة والمشجعة للاستثمار بحيث تتضمن آليات وحوافز تدفع على البحث والتطوير فى إطار محسوب يتوازى مع طموحات التنمية القومية.

● ثالثا: وضع خطة قومية لتطوير قدرات البحث العلمى والتغيير التكنولوجى على ثلاثة مستويات:

(أ) المستوى القاعدى: مستوى البحوث الخدمية فى جميع مجالات الإنتاج والخدمات وهى بحوث تختص أساسًا بمواصفات وقياسات الجودة والأمان ويمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص «البحثى» دورًا رائدًا.

(ب) المستوى المتوسط: مستوى بحوث تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمية، وهى بحوث تختص بتحقيق التنافسية فى الأسواق إن هذا النوع من البحوث لا مناص من أجرائه بواسطة جميع الشركات الإنتاجية سواء على مستوى الشركة الواحدة أو مستوى تحالف بين مجموعة من الشركات.

(جـ) المستوى العالى: مستوى بحوث التميز العلمى والتكنولوجى والتى تلعب دورًا رئيسيًا فى التنافسية طويلة المدى وفى توليد واكتساب أسواق جديدة. إن بحوث المستوى العالى تختص بمجالات محددة يتم اختيارها والاتفاق عليها من خلال تناول قومى فى الاستكشاف والتخطيط العلمى والتكنولوجى، وتجرى هذه البحوث عادة فى الجامعات والمراكز البحثية المتميزة ومعامل بحوث الشركات الكبرى. إن عمليات إجراء

ومتابعة واستغلال نتائج هذه النوعية من البحوث تتطلب توجيها وعونا ورعاية على المستوى القومي باعتبارها بحوثا تهدف إلى (وتساهم في) صنع مقدمة الجبهة التكنولوجية للدولة ككل.

• رابعا: التوصل في نهاية الفترة الانتقالية إلى بناء جديد للبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر. بناء تكون له القدرة على التطور الذاتي في مواجهة متغيرات ومتتابعات العولمة، وتكون له إمكانية صنع تنافسية مصرية رائدة على المستوى الدولي في مجالات محددة.

أسلوب العمل (الطريقة)

تضمنت السطور السابقة نظرة سريعة على الهدف والإطار الزمني لما يمكن أن يطلق عليه «استراتيجية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حتى عام ٢٠٠٥». إن التوصل إلى طرق تحقيق هذه الاستراتيجية يحتاج إلى ورش عمل علمية مكثفة وغير عادية تأخذ في الاعتبار ما يلي:

١ - أن القصور القائم في العلاقة بين وحدات الإنتاج والخدمات من ناحية ووحدات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث من ناحية أخرى لم ينشأ عن عيب أصيل في أي منهما بقدر ما هو نتاج خلل في قدرة وسعة المناخ المنظومي المحيط بهما معًا على دفعهما وتوجيههما إلى التضافر والتعاون وتبادل المنفعة.

٢ - أن التغييرات الواجب أحداثها في أسلوب العمل يجب أن تكون تغييرات حقيقية «غير متخيلة» بالقياس إلى الواقع الحالي وفي نفس الوقت تتسم بالبساطة والسهولة.

٣ - أن لمصر ظروفها الخاصة بها (اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وتاريخيا وإقليميا)، وبالتالى لا يمكن لمصر أن تنجح فى استراتيجية استنهاض علمي وتكنولوجي باتباع أسلوب عمل أى دولة أخرى، لكن الأمر يحتاج إلى استيعاب وهضم أساليب عمل الأمم الأخرى التى سبقتنا في الاستنهاض، ثم اكتشاف الأسلوب الأمثل طبقا لإمكانياتنا ومواصفاتنا وطموحاتنا.

الأمل

الزمن يمر والتطور يتسارع بشدة بحيث لا نستطيع أن نميز ما إذا كان الواقع هو أننا نحن الذين ندخل إلى القرن الحادى والعشرين أم أنه هو الذى يغزونا.. لكن ربما ما نستطيع أن نميزه وأن نتمسك به بقوة هو الأمل. الأمل الموضوعى فى المواطن المصرى العادى، وفى العلماء والخبراء والتكنولوجيين المصريين.

(٤)

التغيير المنظومى فى البحث العلمى المصرى

«التغيير» و «المنظومية» أمران هامان يميزان العصر والعولمة، ويلقيان بانعكاساتهما على المستقبل، وإذا كان الجوهر الناتج عن تلازمهما يشير إلى التجديد والانضباط والكفاءة، فإن القوة الدافعة الرئيسية للعصر والعولمة والمستقبل هى «البحث العلمى». هناك إذن ارتباط كبير بين التغيير والمنظومية من جهة، والبحث العلمى من جهة أخرى، وهو الأمر الذى يدفعنا هنا إلى تناول معالم وشروط إحداث التغييرات الضرورية فى البحث العلمى المصرى، بحيث تحدث هذه التغييرات فى إطار منظومى. أى أن نفكر فيها بطريقة منظومية، وأن نمارسها فى أطر منظومية، وأن يتناسب ناتج التغيير مع الظروف والتحديات الخاصة بالمنظومة الأم «مصر».

الأمر إذن يتطلب الانتباه إلى موقع البحث العلمى كمنظومة فى إطار المنظومة الكلية للدولة، وكذلك الانتباه إلى مكونات ووظائف منظومة البحث العلمى، وبعدها يبدأ التعرف على النهج المنظومى للتغيير.

مكان البحث العلمى فى منظومة الوطن

رغم ما لأنشطة البحث العلمى فى مصر من تقدير من قيادة الدولة واحترام من العامة، إلا أنها من الناحية العملية لم تتمحور حول (أو فى

إطار) أهداف وطنية متواصلة إلا فيما نــدر، ومـهما يقـال عـن أداء طيـب للبحث العلمي في مكان أو آخر، فإن الأداء الطيب ليس ظـــاهرة متصلة أو منتشرة، وهو مرتبط فــي حدوثـه بظـروف ونضـالات فرديـة أكـثر مـن ارتباطـه بسياسـة أو اسـتراتيجية أو نسـق وطنــي معرفــي أو إنتــاجي أو خدمي. إن التعامل المنظومي للبحث العلمي على المستوى الوطني يعني أن يجري التعامل معه باعتباره منظومة كبرى تعمل في إطار (وفي خدمة ومن أجل) المنظومة الأم وهي مصر الوطن والدولـة حيـث تتحـدد العلاقـة بين منظومة البحث العلمي والمنظومـة الأم (الدولـة) مـن خـلال المسـارات التالية:

● التحديات التــي تواجهـها المنظومـة الأم أو تستشـرف قدومـها فــي المستقبل (نتيجة تفاعلاتـها الدوليـة والإقليميـة أو اعتمـادا علـى خططـها المستقبلية)، والتي عليها (أي المنظومة الأم) أن تحولها إلى أهداف محددة تضعـها أمـام منظومـة البحـث العلمـي مـن أجـل تقديـم الفـهم والحلـول المناسبة.

● تحديات قادمـة تكتشـفها وتتوقعـها منظومـة البحـث العلمـي (مـن خلال استخباراتها) وتحيلها إلى المنظومة الأم (الدولة) من أجل الأخذ في الاعتبار في السياسات والاستراتيجيات وآليات التنسيق والتحفيز.

● قيـام المنظومـة الأم بإدارة دفـة التنســـــيق بـين منظومـة البحـث العلمـي والمنظومـات الأخـرى (منظومـات الخدمـات والإنتـــاج والدفـــاع والمالية والتشـريع.. الخ) فـي إطـار السياسـة العامـة للدولـة ومـن منظـور مستقبلي.

ومن المهم هنا أن نذكر - كمثال - أن ضعف العلاقة بين منظومتى البحث العلمى والإنتاج لا يعود إلى سلبيات تخص أيا منهما بقدر ما يعود إلى تخلى المنظومة الأكبر عن ممارسة القدر الكافى من آليات دفع وتنسيق تعامل المنظومتين معا.

الصعاب الحرجة في منظومة البحث العلمي.

يرتهن تقدم أى منظومة بالنجاح فى التغلب على الصعاب التى تواجهها، وبخصوص منظومة البحث العملى فى مصر، فإنها تواجه الصعاب الحرجة التالية:

- قدر كبير من الانقطاع فى الجسور بين منظومة البحث العلمى ومنظومات الحياة في مصر.
- ضعف تكنولوجيات البحث العلمى الوطنى (الإدارة - التجهيزات - التأهيل.. الخ).
- التقدم المتسارع للبحث العلمى على الساحة العالمية وارتفاع تكلفة تكنولوجياته.
- سيطرة تقاليد وقيم بالية على أنشطة البحث العلمى (الأقدمية - الشهادة - تسخير نقطة البحث للباحث وليس تجنيد الباحث لمصلحة نقطة البحث.. الخ).
- هيمنة تقليدية للجامعات (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) على إدارة ومسارات وقيم البحث العلمى خارج الجامعات.

منظومة البحث العلمي.. مكوناتها ووظائفها

إن الصعاب السابق الإشارة إليها هى صعاب عامة يمكن إدراكها عند التعامل مع البحث العلمى بوجه عام فى أى وقت وفى أى مجال وعلى أى مستوى.. وهناك أنواع أخرى من الصعاب يتم إدراكها فقط عند التعامل المباشر مع المنظومات الأدنى المكونة للمنظومة الوطنية للبحث العلمى والتى يمكن أدراجها كما يلى:

(أ) أنشطة البحوث فى الجامعات.

(ب) المعاهد القومية للبحوث (مثل المركز القومى للبحوث وهيئة الطاقة الذرية.. الخ).

(جـ) مراكز ومعامل البحوث بالوزارات.

(د) إدارات البحوث فى الشركات والمصانع.

(هـ) مراكز البحوث المملوكة للقطاع الخاص (غير موجودة حاليا وهناك حاجة إليها فى ظل مستجدات العولمة). هذا، وتتباين منظومات البحث العلمى من حيث أنواع البحوث التى تتعامل معها، والتى تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- بحوث أساسية تخدم المعرفة وتجرى أساسا فى الجامعات.
- بحوث أساسية موجهة إلى حل مشكلات تطبيقية معينة وتجرى أساسا فى المراكز البحثية الكبرى ومعامل الشركات الكبرى وأيضا فى الجامعات.

• بحوث تطبيقية مباشرة تتعلق بتطوير وجودة المنتج أو الخدمة أوالعملية الإنتاجية، وتجرى فى معامل الشركات والوزارات والمراكز البحثية.

إن الأخذ فى الاعتبار للتنوع فى الأنشطة البحثية من حيث مكان إجرائها، ومن حيث أنواعها وأهدافها، يوضح مدى الخطأ التقليدى الذى نقع فيه باستمرار عندما نصر أن يكون المرادف المباشر لمصطلح البحث العلمى هو الجامعة. لقد كان ذلك يحدث فى القرن التاسع عشر، أما الآن فى نهاية القرن العشرين فعلينا الانتباه إلى اختلافات جذرية فى هذا الخصوص.

إن كل منظومة من منظومات البحث العلمى السابق الإشارة إليها تختلف ليس فقط فى المكان وفى نوع البحوث، بل أيضا فى الوظائف العامة والتى تتضمن ما يلى:

١ - وظيفة تحديد الأهداف: بمعنى أى أنشطة بحثية تقوم بها، وأى تطويرات ينبغى أن تحدث فيها.

٢ - وظيفة الاستخبار: بمعنى صنع واكتشاف وتحديد البدائل المختلفة التى تختار منها الأهداف، وكذلك التنبؤ بخصوص التطورات والتحديات المستقبلية..

٣ - وظيفة التشغيل: أى تخصيص الموارد المادية (أموال - أجهزة.. الخ) والموارد البشرية (العلماء والمهندسون والمساعدون الفنيون وطلاب البحث) لأداء الأعمال المختلفة.

٤ – وظيفة التنسيق: أى جعل الوحـدات المكونـة للمنظومـة البحثيـة تعمل بتناغم فى إطار من التوافق مع المنظومات الأخرى.

إن التباينات الناتجة عن الاختلاف في تفاصيل الوظائف العامة لكـل منظومة تدفع إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار خصوصيـات هـذه المنظومـات وانعكاس هذه الخصوصيات على أهداف وأشكال وآليات التقـدم والتغيـير فيها.

محددات التغيير الرشيد

إن التناول السـابق يقـود إلى اعتبـار النقـاط التاليـة محـددات حاكمـة للتغيير الرشيد.

- التعامل مع الصعاب الحرجة الواقعة على منظومـة البحـث العلمـى المصرى.
- إصـلاح الأخطـاء القائمـة علـى تجـاهل التبـاين فـى خصوصـيات المنظومات المختلفة للبحث العلمى.
- الانتباه إلى أننا نعيش عالما مختلفا مـن حيـث الآليـات والقيـم عـن وقت سابق، ومن أهم المتغيرات المؤثرة على البحث العلمى نذكر ما يلى:

١ – الخصخصة.

٢ – اتفاقيات التجارة العالمية والتنافسية الدولية.

٣ – التغيير فى دور الحكومة.

إن هذه المتغيرات الثلاثة تعتبر - إلى حد ما - حاكمة للتغيير، الأمر الذى يوضح بجلاء مدى القصور الواقع على البحث العلمى المصرى عندما تقتصر عمليات التغيير على طريقة ترقى الأساتذة (؟!) أو على الربط بين مراكز البحوث والجامعات (؟!).

أهمية وخطورة مهمة التغيير

إن التوصل إلى قيم مضافة عالية وتقدم اقتصادى كبير يحدث فقط عندما نتحول إلى مرحلة «الاستثمار العلمى التكنولوجى»، وهذا - فى تقديرى - هو ما ينقصنا بشأن التصدى الحقيقى والفعال لتحديات ومتغيرات التجارة العالمية والتنافسية الدولية. إن «الاستثمار العلمى التكنولوجى» لا يمكن أن يتم باقتصاديات مربحة دون التغيير المنظومى للبحث العلمى المصرى. إن إدارة هذا التغيير المنظومى مهمة قاسية وخطيرة وذلك للأسباب التالية:

أولا: لأنها مهمة سياسية، نظرًا لظروف ومقتضيات التغيير فى السياسات العامة فى إطار التفاعل مع متغيرات العولمة.

ثانيا: لأنها مهمة وطنية غير عادية، نظرًا للدور الغائب للبحث العلمى فى دفع عجلة التقدم الوطنى.

ثالثًا: لأنها مهمة تاريخية، نظرًا للتردى النسبى المتراكم منذ زمن فى أوضاع البحث العلمى المصرى.

هندسة التغيير

التغيير مسألة متواصلة لا تقف عند حد ولا تتوقف، وهنا من المهم الأخذ فى الاعتبار أن التغيير يحدث تارة فى إطار الجهد المنظم فى مواجهة التحديات، وتارة فى إطار التداخل العفوى وردود الأفعال، وتارة ثالثة فى إطار الإبداع الناتج عن درجات الحرية المتاحة فى العمل والرؤية. وأيا كان الإطار الدافع للتغيير، وأيا كانت سرعة التغيير وشدته، فإن التعامل المنهجى مع التغيير من حيث فهمه واستيعابه ومتابعته وتطويره يتطلب التمكن على الدوام من هندسة التغيير والتى تصاغ على ثلاثة أبعاد (أو محاور):

- المحور الزمنى (حيث يتراوح التغيير بين قصير المدى وطويل المدى).
- المحور البنائى (ويتعلق بالتغيير فى الأنظمة والهياكل والروابط داخل وخارج المنظومات).
- المحور التسييرى (حيث التغيير يكون إما إجرائيا وتكتيكيا أو هو استراتيجى).

وهكذا، عند الشروع فى أى تغيير ينبغى أن يحدد موقعه من هذه الأبعاد (أو المحاور) حتى لا نفتقد التوافق بين التغييرات وحتى لا نغرق فى التغييرات السطحية غير المؤثرة على حركية البحث العلمى، وأيضا حتى تظل «غرفة عمليات» القيادة التنفيذية العليا للبحث العلمى قادرة دائما على رصد ومتابعة خريطة التغيير فى منظومات البحث العلمى.

وبالإضافة إلى أهمية التبصر بشأن موقع التغيير على المحاور الثلاثة المذكورة، فإن حيوية التغيير ترتهن بكفاءة الأداء الإدارى للتغيير نفسه والتى تتحقق من خلال ما يلى:

١ - تعظيم الديناميكية الداخلية لمنظومات العمل على اختلاف مستوياتها (من المعمل إلى المعهد البحثى).

٢ - المقارنة المستمرة بالمنافسين الأعلى فى البحث العلمى على الساحة الدولية.

٣ - الأمثلية المنهجية فى حل المشكلات التنظيمية، وذلك من خلال الالتزام بالدراسات والمؤشرات والقياسات وبحوث العمليات وحسابات التكلفة والعائد.. الخ.

إن التغيير المنظومى من خلال الأطر التى أشرنا إليها يتيح للقيادات العليا فى الدولة على المستويين السياسى والتنفيذى ثلاثة معطيات مهمة:

أولا: ممارسة الرؤية الكلية للمنظومة الكبرى للبحث العلمى المصرى، وما يتبع ذلك من تأمل ونقد ودراسة وتوجيه.

ثانيا: تعظيم إمكانية التفعيل الرشيد والسريع والفعال للعلاقات البينية بين منظومات البحث العلمى من ناحية، ومنظومات الإنتاج والخدمات من ناحية أخرى.

ثالثا: تحويل التحديات السياسية والاستراتيجية التى تلقيها علينا المستجدات الدولية والإقليمية إلى أهداف مناسبة كمهام وطنية أمام البحث العلمى المصرى.

وبعد، إن ما تناولناه هنا يختص بأطر التغيير المنظومى وأما «الكيفية» بخصوص الشروع العلمى فى إجراء وتنفيذ التغيير فإنه أمر يستحق معالجة خاصة. (أنظر الفصلين التاليين).

(٥)
نحو ثورة فى إدارة العلم والتكنولوجيا

عوامل كثيرة هامة تدفع إلى ضرورة أحداث صحوة (أو ثورة) حقيقية فى ممارساتنا فى البحث العلمى والتغيير التكنولوجى. إن المتغيرات العالمية السريعة فى طبيعة وأهداف البحث العلمى والتغيير التكنولوجى، وفى مكانتيهما فى التنمية وفى العلاقات الدولية، تجعل المسار البراجماتى «الذرائعى» فى تصحيح أوضاع العلم والتكنولوجيا هو السبيل الوحيد إلى حسن إدارتهما، وإلى تسييرهما فى الإطار الأمثل طبقا للتحديات والمتطلبات.

إن المسار البراجماتى يتضمن ما يلى:

١ – وضع أهداف عامة لأنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى، وفى ظننا أن هذه الأهداف يمكن أن ترتكز على التوجهات التالية:

(أ) الانتباه إلى أن التغييرات التكنولوجية فى المنتجات والخدمات تحدث دائما من خلال مسارين رئيسيين، وهما التغيير البسيط المتصاعد (مثل التغيير فى خواص المنتجات)، التغيير الجذرى والذى يعنى التوصل إلى منتجات أو خدمات لها صفات رئيسية جديدة لم تكن موجودة من قبل.

(ب) وضع استراتيجية وطنية عامة للتغيير التكنولوجي تتضمن ما يلي:

- تنشيط تطوير كل الخدمات.
- تنشيط عمليات إحداث التطويرات البسيطة المتصاعدة في كل الصناعات الوطنية.
- تنشيط التطوير الجذرى (من أجل اللحاق بالتنافسية الدولية) في مجالات محددة يتم اختيارها وتحديدها بعناية طبقا لأولويات قومية يجرى الاتفاق عليها.

(جـ) وباعتبار أن مع نهاية عام ٢٠٠٤ سيشهد العالم نهاية فترة السماح الخاصة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية فإن الأمر يتطلب جعل ذلك التاريخ (عام ٢٠٠٤) هو نهاية المرحلة الأولى للاستراتيجية الوطنية للتغيير التكنولوجي. ومن المفروض أن تصل مصر في نهاية هذه المرحلة إلى تحقيق قدر من التنافسية الدولية التكنولوجية في مجالات محددة.

٢ - صياغة الإصلاحات والتطويرات والتغييرات المطلوب إجراؤها (في سياسات وآليات البحث العلمي المصرى وفي بنياته الأساسية وفي إداراته) من خلل ما يسمى بالاعتماد على المقارنة مع الآخرين benchmarking. إن هذا المسار البراجماتي يستوجب استيعابا مقارنا (من خلال دراسات تفصيلية وتحليلات متقدمة) لكل من أحوال البحث العلمى والتغيير التكنولوجي في بلدان العالم المتقدم، وكذلك الخرائط الاستشرافية العالمية للتطورات المستقبلية في العلم والتكنولوجيا.

٣ - دور أكبر لمؤسسة الرئاسة فى دفع مسارات البحث العلمى والتغيير التكنولوجى. إن الحاجة إلى هذا الدور تستند إلى الاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول: عظم شأن العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتطور الأمم بحيث صار لمؤسسات الرئاسة فى البلدان المتقدمة طاقم استشارى وسكرتارية يختصان بتحضير وصياغة الأبعاد والجوانب الخاصة بالعلم والتكنولوجيا كجزء من النسيج المساعد للفكر الرئاسى فى عمليات صنع واتخاذ القرار.

الاعتبار الثانى: يتمثل فى «كلية» الدور الذى يلعبه البحث العلمى والتكنولوجيا فى توجهات الكونية (أو العولمة) بدءا من نقل التكنولوجيا وتوزيع الثروات وإعادة توزيعها على المستوى الدولى، ومرورًا بالتعامل مع البيئة، وحتى اعتبارات العلاقات الدولية الصرفة ومن أبرزها المخاض الجارى فى شتى مناطق العالم والذى ينذر بصعود وهبوط كيانات وأدوار إقليمية لعديد من الدول.

الاعتبار الثالث: يتمثل فى السمة الرئيسية لأنشطة التنمية فى الزمن الحالى (زمن القرن الحادى والعشرين) وهو اعتمادها اللحظى والاستراتيجى على العلم والتكنولوجيا، بل وامتداد مفهوم الأمن الوطنى فى عصر العولمة ليشمل حجم ونوعية القدرات الوطنية الفاعلة والكامنة فى مجالات العلم والتكنولوجيا.

الاعتبار الرابع: استمرار أنشطة البحث العلمى والتكنولوجى فى مصر فى حالة نسبية من الـ «محلك سر» بحيث يتطلب الأمر دفعا وطنيا سياسيا على مستوى عال.

الاعتبار الخامس: أن مصر مازالت قادرة على (بل ويقع عليها واجب تاريخى بشأن) صياغة النموذج الأمثل للصعود التكنولوجى على المستوى الإقليمى (العربى - الأفريقى - الشرق أوسطى).

٤ - تحديد أوضح لدور الدولة، فرغم ما يتردد عن تقلص دور الدولة بفعل العولمة، إلا أن هذا أمر غير صحيح، وخاصة بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية. إن دور الدولة يتغير ولا يتقلص (فدور الدولة فى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - يتغير ليكون تعميق وضمان الحماية الخارجية للتكنولوجيات الأمريكية)، وفى مصر هناك حاجة لأن تضع الدولة **«سياسة وطنية للاستثمار التكنولوجى والاستثمار فى البحث العلمى»**. إن أركان هذه السياسة يمكن أن تتضمن ما يلى:

- عدم ترك التنمية التكنولوجية وتقدم القدرة العلمية الوطنية تحت رحمة سياسات السوق، حيث يتطلب الأمر من الدولة جرعة كبيرة من الترشيد وضبط «الدفة».
- تحديد الأولويات.
- تطوير البنية الأساسية وتعظيم قدرتها الذاتية على تطوير كفاءتها.
- وضع آليات جديدة للتحفيز والتشجيع والمتابعة، وذلك من خلال أطر مرجعية تأخذ فى الاعتبار أبعاد الإدارة والإبداع والتنافسية الدولية.
- قيام وزارة البحث العلمى بأداء مهام سياسة علمية (وليست تنفيذية)، بحث تنتشر وتتغلغل وتتكامل هذه المهام خلال كافة المؤسسات، وبحيث يكون الهدف العام للوزارة هو «تعظيم الكفاءة

المنظومية للنشاط الابتكـارى» فـى العلـم والتكنولوجيـا فـى كافـة مجالات الحياة على أرض مصر.

- ممارسة الأحزاب والمؤسسات غير الحكوميـة لأدوار إيجابيـة بشأن تسيير وتقييم أوضاع الاستثمار فى العلم والتكنولوجيا، وكذلك قيام هذه الجهات بمتابعة اجتماعيـة اقتصاديـة لقيـم ومسـارات العمـل العلمى والتكنولوجى.

هذا ويجب الانتباه إلى المسارات المساعدة (أو الموازية):

١ - العوامل المؤثرة على التغيير التكنولوجى: إذا كان المتعارف عليـه بخصوص التغيير التكنولوجـى أنـه يحـدث بفعـل قوتـين رئيسـيتين همـا طلبات أو احتياجات السوق، وقوة دفع العلم، فإن هناك قوة ثالثة تتمثل فى عوامل (أو قضايا) يؤثر كل منها بشكل غير مباشر فـى عمـق وسـرعة استقبال وأداء وانتشار التغيـير التكنولوجـى، ويظـهر تأثيرهـا علـى وجـه الخصوص فى بلدان العالم الثالث. إن هذه القـوة الثالثـة يمكـن أن يطلـق عليها «العوامل المساعدة»، والتى تتضمن سبعة عوامل نذكرها فى إيجـاز بالترتيب التالى حسب أولوية التأثير: الثقافة العامة - الرغبة الذاتية فـى التقدم - قابليـة العمـل الجمـاعى - الأطـر المؤسسـية المحفـزة للأفـراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان - مصالح خاصة لأفراد وجماعـات - الانتباه السياسى لدور التكنولوجيا - الديمقراطية (أنظر الفصل رقـم٨ مـن هذا الباب).

إن تنوع هذه العوامل (أو القضايا) يدل على الاعتماد الكبير للتقدم العلمى والتكنولوجى فى أى مجتمع على المناخ العام، وهو أمر يدفع كافة مؤسسات الدولة على تنوعها (سياسية وإعلامية وثقافية وتعليمية.. الخ) ومنها المؤسسات غير الحكومية، إلى الانتباه إلى أدوارها غير المباشرة تجاه التطوير العلمى والتغيير التكنولوجى.

٢ – تعليم إضافة القيمة: هناك حاجة إلى غرس القدرة على ابتكار قيمة مضافة داخل النسيج الداخلى لشخصية كل إنسان، وفى هذا الخصوص تأتى الحاجة إلى وضع مقررات تعليمية مدرسية (فى الإعدادى والثانوى) تختص بتعلم إضافة القيمة. إن هذه المقررات تختص ببساطة بتعلم الابتكار، وذلك سواء بإضافة قيمة فكرية للمعلومات والمعارف، أو بإضافة قيمة مادية (أى التوصل إلى منتج أحسن أو خدمة أفضل) باستخدام مواد أولية أو منتجات بسيطة.

(٦)
البحث العلمى فى مصر
البناء الوطنى قبل العولمة

إذا كانت «الوطننة» يمكن أن تكون آلية إرشاد وتصحيح في التعامل مع العولمة، وفي تصحيح وترشيد العولمة ذاتها، فما هي المعالم المكنة للوطننة في منظومة البحث والتطوير في بلد مثل مصر؟ إنه سؤال مصيرى، أو هكذا يمكن أن يكون..

● بينما تتغلغل وتنتشر موجة العولمة في معظم بلدان العالم كما يبدو من مظاهر عديدة (مثل سرعة الاتصالات، وتقليص الحدود أمام حرية التجارة، ونشر ودعم الخصخصة.. الخ)، فإنه يمكن الزعم بالظهور الحاد لأمرين هامين على سطح المتغيرات العالمية الجارية، الأمر الأول هو الأهمية القصوى للدور الذى تلعبه قدرات البحث العلمي والتطوير بالنسبة لآليات التفاعل مع العولمة، من حيث هو مشاركة أم تبعية، والأمر الثانى هو تصاعد الإحساس العملى بانحياز العولمة (عمليا عند التطبيق) إلى جانب الرأسمالية العالمية ممثلة في الازدياد المطرد لحجم أعمال وهيمنة الشركات متعددة الجنسية، وفى تصرفات وسلوكيات للولايات المتحدة الأمريكية من شأنها تهديد وتآكل الشرعية الدولية، وأيضا في القدرة فائقة الحد لكبار المضاربين فى البورصات على الهز العنيف لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أو غيرها، وذلك من خلال سلوكيات مصرفية

مباشرة، أو حتى مجرد تصريحات إعلامية. إن الأمرين معا، أهمية قدرات البحث والتطوير من ناحية، وانحياز العولمة للرأسمالية العالمية من ناحية أخرى، يدعوان إلى ضرورة الانتباه إلى الحاجة الأساسية لما يمكن تسميته «وطننة» منظومات البحث والتطوير فى الدول النامية.

إن المقصود بالوطننة هنا ليس مجابهة العولمة، ولكن تحفيز وتعضيد وتعظيم القدرات المحلية فى الاستيعاب المعرفى والتغيير التكنولوجى، بحيث تكون هذه القدرات داخل الوطن الواحد سندا إيجابيا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين فى التنمية. وفى الاستفادة من إيجابيات العولمة، وأيضا فى تجنب سلبياتها وانحيازاتها. وإذا كانت قوة الدفع الرئيسية فى الشركات متعددة الجنسيات ترتكز على مخرجات أنشطة البحث والتطوير، والتى تبلغ ميزانياتها وإمكانياتها فى كل شركة ما يفوق الميزانيات والإمكانيات الموازية على مستوى الدولة ككل فى الكثير من الدول النامية، فإن كل دولة من هذه الدول تكون أحوج ما يكون إلى تكامل وتعظيم الأداء الوطنى فى أنشطة البحث والتطوير فيها حتى تتمكن من ممارسة أكبر رشادة ممكنة فى رفع كفاءة التفاعل مع العولمة وأدواتها.

ورغم أن الإمكانات الوطنية الخاصة بالبحث والتطوير فى مصر كواحدة من أهم وأكبر الدول النامية تتهددها مخاطر وسلبيات، بعضها ذاتى محلى، وبعضها خارجى، إلا أن إمكانية تقويم وتعظيم هذه الإمكانيات الوطنية لا تغيب، على الأقل فى الوقت الحالى. وإذا كان للعولمة أهداف ومسارات ومظاهر، فإن للوطننة أهدافها ومساراتها ومظاهرها.

هـذا، وتتضـح الحاجـة والكيفيـة بشـأن «وطننـة» منظومـة البحـث والتطوير من خلال تناول الجزئيات التالية:

١ – سلبيات الوضع الحالى.

٢ – انعكاسات العولمة فى حالة استمرار جمود الأوضاع الحالية.

٣ – معالم الحاجة إلى الوطننة.

٤ – الوطننة.. كيف؟

أولا: سلبيات الوضع الحالى:

رغم ظهور أمثلة مضيئة من الإيجابيات (من وقت لآخر)، إلا أن هـذه الأمثلة لا تعدو كونها حالات فردية يظل بزوغها واستمرارها محكوما بظروف خاصة جدا. وفى المقابل فإن منظومـة البحـث والتطوير تعتريـها سلبيات عامة تدل عليها المؤشرات التالية:

(أ) ضعف الجامعة:

يعترى الجامعة ضعف عام فى قدرتها على أداء مهامها بشأن الارتقاء بالمعارف وتوليدها والحفاظ على القيم والفاعليات الأكاديمية.

ويأخذ ضعف الجامعة مظاهر عديدة نذكر فيما يلى بعضها:

- وهن المساهمة اليومية لعضو هيئة التدريس فى مؤسسته العلمية.
- ضعف مستوى الأبحاث، وقد أصبحت تهدف إلى الترقى غالبا والوجاهة أحيانا.

- تـردى كفـاءة اسـتخدام الامكانيـات المتاحـة مــن طاقــات بحثيــة وأجهزة.
- المعاناة من عادات مرضية صارخة (سرقة أبحـاث – نظـام «شيلنى وأشيلك» – احتكار بعض الأفراد للإشـراف علـى كليـات جامعيـة جديدة وتعطيل نموها).
- التصور الخاطىء بأن الدور المجتمعى للجامعــة عـن طريـق البحـث العلمى ينحصر فى دور خدمى.
- تأخر الجامعة عن ملاحقة التطـورات المعرفيـة العالميـة، والإضافـة الأصيلة إليها، ودفع القدرات الثقافية الوطنية.

ونظرا لأن الجامعة فى مصر تضم ٧٠٪ من الطاقــة البحثيـة الوطنيـة، فإن لها وزنا كبيرا فى تـردى حالـة المنظومـة الوطنيـة للبحـث والتطويـر ككل.

(ب) ضعف أوضاع مراكز ومعامل البحوث خارج الجامعة:

من الطبيعــى أن ينتقـل ضعـف الجامعـة إلى مراكـز ومعـامل البحـوث خارجها، خاصة وأن للجامعة هيمنة – على الأقل – شكلية، على جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التى تجرى فى هذه المراكز والمعامل. كما أنـه يحدث أحيانا أن يختار أفراد من الجامعة لقيادة مراكز ومعامل البحــوث الأخـرى (وليـس العكـس). والمشـاهد أن مراكـز البحـوث وكذلـك معــامل البحوث فى الوزارات، تفتقد إلى الكثير من الخصوصيات التــى يجـب أن تتمتع بها، سواء فى أهداف وخطـط، أو فـى اختيـار القيـادات، أو فـى

آليات الحوافز والترقى. ولأن بعض مراكز ومعامل البحوث خارج الجامعة تتصل من حيث الوظيفة بمهام استراتيجية تخص الإنتاج والخدمات، فإن بعض القيادات التنفيذية فى الحكومة تحرص على مد نفوذها إلى هذه المراكز عن طريق اختيار قيادات تابعة تكون - فى أحسن الأحوال - أقل استيعابا لخصوصية المكان وأقل قدرة على فهم وتطوير آليات العمل فيه.

(جـ) تدهور الآليات المجتمعية والسياسات العامة:

فى هذا الخصوص تعانى منظومة البحث والتطوير مما يلى:

١ - عدم وجود آليات مجتمعية (سياسية وتشريعية ومالية) لحفز قطاعات الإنتاج والخدمات على الاستعانة بالإمكانيات الوطنية فى البحث والتطوير.

٢ - غيبة سياسة علمية وطنية حقيقية، والانشغال الرئيسى لوزراء البحث العلمى بتنظيم علاقاتهم الرئاسية بأكاديمية البحث العلمى، مما أدى إلى تخلى وزارة البحث العلمى عن ممارسة مهامها السياسية بخصوص تعظيم الكفاءة المنظومية للنشاط الابتكارى فى العلم والتكنولوجيا فى كافة مجالات الحياة على أرض مصر.

٣ - افتقار تصور قيادة التعليم العالى بالنسبة للإصلاح لآليات الترقى، مما أدى إلى أن ينصب جهد كل وزير فى بداية عهده على قيام المجلس الأعلى فى الجامعات بإحداث تغييرات فى نظم ولجان ترقى أعضاء هيئات التدريس (من حيث طرق العمل وأسماء الأعضاء.. الخ).

٤ - اختيار القيادات من خلال اعتبارات الاستقرار الشكلى وجمود الأوضاع وعدم التغيير، وبالتالى اللجوء فى الاختيار إلى الأقدمية البيروقراطية أو الاعتماد على العلاقات والرؤى الشخصية.

٥ - اختفاء القرارات السياسية والاستراتيجية على مستوى وحدات ومعاهد ومراكز البحث والتطوير نتيجة وجود قيادات لا تملك القدرة على المبادرة والتغيير، وهو أمر مأساوى بالأخذ فى الاعتبار أن التغيير هو موضوع عمل معامل ومراكز البحوث.

٦ - تناول فكرة الحضانات التكنولوجية من منظور مالى عقارى (بيع وتأجير مبان وأرض) وليس من منظور الحاجة إلى التغيير التكنولوجى أو من منظور تنظيم وترشيد وتقوية الإبداع الوطنى فى التكنولوجيا.

٧ - عدم وجود (أو ضعف) المنظور الوطنى بخصوص استغلال التعاقدات هائلة الحجم بين جهات مصرية وأخرى أجنبية (مثل شراء قمر صناعى) فى انعاش وترشيد عمليات نقل التكنولوجيا.

٨ - تركيز الإصلاح الاقتصادى الجارى على العمليات المالية (البيع وخلافه) وليس على الاستثمار التكنولوجى، مما يتسبب فى المزيد من تغييب وإحباط المنظومة الوطنية للبحث والتطوير.

٩ - اكتمال «دورة حياة» الباحث العلمى دون تمكنه من المساهمة فى تطوير حقيقى للمعارف والقدرات العلمية والثقافية، وذلك لأسباب منظومية (وهذا أمر مأساوى).

ثانيا: انعكاسات العولمة فى حالة استمرار جمود الأوضاع الحالية:

نتيجة لما تعنيه العولمة بخصوص التنافسية، وكذلك بخصوص فتح الحدود أمام التجارة والاستثمارات والخدمات المرتبطة بها، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى مثل تسارع التقدم العلمى التقانى العالمى (وبالتالى تسريع إيقاع تجديد المنتجات وقصر دورة حياتها) وتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، فإنه يمكن توقع ما يلى، إذا لم تتغير منظومة البحث والتطوير:

١ – تصاعد سريع فى التبعية التكنولوجية.

٢ – تدهور القدرات الوطنية فى الإنتاج والخدمات وتحول الشركات الوطنية إلى أعمال الوكالة أو السمسرة، أو – فى أحسن الظروف – القيام فقط بالأعمال محدودة القيمة المضافة.

٣ – ضياع أى تصور مركزى (سواء كان حكوميا أو أهليا) عن التعامل الوطنى مع التكنولوجيات الحاكمة أو الإستشراف الوطنى للمستقبل بخصوص التغيير التكنولوجي.

إن هذه الانعكاسات يكون لها (فى حالة حدوثها) مردود شديد السلبية على الإمكانيات السياسية للدولة على المستويات الإقليمية والعالمية. ذلك بالإضافة إلى انعكاسات سلبية بخصوص الأمن القومى على المدى الطويل.

ثالثا: معالم الحاجة إلى «الوطننة»:

توجد اعتبارات وعوامل مباشرة تجعل «الوطننة» حاجة طبيعية أساسية ملحة. ويمكن تقسيم هذه الاعتبارات والعوامل إلى نوعين. اعتبارات وعوامل قادمة من الخارج، وأخرى خاصة بنا نحن فى الداخل:

اعتبارات خاصة بالسياسات

• اتجاه الشركات الكبرى إلى عدم إقامة منشآت بحث وتطوير خارج البلد الأم، فإن لم تكن هناك قدرات بحث وتطوير محلية – فى البلدان النامية – تكون قادرة على المنافسة (ولو بالتقليد)، فإنه لن يكون أمام هذه البلدان أى فرصة لتطوير مؤسسات البحث العلمى بها.

• تحول منتظر فى الاقتصاد السياسى الدولى، وفحواه تنامى قدرة الشركات متعددة الجنسية (وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى) بشأن امتصاص أى متغيرات اقتصادية سلبية، وذلك من خلال تعدد أنواع ومستويات وأماكن الأنشطة، وكذلك من خلال القدرة على النقل السريع للأصول والموارد والأنشطة من مكان إلى آخر، وهو تحول يوصف بـ after the business cycle. وفى المقابل، ازدياد الضعف فى قدرة الكيانات الأصغر (شركات وبلدان) على امتصاص الأزمات.

• نمو ظاهرة حب الذات self - love عند الكيانات الكبرى (شركات متعديات الجنسية أو دول) مما قد يدفعها فى ظروف خاصة إلى تدمير الآخرين، وهنا تظهر الضرورات البالغة لاهتمام الكيانات الأصغر بالتنمية

من منظور وطنى فى الأساس (وجماعى فى نفس الوقت) لتسريع التقـدم، ولتجنب الانعكاسات السلبية الناتجـة عـن حـب الكبـار لذواتـهم. هـذا، وينبغى الأخذ فى الحسبان أن حب الذات قد أدى فى مرحلة سـابقة إلى تحول الشمال من تطبيق مفهوم التنمية development فى إطار عـالمى إلى الاهتمام شبه الكلى بتنمية ذاته فقط.

اعتبارات خاصة بتطوير التكنولوجيا

• تعـاظمت التطويـرات التكنولوجيـة وبلغـت مستويات جديـدة فـى الارتقاء بحيث يلزم للحاق بها catching - up بواسطة الكيانات الأصغر، تجميع وتكامل القوى والإمكانات الوطنية، وليـس تفتيتـها. ومـن الأمثلـة الدالة على هذه التطويرات ما يلى:

• ارتقاء المتقدمين إلى مرحلة تكنولوجية جديدة يمكن أن نطلق عليـها «التوليف بين التكنولوجيات الراقية»[1].

• ارتقاء الابتكار إلى مستويات لا يمكن التوصـل إليـها إلا مـن خـلال جهد منظومى جماعى (يختص بالتوليد – الغربلة – النضج – الإنتـاج – التسويق – التطوير.. الخ) وذلك على مستويات رئيسية ثلاثة (وهى الدولة – المجتمع النوعى أو المجال – وحدة العمل)، وهو أمر يشير إلى التطـور الهائل فى الطبيعة المنظومية للابتكار.

---

(١) أنظـر : م . ر . حـامد : التوافيقيـة : منـهج علمـى تكنولوجـى جديـد – كراسات علمية – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٨.

● اقتراب التغيير التكنولوجى من البحث العلمى (والعكس)، بحيث أصبح للبحث العلمى دور مباشر وعاجل (وليس آجلا) فى إحداث التغيير.

اعتبارات ذات طبيعة إدارية

لقد تصاعدت بشدة رؤى ومساهمات وتأثيرات الإدارة بخصوص عمليات التقدم، وهنا من المهم إدراك أن الاقتراب الجارى بين البحث العلمى والتغيير والتكنولوجى يمثل نتاجا وسببا (فى نفس الوقت) لتطورات هائلة فى «إدارة المعرفة». كما أن هذا الاقتراب يأتى متمما لـ/ومتفاعلا مع اقترابات أخرى تلعب فيها إمكانات وتطورات الإدارة دورا كبيرا وتؤثر بأشكال مباشرة وغير مباشرة فى أنشطة البحث والتطوير (ومن أمثلة الاقترابات الأخرى، الاقترابات بين المستهلكين وبعضهم - المستهلكون والمنتجون - المنتجون وبعضهم - المنتجون والحكومات.. الخ).

إن هذه الاقترابات تشير فى مجملها إلى ضرورة إجراء تطويرات وتغييرت عميقة فى الإدارة الوطنية بخصوص رفع كفاءة وقدرة أنشطة البحث والتطوير، وكذلك بخصوص إدارة المنظومات والعلاقات الخاصة بالتخديم على هذه الأنشطة وتحفيزها والاستفادة من نتائجها.

اعتبارات ثقافية

بعد أن تحولت بعض أشكال الثقافة حديثا لتكون منتجا من نواتج التكنولوجيا (مثل الحقيقة الوهمية virtual reality وألعاب الكمبيوتر..

الخ)، يستوجب الأمر الانتباه إلى أهميــة إدخـال التكنولوجيـا فـى نسـيج الشخصية الوطنية من منظور وطنى متقدم يقوم على امتلاك أنشطة بحـث وتغيير تكنولوجى قوية، وليس من منظور تابع ومفتت يؤدى إلى نقل أصم للمنتجات الثقافية للتكنولوجيا. لقد أصبحت التكنولوجيا، مولدا ومحددا للتغير الثقافى، وبالتالى تصاعدت الحاجة الملحـة لتعظيـم المكـون الوطنـى المساهم فى العوامل التكنولوجية المؤثرة والمطورة للثقافة العامة.

اعتبارات وعوامل داخلية

فيما يلى عرض لأهم العوامل والاعتبارات ذات العلاقة المباشرة بالذات الوطنية وإمكاناتها:

١ – صعوبة ترك التنمية العلمية والتكنولوجية لسياسات السـوق فـى زمن العولمة، وذلك حيث أن ما يجرى من عولمة عمليات إضافــة القيمـة، لا يسمح لسياسات السوق فى الدول النامية إلا بـالدخول – علـى أحسن تقدير – فى شريحة محدودة من عمليات إضافة بسـيطة للقيمـة لا تحقـق تقدما حقيقيا أو منافسة دولية حقيقية، بل تؤصـل تبعيـة طويلـة المـدى. وفى المقابل تحدث عمليات تفتيت وتقزيـم للقـوى والإمكانـات الإبداعيـة الوطنية فى مجالات البحث والتطوير.

٢ – إدراك أن التكامل الوطنى – الوطنى (أى بين المؤسسات الوطنية) فى تنظيم وتنمية قدرات البحث والتطوير، هو الأسـاس الضـرورى لجعـل عمليات التفاعل (أو التكامل) مع العولمة مسألة أكثر جدوى وأقل خطورة.

٣ – أهمية الحفاظ على النسيج الوطنى الخاص بصناعة العلم والتكنولوجيا، وتقويته وتعظيم كفاءته، وذلك حيث أن ضعف أو انهيار هذا النسيج الوطنى يؤدى حتما إلى تحول سلبى شديد فى «الهوية الوطنية» للبنى الأساسية فى البحث والتطوير (من أفراد ومؤسسات)، وهو تحول – إن يحدث – تكون له توابعه من سلبيات على مستوى القيم المجتمعية والوطنية، وكذلك على مستوى نظم التعامل مع المنتجات والخدمات القادمة من الخارج (نقصد نظم التعامل الرقابى – الفنى – الأمنى – الاقتصادى – المعرفى – الثقافى).

رابعا: «الوطننة».. كيف؟

قبل التطرق إلى «آليات الوطننة» نود لفت الانتباه إلى أمرين: الأمر الأول هو أن القصد من وطننة منظومة البحث والتطوير هو – كما أشرنا من قبل – رفع كفاءة القدرات المحلية فى الاستيعاب المعرفى والتغيير التكنولوجى بحيث تكون هذه القدرات سندا قوميا قويا فى التنمية وفى الاستفادة الأمثل من إيجابيات العولمة مع التجنب الممكن لسلبياتها وانحيازاتها.

وأما الأمر الثانى، فهو أن موضوع الوطننة هنا هو منظومة البحث والتطوير، ذلك بينما تقنيات وطرق تسيير البحث والتطوير خاضعة للتغيير المستمر، كما أن عائد البحث والتطوير هو التغيير. وهكذا نجد أن القصد من الوطننة، وكذلك الموضوع المطروح للوطننة يتعلقان بشكل مباشر بالتغيير كتحد جوهرى، سواء كان التغيير المصاحب للبحوث والتطوير

أو كان التغيير الخاص بالمتغيرات العالمية الحاكمة للعولمة والتنمية. وباعتبار أن التغيير هو فعلا جوهر التحدى القائم، فمن الضرورى قبول إحداث تغييرات حقيقية فى منظومة البحث والتطوير من أجل وطننتها. وهنا يمكن القول أنه إذا كان من الطبيعى أن تمثل الوضعية الحالية لمنظومة البحث والتطوير فى مصر انتصارا لنموذج منظومى جامد قائم، فعلينا أن نطمح وأن نتصور قدرة الكيف والكم الممكنين من انتصارات يمكن أن تنتج عن نموذج آخر متغير برشادة، بحيث يكون أكثر قدرة على التعامل مع التغيير المتواصل. وعليه، فمن الطبيعى أن تكون آليات الوطننة ذات خواص تغييرية، كما سيظهر فى العرض الموجز التالى لهذه الآليات.

(أ) السياسات:

١ - تكوين إطار مرجعى وطنى national frame of reference يجرى على أساسه بناء وتقييم أداء «منظومة» البحث والتطوير فى مصر.

إن صياغة الإطار المرجعى الوطنى يمكن أن تعتمد على:

- الأهداف الوطنية المطلوب تحقيقها.
- المقارنة مع تجارب وخبرات وأوضاع الشعوب الأخرى.
- الإمكانات الوطنية الظاهرة والكامنة والممكنة.

٢ - تحديد لمجالات وأولويات أعمال البحث والتطوير فى المسارات الرئيسية الثلاثة التالية:

- بحوث وتطوير «الخدمات».

- بحوث وتطوير «المنتجات».

- بحوث وتطوير «التغييرات الجذرية الأصيلة».

٣ - أن تكون المشروعات القومية سوقا أساسية لأنشطة البحث والتطوير الوطنية (وهو أمر يحتاج لمنظور خاص فى ظل اتفاقيات التجارة العالمية).

٤ - صياغة رؤية وطنية بخصوص كيفية التفاعل مع العولمة من منظور المشاركة (وهو أمر يحتاج إلى دراسات علمية وسياسية).

(ب) تغييرات علاجية استراتيجية:

١ - دراسة وترشيد وتقوية ورعاية «الديناميكية الداخلية» للمنظومة الكبرى للبحث والتطوير، وكذلك منظوماتها الفرعية (فى الجامعات ومراكز ومعامل البحوث فى الوزارات وجهات الإنتاج والخدمات)، وذلك بالأخذ فى الاعتبار لأمور منظومية مثل: وسائل تحديد الأهداف - الاستخبارات العلمية والثقافية - العلاقات بين المنظومات - آليات توليد منظومات جديدة.. الخ، حيث ينحصر الاهتمام والتعامل منذ فترة طويلة وبشكل تقليدى فى اعتبارات شكلية سطحية (مثل: لوائح الترقى).

٢ - تطوير نوعى فى آليات وعمق التماس بين منظومة البحث والتطوير والمنظومة الكبرى للدولة والشاملة للمنظومات الأخرى الأصغر (مثلا: وجود علاقات برجماتية بين موضوعات وأماكن تنفيذ رسائل

الماجستير من ناحية، ومجالات الإنتاج والخدمات وميادين العمل الاجتماعى من ناحية أخرى - تعديل جذرى فى نظام بعثات الدكتوراه وبعثات ما بعد الدكتوراه بما يتفق مع المسارات الوطنية بشكل محدد - التشريعات والنظم بخصوص أنشطة التغيير التكنولوجى داخل وحدات العمل.. الخ).

٣ - كسر الجمود الحالى فى عمليات الابتكار بتحويل الابتكار إلى عملية منظومية من حيث آليات اكتشاف وإنضاج ورعاية وتسويق وتعميم الابتكار، وكذلك من حيث المستويات الرئيسية للتعامل مع الابتكار (الدولة - المجال - وحدة العمل).

٤ - تعظيم التواصل الداخلى بين منظمات البحث والتطوير الوطنى على مستوياتها ومجالاتها المختلفة بعمل ما يشبه intranet بين هذه المنظومات، وكذلك التواصل الداخلى بين منظومات البحث والتطوير ومنظومات الإنتاج والخدمات.

(جـ) التعلم من العولمة

ينتج عن العولمة أو يصاحبها بعض المفاهيم والسياسات التى نظن أن «الوطننة» فى حاجة إلى الانتباه إليها واستيعابها وتوظيفها فى إطار محلى، ومن ذلك:

١ - تجنب التفكيكية، إذ يجب الانتباه إلى أن ما يحدث فى إطار العولمة من تفكيك و/أو تصغير down - sizing لوحدات العمل ومنها منظومات البحث والتطوير على مستوى متعددات الجنسية إنما هو ليس

تفكيكا أو تصغيرا مطلقا، حيث على العكس - يحدث فى إطار عمليات تكبير وعملقة mega mergers . وبالتالى فالغرض ليس التفكيك أبدا، وإنما المسألة تختص بعمليات تحول إدارى ووظيفى اقتصادى فى أطر جديدة لتكبير وعملقة المؤسسات العالمية. وهكذا ينبغى الانتباه إلى ضرورة عدم تفكيك منظومات البحث والتطوير الوطنية إلا فى إطار تحويلات بنائية يكون الغرض منها تكبير البناء على المستوى الوطنى وتعميم أدائه بما يتناسب مع عمليات التغيير على اختلافها (سياسات - تقنيات - الخ).

٢ - قياس صلاحية وكفاءة الأطر المرجعية بمسطرة التغيير، والتى تقوم معاييرها على وحدات «الإبداع» و «الزمن».

٣ - استخدام الإدارة كوسيلة للتغيير، حيث قد ثبت أن الاستخدام العبقرى للإدارة يؤدى إلى تحقيق التنافسية بدرجات تفوق مجرد الاعتماد على العناصر التقليدية المسببة للميزة التنافسية، حتى أنه يمكن اعتبار الإدارة أمرا يمثل ما بعد الميزات التنافسية meta competitve، إذا صح التعبير.

٤ - تعظيم الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات فى الأمور التقليدية (مثل البيانات والتخزين والشراء)، وكذلك فى الأمور البحثية المحضة، حيث قد ساهمت المعلوماتية مع تكنولوجيات راقية أخرى (مثل المواد الجديدة والهندسة الوراثية) فى دفع تكنولوجيات جديدة تمثل وسائل بحثية جديدة (مثل الكيمياء التوفيقية فى مجال صناعة الدواء).

(د) ثورة إدارية

١ – تقليص فترة التلكؤ lag period الناتجة عن البيروقراطيات السائدة عند نقاط التنفيذ الإدارى داخل منظومات البحث والتطوير.

٢ – حفز التكامل والتوليف بين إمكانيات وأنشطة البحث والتطوير على المستويات القاعدية بأقل ما يمكن (أو بدون) تدخل إدارى مباشر من البناء المنظومى الهرمى.

٣ – استخدام الإدارة فى اكتشاف (وعمل) تراكم معرفى وطنى وفى توظيف هذا التراكم لدفع وتعضيد مدخلات وحركيات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير على المستويات الرئيسية الثلاثة (الدولة – المجال – وحدة العمل).

٤ – ربما يحتاج الأمر إلى وجود مستشارين فى العلم والتكنولوجيا فى السفارات المصرية فى بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا).

(هـ) أساسيات لا غنى عنها

هنا نود التأكيد على الأهمية القصوى لبعض المفاهيم والاعتبارات التى قد تخبو أهميتها ولو مرحليا (لأسباب تتعلق بعدم وضوح أو بفوضى منظومية) فيحدث ضرر عميق طويل المدى لمنظومة البحث والتطوير، أو على الأقل تفقد هذه المنظومة إمكانيات ومسارات ذات نفع عظيم، ومن أمثلة هذه المفاهيم والاعتبارات ما يلى:

١ – دور البحوث الأساسية basic research تجاه القدرات الوطنية للبحث والتطوير، وكذلك دور الحكومة في هذا الخصوص، سواء بما ينبغي أن تحمله على كاهلها، أو الدور الذى عليها أن تلعبه في هذا الشأن بالتعاون مع مؤسسات الإنتاج والخدمات والتعليم والبحث العلمى.

٢ – دور بعض الأدوات أو الوظائف ذات الطبيعة الكلية Holistic مثل: دور المايسترو أو ماسك الدفة – القيم العليا – النظرة الشاملة – المركز.

(و) القضاء على الأخطاء الاستراتيجية

توجد مفاهيم واستراتيجيات يمثل استمرارها خطأ مصيريا فادحا، ومن أهمها نذكر ما يلى:

١ – سياسة الإحلال محل الواردات بخصوص المنتجات ذات التكنولوجيات المتقدمة أو شبه المتقدمة (مثل الدواء).

٢ – إعطاء الأولوية في الإصلاح الاقتصادى للاستثمار المالى وليس التكنولوجى.

٣ – استمرار الاعتقاد بأن الاهتمام بالبحث العلمى يأتى فقط في مرحلة زمنية تالية لنقل التكنولوجيا.

٤ – عدم الانتباه إلى أن تحولات القيمة الاقتصادية تنشأ من تحولات صناعية، وهذه بدورها تنتج من تحولات تكنولوجية تبزغ بالارتكاز على تحولات علمية، وأن المسألة هى سلاسل (مرتبطة) من تحولات القيمة.

(ى) ثقافة البحث والتطوير

١ – نشر ثقافة التعاون داخل منظومة البحث والتطوير سواء على مستوى السياسات والاستراتيجيات، أو على مستوى العلاقات بين الأفراد ووحدات البحث، وهو أمر يحتاج إلى حوافز وآليات مؤسسية ومالية وإعلامية.

٢ – التحول من ثقافة الباحث التابع والمؤسسة البحثية التابعة (فى نقاط البحث والإشراف البحثى.. الخ) إلى ثقافة الباحث المبادر المبتكر، والمؤسسة البحثية التطويرية المبادرة المبتكرة.

وفى الختام، نود الإشارة إلى أن:

(أ) العولمة تمثل بيئة وظروف ولا تمثل قاطرة للتقدم، وأما القاطرة الرئيسية للتقدم فهى المنظومة الوطنية للبحث والتطوير.

(ب) فى التفاعل مع العولمة يجب السعى لأن يكون الإطار الوطنى بقدر الإمكان موظفا «للإطار العولمى»، وليس موظفا فيه.

(جـ) النموذج الوطنى القائم لمنظومة البحث والتطوير ضعيف وغير مجد فى الزمن الحالى، وهناك حاجة لإعادة هيكلته.

(د) التغيير هو الوسيلة الرئيسية للتقدم والثبات الإيجابى فى هذا العالم، تماما كما أن الدراجة لا تكون ثابتة بمن يركبها إلا عندما تتقدم إلى الإمام.

وهكذا، منظومة البحث والتطوير المصرية فى حاجة ماسة إلى التغيير فى إطار «الوطننة» كنموذج إرشادى جديد new paradigm.

(٧)

إشارة بدء للتغيير التكنولوجى

فى مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل ذكر (وبحق) أن فى مصر «الرئيس هو الرئيس»، إن هذا الرأى يعكس من وجهة نظرنا ليس فقط شفافية وبصيرة وحكمه، وإنما أيضا الأهمية التاريخية للدور الملقى من الشعب والنخبة فى مصر على عاتق رئيس الجمهورية. إن هذا التوجه (دور الرئيس فى مصر) يقود إلى ضرورة الانتباه إلى منظور هام طرحه الرئيس مبارك عن «التكنولوجيا فى مصر» وذلك فى خطاب له فى نوفمبر ١٩٩٦. لقد أعطى الرئيس فى هذا الخطاب ما يمكن اعتباره «إشارة بدء للتغيير التكنولوجى» تمثل فى تقديرنا مدخلاً هامًا لعمل جاد ونضالى لم يتم بعد وهناك حاجة ملحة إليه فى مجالات العلم والتكنولوجيا فى مصر.

(الابتكار - المبادأة - تجويد الأداء وإتقانه - احترام روح العلم - الالتزام بالدقة والموضوعية - الحساب المتكامل لكل البدائل المتاحة) ستة عوامل أو قيم أشار إليها الرئيس مبارك فى خطابه بمناسبة افتتاح دورة برلمانية جديدة (نوفمبر ١٩٩٦).. وقد حدد الرئيس هذه القيم الست من خلال منظورين مهمين، المنظور الأول هو أن هذه القييم «لا تقل أهمية عن تهيئة مناخ الاستثمار».. وأما المنظور الثانى فهو اعتبار هذه القيم

«منظومة نهضة أو تقدم»، لقد جاء هذا التحديد بخصوص منظومة القيم في إطار التحدث عن التكنولوجيا. وفى تقديرنا أن القيادة السياسية لمصر قد دشنت فى هذا الخطاب إشارة البدء للتغيير التكنولوجى القومى، فقد تناول الخطاب المداخل والأطر الرئيسية للتغيير التكنولوجى القومى كما يلى:

١ – المناخ العام: «عالم اقتصادى جديد تأتى الثورة التكنولوجية الهائلة على رأس العوامل المتحكمة فيه».

٢ – هدف قومى عام: «استيعاب التجارب العالمية الناجحة».. و.. «العمل فى اطار مصرى المرتكزات عالمى التوجه يتيح تشكيلا أمثل للمنتجات المصرية السلعية الخدمية التى تعتمد على استثمار معرفى وتكنولوجى ورأسمالى رفيع».

٣ – أهداف جزئية ووسائل رئيسية:

(أ) «تغيير فى المسار التعليمى والثقافى والعلمى يتواكب مع متغيرات عالمنا المتطور ويوافق مطالب التقدم المصرى».

(ب) «تطوير الأداء وتوفيق الأوضاع» أثناء فترة السماح المتاحة قبل أن تسرى القواعد الجديدة للتجارة الدولية.

(جـ) تعظيم «الاستفادة من الميزات النسبية».

(د) «أسلوب جديد فى التفكير وقدرة فائقة على الإبتكار والإبداع».

٤ – الإطار المرجعى (أو المعايير التى نقارن بها مسيرتنا التكنولوجية):

(أ) «الأداء العبقرى فى ملحمة العبور».

(ب) إمكانية الوافد الجديد على مجاراة الرواد الأوائل فى أقصر وقت ممكن (أو بمعنى آخر عدم تهيب جسامة التحدى التكنولوجى).

وبعد، لقد حدد الرئيس منظومة القيم الخاصة بالتقدم وحدد لذلك - كما أسلفنا - الأهداف والأبعاد والوسائل الرئيسية لما يمكن أن يطلق عليه التطوير التكنولوجى القومى، وهى تنبيهات تمثل تدشينا سياسيا لاستنهاض تكنولوجى قومى وللتكنولوجيا كقاعدة مهمة للتنمية الوطنية وللدور السياسى المصرى على المستويين الدولى والإقليمى.

ولقد جاءت إشارات الرئيس إلى التغيير التكنولوجى فى وضوح بالغ بدءًا من «الاستثمار المعرفى» والخاص بقوة الدفع العلمى والتكنولوجى، وانتهاء بالتشكيل الأمثل للمنتجات، والذى يتعلق مباشرة بقوة جذب السوق بما فيها من احتياجات ومواصفات ومنافسات.. وقد تناول الرئيس أيضًا الإطار النفسى للاستنهاض التكنولوجى بدءًا بالنموذج الوطنى الفذ (ملحمة العبور)، وانتهاء بالوافدين الجدد (النمور).. وبينما كان الخطاب يشدد على التغيير والتطوير فى الأوعية الرئيسية للتقدم (التعليم - الثقافة - العلم)، كان أيضا يهتم بالخطوات العملية المرحلية (استغلال فترة السماح من تطبيق قواعد التجارة الدولية)..

إن التناول الخاص بالتكنولوجيا فى خطاب الرئيس مبارك يعنى بالنسبة لرجال الفكر والعلم والتعليم والإنتاج والثقافة ضرورة التعامل الجاد والنضالى مع ما يلى:

١ - ثقافة التغيير التكنولوجى.

٢ - التغيرات المؤسسية والسلوكية المطلوبة من أجل التخديم على التغيير التكنولوجى (فى البحث العلمى والإنتاج والخدمات أو التعليم والثقافة).

٣ - الخصوصيات المصرية والوسائل القادرة على تعظيم كفاءة الانتقال من الميزات النسبية إلى الميزات التنافسية.

٤ - اخلاقيات التغيير التكنولوجى.

٥ - الجديد فى دور الدولة بما يتلاءم مع التطورات العالمية والإقليمية والخصوصيات المصرية.

٦ - الإطار المرجعى لمستقبل التقدم التكنولوجى المصرى (بمعنى الأهداف التكنولوجية المطلوبة نوعا وكما وخطة زمنية.. إلخ).

٧ - تحديد معالم المنظومة التكنولوجية المصرية والتوصل إلى وسائل تعميق قدرتها على التطور الذاتى.

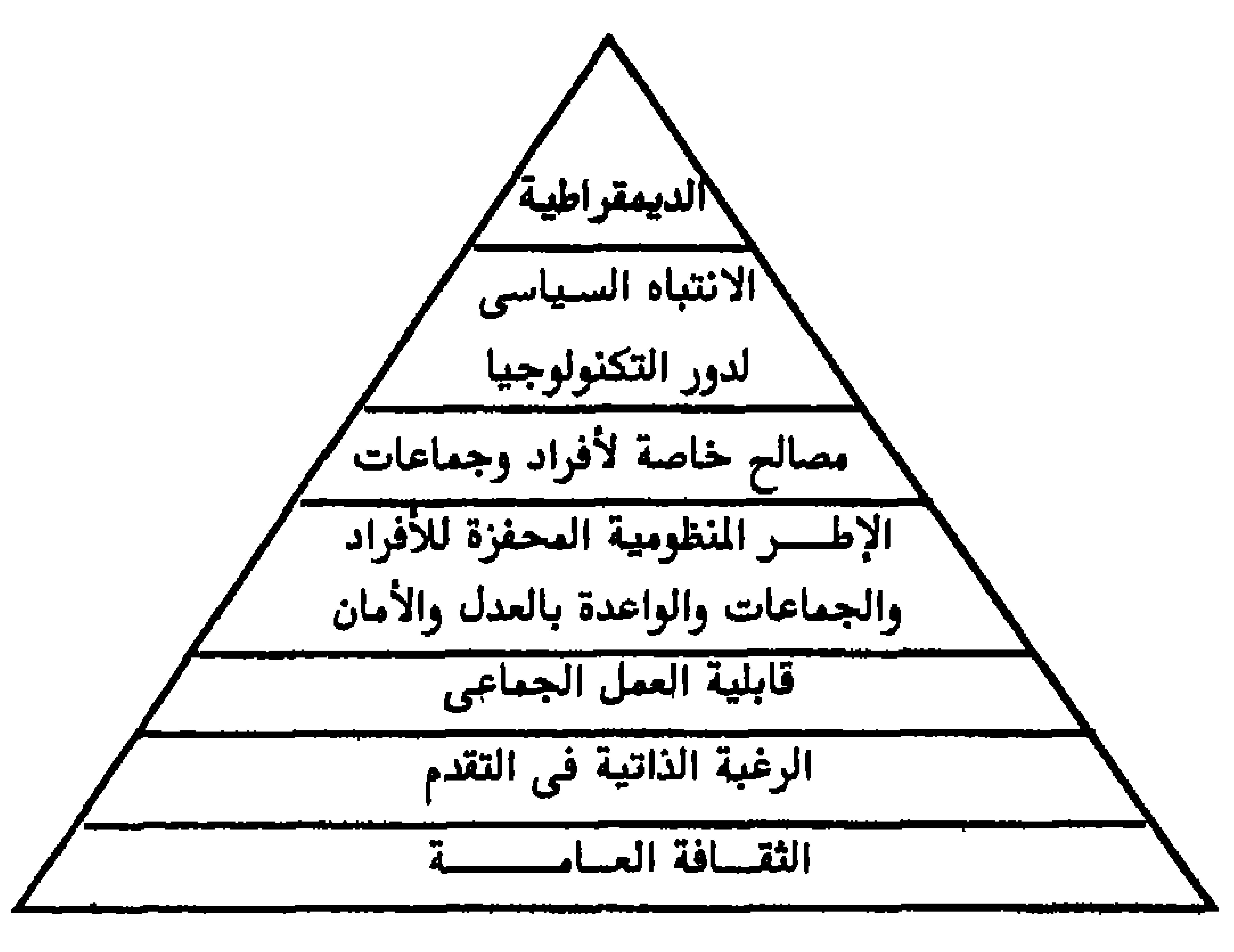
٨ - التغييرات المطلوبة فى السياسات العامة والاستيراتيجيات فيما يتعلق بالتغيير التكنولوجى.

وإذا كان الرئيس قد أعطى إشارات بدء للتغيير التكنولوجى القومى فإن ضخامة الهدف وحيويته وضرورته تتطلب أيضا الرعاية المباشرة من القيادة السياسية، وهو الأمر الذى نعتبره الضمان الاستراتيجى لأن تتحقق ملحمة جديدة عظيمة..

«ملحمة تحول مصر إلى نمر تكنولوجى» يقدر - كما ذكر الرئيس - على منافسة الرواد الأوائل...

(٨)
العوامل المساعدة الحاكمة للتقدم التكنولوجى

وبعد، لابد من الإنتباه إلى أن تقدم العلم والتكنولوجيا فى مجتمع ما ، هو أمر لا يعتمد فقط على منظومة العلم والتكنولوجيا بل وأيضا على مناخ مجتمعى عام. ما هى العوامل الرئيسية التى تصنع المناخ المجتمعى العام الحاكم للتقدم التكنولوجى؟ هذا هو ما يحاول هذا الجزء جذب الإنتباه إليه.



في عام ١٩٥٦ نشر موسس ابراموفيتز بحثا تاريخيا مهما عن تقييم توجهات المدخلات والمخرجات في الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٨٧٠.

لقد كان لابراموفيتز استنتاجا شديد الذكاء في نهاية بحثه، وهو أن جزءا صغيرا فقط من جملة النمو في إنتاجية الولايات المتحدة يمكن ارجاعه إلى العوام المتعارف عليها كمسببات للنمو factor growth والتي تتمثل أساسا في رأس المال وقوة العمل والأرض.

ونتيجة لاستنتاج ابراموفيتز بزغ الاعتقاد بأن هناك سببا أو أسبابا غير مرئية (بالنسبة للمعرفة الاقتصادية وقتها) هي المسئولية عن الفارق residual الناتج عن الزيادة الفعلية في النمو عما كان من المفترض أن يكون طبقا للمعرفة الاقتصادية السائدة. لقد استحث هذا الاعتقاد (أو الاكتشاف) الباحثين في علم الاقتصاد على السعي من أجل التوصل إلى العامل غير المعرف unidentified والمتسبب في النمو الزائد في الإنتاجية وكانت أهم الأطروحات في هذا الخصوص هي تلك التي وضعت بواسطة عالم الاقتصاد الشهير روبرت سولو (٥٦/ ١٩٥٧) والذى حصل على جائزة نوبل فيما بعد لقد عرَّف سولو العامل المحدث للفارق residual بأنه «التغيير التكنولوجي».

وإذا كان هذا النهج، نقصد البحث عن العوامل غير المرئية التي جعلت التقدم الحادث أكبر في حجمه من التقدم المتوقع، نهجا مناسبا لأمريكا ١٩٥٦، فإن من المناسب إتباع نفس النهج بالنسبة لمعكوس هذه المشكلة، والذى نعنى به البحث عن الأسباب غير المرئية المتسببة في عدم احراز القدر المناسب من التغيير التكنولوجي في مجتمع ما. وطبقا

للمعرفة السائدة، هناك بوجه عام نوعان من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى إحداث تغيير تكنولوجى.

النوع الأول يختص بقوة الدفع الناتجة عن العلم وتطوراته Science Push والنوع الثانى يختص بطلبات أو احتياجات السوق Market Demand ورغم معرفة المسئولين فى العديد من البلدان النامية (ومنها بلداننا العربية) بهذه الأسباب، ورغم إدراكهم أهمية التكنولوجيا، وكذلك رغم وجود مؤسسات خاصة بالتنمية التكنولوجية، إلا أن التغيير التكنولوجى لا يحدث فى هذه البلدان بالشكل المأمول (ولو نسبيا). هنا يأتى السؤال المهم هل يا ترى هناك أسباب أو عوامل غير مرئية (أو غير مباشرة) تؤثر سلبا على الإمكانية الفعلية فى إحداث التغيير التكنولوجى؟

فى تقديرنا هناك فعلا عوامل أو قضايا غير مرئية تؤثر بشكل غير مباشر ليس فقط على التغيير التكنولوجى وانتشاره، ولكن أيضا على أوضاع المنظومة العامة للتكنولوجيا ككل بما فيها (أو ما يتداخل معها) من قوة دفع العلم واحتياجات السوق. إن هذه العوامل (أو القضايا) تعتمد إلى حد كبير على بعضها البعض، ويمكن أن نطلق عليها «العوامل المساعدة» Catalysts والتى بدون مردود إيجابى منها فإن أى عوامل أخرى مباشرة (مثل وفرة المال أو عدد العلماء.. الخ) لا تنجح فى إحداث التأثير الملائم فى الوضعية التكنولوجية للمجتمع. وفيما يلى نصنف هذه العوامل إلى سبعة نشير بإيجاز إلى الدور الذى يلعبه كل منها سواء فى التمهيد والسماح والتسهيل والإعداد للتغيير التكنولوجى أو فى تأخير وتقليص وهدم ومنع فرص هذا التغيير.

١ - الثقافة العامة:

طبقا لوضعية الثقافة العامة فى مجتمع ما يتحدد ما يلى:

(أ) تقدمية الفكر الشائع Common - sense فى المجتمع من حيث التفسير بالغيبيات والخرافات، أو الاعتماد على المنهج العلمى فى التفكير.

(ب) القدرة على الاستيعاب الإيجابى لمنتجات التقدم فى الفنون والآداب والعلوم فى إطار النسيج الحياتى الوطنى.

(جـ) إمكانية فهم التحديات القادمة على المجتمع، وكذلك إمكانية تنظيم التعامل مع (مواجهة) هذه التحديات.

٢ - الرغبة الذاتية فى التقدم:

من الثابت - بعيدا عن أية أسباب أو خلفيات عنصرية أو شوفونية - أن الصورة الذهنية لشعب ما داخل عقول أفراده تؤثر تأثيرا مباشرا على قوة الدفع الذاتى لهؤلاء الأفراد، كأفراد أو كمجموعات فى حركيتهم تجاه التقدم. ومن هنا تقوى أو تضعف الرغبة الذاتية فى التقدم. فكلما ازداد قدر الرغبة الذاتية فى التقدم عند أفراد المجتمع، تمكنوا من تقوية بعضهم البعض، وكلما تلاشت فرص التفتت المجتمعى social fragmentation، ودائما - فى هذه الحالة - تزداد باضطراد القدرة المجتمعية على استحضار وتوظيف عوامل القوة من الجغرافيا والتاريخ، ومن التراث والقيم، وكذلك من التحديات.

٣ - قابلية العمل الجماعي:

مع ارتفاع مستوى الثقافة العامة، ومع ازدياد قدر الرغبة الذاتية فى التقدم يتوافر تلقائيا الدافع إلى العمل الجماعى team work. إن هذا الدافع يوجد ليس فقط عند الإنسان بل أيضا عند الكثير من أنواع الحيوانات والطيور. وإذا كان العمل الجماعي يحفظ النوع ويساعد فى تحقيق حاجات أساسية (مثل الطعام والشراب والأمن.. إلخ) عند الحيوانات، حيث يفوق نتاج عمل الجماعة المجموع الجبرى لنتائج عمل كل فرد فيها، ففى العمل الجماعى عند الإنسان يتواصل ويتصاعد الناتج التراكمى خاصة الناتج المعرفى (عبر الأفراد والمجموعات والأجيال) إلى حد عمل اختراقات وقفزات تطويرية جذرية.

٤ - الأطر المنظومية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان:

إذ يعتبر الشعور بالانتماء إلى منظومة ما شعورا مهما لأى فرد ولأى جماعة. وتمثل بداية هذا الشعور بداية الحفز على تحقيق الذات.. تحقيق الإنسان الفرد لذاته تجاه نفسه وأمام الآخرين، وكذلك تحقيق الجماعة لذاتها بالتميز بشكل أو بآخر. وبقدر كفاءة المنظومة فى حفز مكوناتها (من أفراد وجماعات) على حسن تحقيق الذات والتميز، بقدر السعى الإيجابى (وليس العدوانى) للأفراد والجماعات من أجل تحقيق الذات والتواصل إلى التميز، ويصل السعى الإيجابى من أجل تحقيق الذات (للأفراد والجماعات)، إلى أقصى درجاته أو إلى درجة مثلى optimum

عندما توفر المنظومة العدل والأمان لمكوناتها. هنا يتحقق أعلى ما يمكن من أنتماء، فكل صاحب حق يحصل على ما يستحق دون عناء أو فاقد في الطاقة والوقت والكرامة.

عندئذ لا يتعد جزء من المجتمع (سواء كان فردا أو جماعة) على حق جزء آخر (فرد آخر أو جماعة أخرى)، فلا وجود أو سماح للواسطة أو المحسوبية أو النفاق، ولا حائل أمام فرص ومسارات التعليم والتعلم والإبداع والتفوق.

٥ - مصالح خاصة لأفراد وجماعات

إن التعدى على حق الأفراد والجماعات في الحصول على المستوى الملائم من العدل والأمان ينشأ - عادة - عن مصالح خاصة لأفراد وجماعات أخرى يكون من شأن النجاح في إحرازها حجب جزء من (أو كل) العدل والأمان عن الآخرين، هنا يتدهور الانتماء، ويتلاشى الحافز ويهرب الطموح، وتتضاءل الثقة في المستقبل. وقد تنشأ صراعات تفتيتية تشغل الأفراد والجماعات عن العمل الجماعى الإيجابى وعن تحقيق الذات.. وفي النهاية يقل العطاء (أو الاهتمام) المجتمعى بخصوص إحداث تغيير إلى الأحسن، وعندها تنعدم كفاءة إجراء كافة أنواع التغيير التنموى (التكنولوجى - التعليمى- الجمالى.. إلخ).

٦ - الانتباه السياسى لدور التكنولوجيا:

باعتبار أن أى مجتمع يمثل منظومة كبرى، فإن هناك أهدافا لهذه المنظومة هذه الأهداف تتشكل وتتبدل وتتطور طبقا لطموحات

وقدرات المجتمع، وكذلك طبقا للتحديات الخارجية الواقعة عليه، إن عملية تحديد أهداف هذه المنظومة الكبرى (المجتمع أوالدولة) هى عملية سياسية، وبالتالى لاينجح أمر ما فى أن يكون هدفا على مستوى الدولة أوالمجتمع دون قناعة وسعى ونضال النخبة السياسية (النخبة التى تصنع وتصوغ الأهداف العامة). وهكذا تظل التكنولوجيا فى مجتمع ما مجرد مصطلح تلوكه الأفواه، أو نشاط هامشى، حتى يتم الانتباه السياسى (أى انتباه النخبة السياسية) لدور التكنولوجيا فى تطور حال المجتمع.

وغنى عن البيان أن تجسيد هذا الانتباه فى أهداف تكنولوجية محددة وواضحة هو أمر كفيل (من الناحية المنظومية) بوضع التكنولوجيا فى المسار الملائم من ناحية التطبيق (النقل – الاستيعاب – التطوير – الانتشار.. إلخ).

٧ – الديمقراطية:

إذا كانت العوامل الستة السابقة تتعلق بامكانية أحداث تغيير تكنولوجى، فإن توافر الدرجة المناسبة من الديمقراطية أمر من شأنه إتاحة مساحة مناسبة للحركة الإبدايعة. والإبداع من ناحية أخرى هو الجوهر الرئيسى فى عمليات التغيير التكنولوجى. إن وجود نقل تكنولوجى دون وجود إبداع أمر يعنى استمرار عمليات النقل من الخارج، وبالتالى استمرار التبعية التكنولوجية.

وهكذا، يمكـن القـول بـأن قـدر الوضعيـة الإيجابيـة للعوامـل السـبعة السابقة يتناسب طرديا مع القدرة المجتمعية الخاصة بالتغيير إلى الأحسن في كافة مجـالات الحيـاة وعلـى رأسـها التكنولوجيـا. ويتبـين كذلـك أن مسألة وجود تغيير تكنولوجي حقيقـي هـي مسألة منظوميـة تعتمـد علـى المناخ المجتمعي العام.

الباب الخامس

نموذج لمعضلة التحول إلي العالمية رغم الإمكانات الوطنية

(إشارات إلى صناعة الدواء المصرية)

١ – خلفية ضرورية .

٢ – صناعة الدواء المصرى والضغوط الأجنبية .

(١)
خلفية ضرورية

صناعة الدواء المصرية صناعة رائدة تاريخيا حيث بدأت من خلال بنك مصر عام ١٩٣٩. ورغم تقدم نسبى أحرزته هذه الصناعة خاصة فترة الخمسينات والستينات، ورغم اعتماد هذا النوع من الصناعات على الإمكانيات البشرية (فى البحث والتطوير) وهى إمكانات تزخر بها شركات الدواء وكذلك مؤسسات البحث العلمى (فى مراكز البحوث وكليات الصيدلة والعلوم والطب والزراعة) فى شمال مصر وجنوبها..، رغم كل ذلك فإن هذه الصناعة لم تحدث بعد إختراقا يوصلها إلى المدار العالمى، بل قد لحقت بها صناعات الدواء فى العديد من البلدان الصغيرة والتى بدأت خطواتها الأولى فى السبعينات والثمانينات. ليس ذلك فقط، بل إن بعض هذه الصناعات الناشئة قد سبقت الصناعة المصرية فى حجم التصدير وفى تكنولوجيات البحث والتطوير. ذلك فضلا عن تقدم إنتقائى حققته بلدان مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية وإيران والبرتغال وكوبا والأرجنتين والأردن.

لماذا لم تحدث هذه الصناعة المصرية الرائدة التقدم اللائق بها ؟ ! .

السبب الرئيسى يعود فى تقديرنا إلى الافتقاد لـ«الإدارة الوطنية الاستراتيجية»، ويظهر ذلك فى عدم وجود إستجابة فعلية للدعوة إلى التكتل الوطنى، والتى طرحناها فى محاضرات وحوارات مع المسئولين ثم نشرناها فى مقالات (نحو تحالف استراتيجى وطنى فى صناعة الدواء -

الأهرام – الأهرام الاقتصادى – ١٩٩٤/٩٣). كما يظهر ذلك أيضا فى عدم التفاعل المنهجى مع الآليات الوطنية المكنة الخاصة بمجابهة الضغوط الأجنبية، بل والإنتقال إلى المدار العالمى. ذلك فضلا عن عدم التوصل إلى منهاج خاص بتعامل صناعة الدواء مع الجات وهو موضوع طرحنا فيه معالجات خاصة (صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات) (الدواء المصرى والجات: حسابات إدارة الأزمة – الأهرام – ١٩٩٨/٣/١١) يخرج عرضها عن حجم وغرض الكتاب.

والأكثر إزعاجا ليس فقط أن وحدات صناعة الدواء المصرية لاتتكتل مع بعضها البعض، بل أن بعض هذه الوحدات تسعى منفردة (وربما مضطرة) إلى التعاون مع تكتلات أجنبية (وذلك فى غيبة تكتل وطنى)؟!

هناك إذن حاجة كبيرة لإعمال «الوطننة» فى صناعة الدواء حتى يمكن أن نجابه التحديات وأن نستفيد – بحق – من الامكانيات الأجنبية.

إن التعامل مع التحديات العالمية فى صناعة الدواء (علميا وتقانيا واقتصاديا وسياسيا)، وكذلك التعامل مع المعوقات الذاتية فى تحول هذه الصناعة الوطنية إلى المدار العالمى يقتضى التفاعل الإيجابى الابتكارى الشفاف مع حزمة من الوسائل أو الآليات تظهر فى الفصل التالى والذى نختم به الكتاب حيث يشير إلى «المعضلة» كنمط وإلى مدخلات التوصل إلى حلول استيراتيجية من منطلق «الوطننة»، كل ذلك بإيجاز وأما عن التفاصيل فتوجد إشارات إلى مواضع نشرها.

(٢)

صناعة الدواء المصرى .. والضغوط الأجنبية

تشهد الساحة الوطنية فى الآونة الأخيرة ضغوطا أجنبية متزايدة تهدف إلى قبول مصر التطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء (أى للتنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لمصر) . وإذا كان رجال الصناعة الدوائية المصرية ينادون بالاحتفاظ بحقنا فى الفترة الانتقالية تجنبا لارتفاع أسعار الدواء ، فإن هناك أسبابا أخرى أراها أكثر خطورة ، ويهمنى فى هذا الصدد أن أجذب الانتباه إلى ما يلى :

١ - إن نجاح هذه الضغوط يعنى عرقلة أبدية لانطلاق إمكانيات عظيمة كامنة فى صناعة الدواء المصرية ، ويعنى أيضا التخلى عن فرصة عظيمة منحتها الجات لمصر من أجل ترشيد صناعتها الدوائية لتكون فى موقف تنافسى أفضل عند نهاية الفترة الانتقالية (ثمانى سنوات من الآن) .

٢ - إن انكسار صناعة الدواء المصرية وحجب فرصة التقدم الحقيقى عنها يعنى انكسار فرصة استنهاض صناعة الدواء فى كل المنطقة (العربية) .

٣ - إن صناعة الدواء المصرية قادرة فعلا على الانتقال بعد حوالى ثمانى سنوات إلى (المدار العالمى) والذى نقصد به التوصل إلى انجازات يمكن احتكارها وأسواق يمكن الاستحواذ عليها وقيم مضافة عالية تفوق مئات المرات تلك الناتجة عن الوضع القائم ، غير أن الانتقال بهذه

الصناعة الوطنية أى المدار العالمى له شرطان أساسيان : الشرط الأول هو الانتفاع الإيجابى بأقصى فترة انتقالية ممكنة بخصوص تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ، وأما الشرط الثانى فهو الانتباه إلى ضرورة تنفيذ (حزمة) من الوسائل الكفيلة بنقل صناعة الدواء الوطنية إلى المدار العالمى .

هذا ونورد فيما يلى - بإيجاز شديد - ١٢ وسيلة (أو آلية) يمكن من خلال الاتزان والتوافق فى تطبيقها إدارة تحول صناعة الدواء فى مصر .

١ - تصحيح معايير تقييم الصناعة الدوائية ، فالمعيار الرسمى السائد وهو نسبة تغطية الاستهلاك المحلى معيار خاطئ تماما (ملحوظة : تصل هذه النسبة فى بعض الدول النامية مثل مصر والمغرب وفلسطين وسوريا إلى ٧٠ - ٩٣٪ بينما هى لا تتعدى ٤٠ - ٦٠٪ فى دول مثل سويسرا وإنجلترا والتى لها فى نفس الوقت أنصبة الأسد فى السوق العالمية) .

٢ - تصنيف الصناعة القائمة إلى مستويين ، أحدهما خاص بصناعة الأدوية التى زالت عنها الحماية بواسطة براءات الاختراع ، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر .

٣ - استحداث دور إيجابى للحكومة كدفة بشأن تطوير الصناعة الدوائية حيث يحتاج نمو القطاع الخاص الدوائى إلى تشريعات وإجراءات تحفزه وتحميه بخصوص الاستثمار فى البحوث والتطوير والتى هى العصب الرئيسى لهذه الصناعة .

٤ - إدخال إدارة التغيير التكنولوجى إلى الصناعة الدوائية المصرية .

٥ – تطوير إدارة القيمة المضافة فى الصناعة الدوائية من خلال التنسيق بين استراتيجيات البحوث ، وأيضا من خلال تعظيم كفاءة الربط بين سلاسل القيم العلمية والصناعية والاقتصادية .

٦ – استيعاب المتغيرات العالمية فى إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العملقة والتحالفات وشبكات البحوث) واستحداث تحويرات موازية أو مناظرة لها .

٧ – الالتفاف الإيجابى حول قانون حماية الملكية الفكرية فى الجات وذلك بواسطة استراتيجية (التطويرات البسيطة المتصاعدة)، والتى يمكن من خلالها تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية إلى الحد الذى يحدث اختراقات فى الملكية الفكرية ويؤدى إلى المشاركة فى التنافسات الاحتكارية وإلى كسب أسواق جديدة .

٨ – التواصل الأفقى مع الموارد المحلية والإقليمية القائمة (خاصة الصناعات البتروكيميائية والتعدينية والزراعية ، وكذلك المنتجات الطبيعية من نباتات وحيوانات فى البر والبحر) .

٩ – استخدام التعليم كآلية رئيسية فى التغيير التكنولوجى الدوائى وذلك من خلال :

* توجيه إحدى الكليات الجديدة للصيدلة إلى تخريج الباحث التكنولوجى الدوائى (قدمنا هذا الاقتراح إلى جامعة المنوفية منذ ٤ سنوات «عام١٩٩٣») .

* التحالف بين برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى بعض كليات الطب والصيدلة والعلوم والزراعة والهندسة من جهة وشركات الدواء من جهة أخرى .

* تحفيز الإعارة المتبادلة بين الكليات العملية من ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى .

١٠ - إنشاء شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) فى شكل مركز بحثى عملاق يتحالف فى إقامته البنوك وشركات الدواء والمستثمرين وتكون مهمته بناء قدرات بحثية تتمكن من اختراق التطورات العلمية والتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات إنتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

١١ - التنسيق مع صناعات الدواء التقليدية فى المنطقة بحيث تستفيد هذه الصناعات من الخبرة المصرية بينما تكرس صناعة الدواء المصرية جهودها النوعية كقاطرة فى اختراق مدار العالمية .

١٢ - إنشاء مجلس أعلى للدواء يجمع بين مسئولى الحكومة وممثلى وخبراء الصناعة وعلماء الدواء والاقتصاد ويكون هدفه إدارة تطوير وتحفيز وتشجيع الصناعة الدوائية على المدى الطويل.

الخاتمة

والآن ، بعد ان تعرف القارئ على الأبعاد الرئيسية للوطننة كما طرحت فى الأبواب الأربعة الأولى ، وكذلك على ظروف منظومة وطنية (هى هنا منظومة صناعة الدواء) من حيث قدر وطننتها ، وقدر إيجابياتها وسلبياتها خاصة فى التفاعل مع المتغيرات العالمية ، فإننا فى هذه الخاتمة نقترح على القارئ أن يعيد تقييم وتقويم الوطننة من حيث درجتها والحاجة إليها فى المجال أو القطاع الذى ينتمى إليه، سواء هو مجال أو قطاع إنتاجى (فى الصناعة والزراعة..) أو هو خدمى (مثل التعليم أو الصحة ..) . إنه واجب homework وطنى تقع أعباءه على أبناء الوطن ، وتتزايد المسئوليات بخصوصه بعلو المرتبة القيادية للقارئ .

محمد رؤوف حامد

١٩٩٩/١٠/١

المحتويات

الباب الثالث : فى نقد النخبة

الباب الرابع : العلم والتكنولوجيا .. وقوة الوطن

الباب الخامس : نموذج لمعضلة التحول إلى العالمية رغم الامكانات الوطنية

إشارات إلى صناعة الدواء المصرية



رقم الإيداع	١٩٩٩/١٤٥٢٨
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-5895-4

١/٩٩/٦٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

بينما كانت الوطنية أساساً لمواجهة الاستعمار فى عصور سابقة فإن هذا الكتاب يطرح «الوطنية» كطريق أساسى للتفاعل الإيجابى مع العولمة.. والمؤلف هنا يعرض لقضايا حرجة وهامة، مثل إدارة الإبداع المجتمعى، وحركية الفكر والقهر الإدارى، وتطوير منظومة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى. كل ذلك فى إطار يساعد البلدان النامية على المواجهة الإيجابية للعولمة، وتجعل من الوطنية أداة لتقويمها.

كما يقدم الكتاب مداخلات مع أطروحات سياسية وفكرية هامة للأستاذ محمد حسنين هيكل، والدكتور أسامة الباز، وآخرين.

إنه كتاب مختلف يقدم فكراً تغييريًّا «عالم ثالثى» أصيل فى مواجهة ظاهرة عالمية خطيرة، هى «العولمة».



دار المعارف

٤٠٧٠٥٤/٠١

